الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة باجي مختار عنابة	**Université Badji Mokhtar Annaba**
كلية الحقوق و العلوم السياسية	**Faculty of Law and Political Science**

المرجع: ...../م ع /...../2023 .

عنابة في : 2023/07/10

مستخرج من المجلس العلمي المنعقد بتاريخ

2023/06/19 و 2023/07/04

صادق المجلس العلمي على مطبوعة الدكتورة/ **مهيرة نصيرة** بعنوان: **منهجية البحث العلمي**، بعد ورود التقارير الإيجابية التي أعدها كل من الدكتور/ **خميلي صحرة** من جامعة عنابة و الأستاذ/ **بوعشية بوغفالة** من جامعة الأغواط.

رئيس المجلس العلمي

جامعة باجي مختار
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق
كلية الحقوق

الأستاذ الدكتور: بن زارع رابح
رئيس المجلس العلمي لكلية
الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار - عنابة

جامعة باجي مختار- عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مطبوعة بيداغوجية لدروس محاضرات

بعنوان:

"منهجية البحث العلمي"

مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر السداسي الثاني

تخصص قانون قضائي- حقوق

من إعداد:

د. مهيرة نصيرة

أستاذة محاضرة "أ"

السنة الجامعية

2023-2022

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مقدمة عامة:

مفهوم المنهجية:

لفظ المنهجية في اللغة هو مصدر مؤنث= لنهج ينهج نهجًا ومنهاجًا، تقول نهجت الطريق سلكته، وفلان يستنهج سبيل فلان يسلك مسلكه[1]. وهي لفظ مستحدث أصله النهج والمنهاج لقوله تعالى في سورة المائدة (الآية 48):"**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**". ولقد اتفق المفسرون على شرح معنى اللفظ بالطريق الواضح البيّن الذي يمشي ويسير عليه الناس[2].

ولفظ المنهجية مقابل لكلمة METAUD، وهي تعود إلى الكلمة اليونانية "**متيوس**"، وهي عند **أفلاطون** كانت مرة تعني بحث ومرة أخرى تعني معرفة. وعند **أرسطو** فنجدها مرادفة لكلمة بحث، أما عند **ابن خلدون** فيقصد بها حدق في العلم وتقنن فيه. كما تعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء وفقاً لبعض المبادئ، بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة [3].

والمنهجية هي ممارسة نشاط ما سواء كان هذا النشاط ماديًا أو فكريًا، ويكتسي مصطلح المنهجية مضمون علمي دقيق مع تطور الفكر العلمي وازدهار أدواته الفنية.

وتصبح المنهجية تدل على الطريقة العقلانية المنتظمة والمنضبطة لممارسة نشاط معين[4]، وتتميز كأسلوب علمي عن باقي الطرق العفوية والعشوائية لاكتساب المعرفة والعلم من عاداته وتقاليده وطقوسه.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 2، 1968، ص 383.

[2] حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه، تاريخ الاطلاع: 2018/06/25، ص13، منشور على الرابط: http://elibrary.mediu.edu.my/books/2018/MEDIU09511_183.pdf

[3] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 139.

[4] رؤوف بوسعدية، محاضرات في مقياس "منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2، 2015-2016، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22، ص3، منشورة على الرابط:

https://drive.google.com/file/d/0B0ULxvNAhMYlQ010dDU5M1ExLTA/view

وللمنهجية تعريفات كثيرة منها: أنها مجموعة من الخطوات التي يتبعها الذهن بهدف استخلاص المعرفة، أو هي ترتيب الأفكار بحيث تؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو للبرهنة على صحة حقيقة معلومة. ومن ذلك أيضًا؛ تعريف المنهجية بأنها: الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة جملة من الضوابط والقواعد التي توجه العقل للوصول إلى نتائج معلومة[1].

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس
كلية الحقوق و العلوم السياسية

وتعرف المنهجية كذلك بأنها وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يوجه به البحث لاكتشاف معلومات جديدة أو تصحيح معلومات موجودة، على أن يتبع في هذا الفحص الدقيق طرق البحث واستخلاص النتائج وخطوات البحث العلمي.

وتعرف المنهجية أيضًا: بأنها فن التنظيم الصحيح للأفكار من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها وتلقينها للآخرين حين نكون لها عالمين[2].

فالمنهجية العلمية إذن: هي أقرب وأوضح وأصوب طريق للوصول إلى العلم والمعرفة، فهي أقرب طريق لأنها تمكننا من الاختزال والإيجاز، وتجعلنا نتفادى الحشو والإطالة ونباشر موضوعنا بدون لف ولا دوران، وتدفعنا إلى تبني الدقة والتركيز في التحليل، فليس من الفائدة إطالة الكلام في موضوع بينما يمكننا أن نقول فيه القليل، وهي أوضح طريق لأنها تملي علينا تفادي الغموض والتعقيد والحرص على التسهيل والتبسيط، فبقدر ما يبسط الباحث فرضياته واستنتاجاته وبقدر ما يقدم شروحًا مستوفية وبسيطة بقدر ما يسهل علينا فهمها واستيعابها والعكس صحيح، فكلما عقّد

---

[1] عبد القادر حوبه، محاضرات في مقياس "مناهج العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة أولى حقوق، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي بالوادي، 2009-2010، ص 16، تاريخ الاطلاع: 2018/06/22، منشورة على الرابط:

https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/confer

[2] مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط 3، 2015، تاريخ الاطلاع: 2018/06/23، ص 13، منشور على الرابط: http://fsjes.usmba.ac.ma/cours/madani/

وانظر: محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ط 4، دار الشروق، جدّة، 1993، ص 48.

الباحث تحليلاته وركّبها كلما بعُد الطالب عن علمه، وهي أصوب طريق لأنها تزودنا بمعارف هادفة ونتائج علمية محققة أخضعها صاحبها للفحص والتدقيق وتأكد من صحة محتواها.

المحور الأول: ماهية البحث العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي

أولا: مفهوم البحث العلمي

لقد مُنحت تعريفات لا حصر لها لمفهوم البحث يدور معظمها حول فكرة واحدة تؤكد أنه وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف الحقائق أو العلاقات الجديدة والتي تساهم في حل مشكلة ما، حيث يعرف البحث بأنه "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً "[1].

ومن التعريفات الشائعة حاليًا للبحث العلمي أنه: طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه في حل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة أو هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدمًا الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية، لسعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر.

كذلك من التعريفات أنه مجموعة من النشاطات التي تحاول إضافة معارف أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة، من خلال اكتشاف حقائق جديدة ذات أهمية باستخدام عمليات وأساليب منهجية موضوعية[2].

---

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 9، المكتبة الأكاديمية، الدوحة، 1994، ص 22. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 15.

[2] محمد خليفة، محاضرات في مقياس "المنهجية"، ألقيت على طلبة السنة أولى حقوق، كلية الحقوق، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2008-2009.

ومن التعاريف أيضًا أنه الوسيلة التي تمكننا من الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتعميمها لنصل إلى النظرية وهي هدف لكل بحث علمي[1].

من التعريفات أيضًا: أنه جهد إنساني منظم وهادف يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الإنسان ومعالجة مشكلاته وتلبية حاجاته وإشباعها، ويتضمن مجموعة من الأدوات والبيانات والمعلومات المنظمة والهادفة، ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الإنسانية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات البحث العلمي فعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب عدم تحديد مفهوم العلم، فإنها جميعًا تشترك في النقاط التالية:

- أنه محاولة منظمة: أي تتبع أسلوبًا أو منهاجًا معينًا، ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.
- أنه يهدف إلى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان، وتوسيع دائرة معارفه ليكون أقدر على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
- أنه يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها، ولا يعلنها إلا بعد فحصها والتأكد منها.
- أنه يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم في جميع المجالات على حد سواء.

ثانيا: تطور مراحل البحث العلمي

لقد استطاع الإنسان عن طريق المصادر المختلفة التي سبقت المنهج أوالطريقة العلمية في البحث أن يحصل على المعرفة والمعلومات التي تساعده في حل مشكلاته اليومية البسيطة، والتي زادت من مقدرته على فهم وتفسير الأشياء والظواهر والأحداث، التي تدور من حوله فقد كانت هذه المعلومات مقنعة بالنسبة له وتقبلها دون مناقشة صحتها، ومع ذلك فإن معظم هذه المعلومات في

---

[1] عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية للبحث القانوني لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 1999، ص8.

وفيها بدأ الباحث يشك في آراء السلطة والتقاليد السائدة، ويعتمد على الجدل والمنطق للوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر وحل ما يواجهه من مشكلات، وظهر في هذه المرحلة التفكير القياسي الذي يقوم على الانتقال من المقدمات إلى النتائج، والتفكير الاستقرائي الذي ينطلق من الشواهد الجزئية إلى الحكم الكلي، حيث وضع أرسطو قواعد المنهج الاستقرائي دون توضيح نهائي لخطواته [1].

5- مرحلة المعرفة أو الطريقة العلمية:

وقد شاعت أولاً في العلوم الطبيعية ثم انتقلت إلى باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفيها توضع الفروض ويتم إجراء التجارب وجمع البيانات للوصول إلى نتائج تؤيد أو تنفي الفرضيات الموضوعة. حيث تمّ تبني الطريقة العلمية في التفكير، باستخدام الملاحظة والتجريب وأدوات القياس للوصول إلى الحقائق، ومعارضة منهج أرسطو في القياس المنطقي[2].

ثالثا: دوافع القيام بالبحث العلمي

يمكن أن يكون الدافع لإجراء البحوث والدراسات العلمية واحد أو أكثر من الدوافع التالية:

- الرغبة في خدمة المجتمع.
- الرغبة في التعرف على الجديد واكتشاف المجهول.
- الرغبة في مواجهة التحدي لحل المسائل غير المحلولة.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية مثل الماجستير أو الدكتوراه.
- توجهات المؤسسة وظروف العمل في إجراء البحوث والدراسات.
- الشك في نتائج البحوث والدراسات السابقة.
- المتعة العقلية في إنجاز عمل أو حل مشكلة تواجه شخصًا أو جماعة[3].

---

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 75.

[2] المرجع نفسه، ص ص 79- 80.

[3] لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك: أحمد بدر، المرجع نفسه، ص ص 87 وما بعدها.

رابعا: خصائص البحث العلمي

يتصف البحث العلمي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي لابد من توافرها لتحقيق أهدافه ويمكن تلخيصها على النحو التالي [1]:

1- البحث العلمي عبارة عن نظام متكامل وهادف يقوم على الربط بين الوسائل والإمكانيات المتاحة، من أجل الوصول إلى غايات مرسومة ومشروعة، تتمحور حول حاجات الإنسان ومشكلاته وفرص تقدمه إلى الأمام.

2- يتكون البحث العلمي من أجزاء مترابطة هي الشكل والمحتوى والأسلوب.

3- البحث العلمي نشاط قائم على عدد من المرتكزات والمتطلبات المادية والمعنوية وأهمها:عناصر بشرية مؤهلة تتميز بالقدرة الإبداعية والعلمية في مجالي البحث العلمي والتخصص الأكاديمي، مخصصات مالية ومادية مناسبة لنشاط البحث العلمي، الدعم والتشجيع والتنسيق والتعاون على كافة المستويات الشخصية والرسمية والدولية.تسهيلات إدارية ومكتبية متطورة بما في ذلك مصادر المعلومات الحديثة، وأيضًا الالتزام بالقواعد العلمية والأخلاقية في البحث.

4- البحث العلمي جهد إنساني ونشاط يتمحور حول الإنسان، فهو وسيلة وغاية وعليه يتوقف مستوى التقدم العلمي.

5- البحث العلمي نشاط منظم قائم على مجموعة من القيم والقواعد والفصول والطرق المنهجية المعروفة والمقبولة علمياً وعمليًا والمتطورة باستمرار، أي أنه بعيد عن العدوانية والارتجالية والمزاجية والشخصية والفوضى.

6- البحث العلمي يقوم على تطبيق الطريقة العلمية في تحليل المشكلات ودراسة الظاهرة الطبيعية والاجتماعية وترتكز الطريقة العلمية على ما يلي:

---

[1] الهاشمي بن واضح، المرجع السابق.

- الموضوعية والحياد في تحديد المشكلات وبحثها وتحليلها.

- الاعتماد على مقاييس محددة وإجراءات معروفة في معالجة المشكلات.

- إيجاد الأدلة العلمية الملائمة والمقنعة وتقديمها بصدق وأمانة.

- الابتعاد عن الجدل العقيم.

- الانفتاح العقلي والاستعداد لقبول الآراء الأخرى.

7- البحث العلمي يقوم على وضوح الرؤية والربط الفعّال بين الوسائل والغايات.

8- البحث العلمي يتميز بالسعي نحو التجديد وتوخي التميز شكلاً ومضموناً وأسلوباً.

خامسا: مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

ليست الطريقة العلمية أو المنهج وقف على العلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية كما يضن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ولكن الاختلافات تكون في دقة النتائج التي يتم التوصل إليها، وهذا يعود إلى طبيعة المشكلات التي تواجه البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية التي منها[1]:

- تعقد المشكلات الاجتماعية والإنسانية لأنها تتأثر بالسلوك الإنساني المعقد[2].
- صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة بالظاهرة الاجتماعية الإنسانية.
- تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها الباحث، ممّا يؤدي في أحيانٍ كثيرة إلى تغيير في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة وصعوبة الملاحظة أحيانًا.
- تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل سريع نسبياً، فالثبات نسبي وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تمامًا.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص ص 29- 30.

[2] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 11- 12.

- الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم الاجتماعية والإنسانية وعدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، وخضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية لمعايير أخلاقية.
- صعوبة القياس بشأن دقيق للظواهر الاجتماعية والإنسانية لعدم وجود أدوات القياس دقيقة لها أحيانًا، فسلوك الإنسان لا يمكن ضبطه أو وضع مقاييس دقيقة لاختباره.

المحور الثاني: أدوات البحث العلمي

قد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة أوللإجابة عن أسئلتها أو لفحص فرضياتها، ويجب على الباحث أن يقرر مسبقًا الطريقة المناسبة لبحثه أولدراسته، وأن يكون ملمًا بالأدوات والأساليب المختلفة لجمع المعلومات لأغراض البحث العلمي. وهناك طرق عديدة يمكن للباحث في العلوم المختلفة أن يستخدمها لجمع المعلومات اللازمة لبحثه، ومن أهمها الملاحظة والمقابلة، الاستبيانات والعينات والوثائق. ولكل طريقة من الطرق السابقة خصائصها ومميزاتها الإيجابية والسلبية، ويعتمد اختيار الباحث لطريقة جمع المعلومات على عدة عوامل منها:

- طبيعة البحث ومدى ملائمة طريقة جمع المعلومات له.
- طبيعة المجتمع وعينة الدراسة.
- ظروف البحث وقدراته المالية والوقت المتاح له، ومدى معرفته بكيفية استخدام طريقة جمع المعلومات المناسبة.

أولا: الملاحظة

تعد الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع المعلومات، حيث استخدمها الإنسان في حياته اليومية ليكتشفها ويعيشها، ثم انتقل استخدامها إلى العلوم بشكل عام وإلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل خاص. فهي عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر أحدهما

الباحث والآخر المبحوث لجمع المعلومات المحددة حول موضوع معين، ويلاحظ الباحث أثناءها ردود فعل المبحوث. [1]

أ- تعريف الملاحظة:

تعرّف الملاحظة بأنها عملية المراقبة أو المشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة الإنسان وتلبية احتياجاته.

ب- خطوات الملاحظة:

تتلخص خطواتها في النقاط التالية:

1- تحديد هدف الملاحظة ومجالها ومكانها وزمنها.

2- تحديد مجتمع الدراسة الذي سيتم ملاحظته.

3- إعداد بطاقة الملاحظة لتُسجل عليها المعلومات التي يتم جمعها بالملاحظة.

4- إجراء الدراسة عن طريق ملاحظة الأفراد وتصرفاتهم دون أن يشعروا بذلك.

5- التأكد من صدق الملاحظة عن طريق إعادتها أكثر من مرة.

6- تسجيل ما يتم ملاحظته مباشرة.

7- حل المشكلات التي قد تطرأ على الباحث وخاصة إذا عرف الأفراد أنه يراقبهم.

8- تحليل البيانات التي تم جمعها.

9- حصر النتائج وكتابة تقرير البحث العلمي.

---

[1] طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط1، دار أوما (العراق)، دار الأمان (المغرب)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، منشورات ضفاف (لبنان)، لبنان، 2015، ص37.

ج- أنواع الملاحظة:

يمكن تصنيف الملاحظة إلى أنواع مختلفة حسب الأساس المعتمد، إذ تنقسم إلى الملاحظة المباشرة وغير المباشرة (حسب اتصال الباحث بمجتمع الدراسة)، وإلى الملاحظة المحددة وغير المحددة (حسب ضبط الهدف منها)، وإلى الملاحظة المجردة والمسلحة (حسب الوسيلة)، وإلى الملاحظة بالمشاركة وبدون المشاركة (حسب دور الباحث)، وإلى الملاحظة المقصودة وغير المقصودة، وإلى الملاحظة الفردية والجماعية (حسب عدد من يلاحظهم الباحث).

وفيمايلي حصر لبعض أنواع الملاحظة: [1]

1- الملاحظة البسيطة (غير المقصودة): وتستخدم في الدراسات الاستكشافية، حيث يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات أة الظاهرة التي سيلاحظها.

2- الملاحظة المنظمة (المقصودة): يحدد فيها الباحث مجتمع الدراسة الذي يريد أن يجمع عنه المعلومات، وهنا تكون المعلومات أكثر دقة، وتستخدم هذه الملاحظة في الدراسات الوصفية بكل أنواعها.

3- الملاحظة بالمشاركة: وفيها يكون للباحث دور إيجابي وفعّال، بمعنى أنه يقوم بنفس الدور ويشارك أفراد الدراسة في سلوكياتهم وممارساتهم المراد دراستها.

4- الملاحظة بدون مشاركة: وفيها يقوم الباحث بأخذ موقف أو مكان ويراقب من خلاله الأحداث أو الظاهرة المدروسة، دون أن يشارك أفراد الدراسة بالأدوار التي يقومون بها

د- إرشادات الملاحظة الجيدة:

- الحصول على معلومات كافية مسبقة عن موضوع الدراسة الذي سيتم ملاحظته.
- تحديد الفئات التي سيقوم الباحث بملاحظتها.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، سلسلة المنهل في العلوم التربوية، ط1، دار الدجلة، عمّان، 2008، ص ص150-152.

– إعداد بطاقة الملاحظة.

– تحديد زمان الملاحظة ومكانها والهدف منها.

– استخدام الوسائل والأدوات المناسبة لتسجيل المعلومات والمعرفة السابقة لها.

– الدقة في الملاحظة وعدم التسرع في النتائج.

– القيام بالملاحظة بشكل ناقد وبعناية وملاحظة السلوك لفترة زمنية مناسبة.

– محاولة إشراك عدد من الباحثين المدربين لمساعدة الباحث. [1]

هـ – مزايا الملاحظة:

– قد تكون الملاحظة أفضل وسيلة لجمع المعلومات حول بعض الظواهر في وضعها الطبيعي، كالدراسات المتعلقة بالحيوانات والأطفال والمجانين، فهي توفر معلومات عن السلوك الملاحظ في أوضاع واقعية.

– تزيد دقة المعلومات إذا لم يشعر المبحوث بأن الباحث يراقبه.

– تسمح بالتعرف على بعض الأمور التي قد لا يكون الباحث قد فكر في أهميتها.

– إمكانية استخدامها في مواقف مختلفة ولمراحل عمرية متباينة.

– توفر قدرة تنبأ جد عالية.

– توفر بيانات ومعلومات كمية ونوعية.

– تنفرد بتوفير معلومات لا يمكن توفيرها بطريقة أخرى، كما هو الحال في البحوث الميدانية.

و – عيوب الملاحظة:

– قد تستغرق وقتا وجهدًا وتكلفة كبيرة أو مرتفعة، خاصة إذا تطلب الأمر ملاحظة الظاهرة لفترة زمنية طويلة وفي ظروف صعبة.

– قد تتأثر الملاحظة بعوامل وقتية تؤثر على نجاحها ودقة معلوماتها.

– قد يتعرض الباحث للخطر كما هو الحال في بعض الظواهر الطبيعية أو الأفراد العدوانيين أوفي الملاحظة بالمشاركة.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص157.

– التحيز من قبل الباحث وخاصة عند تأثره بالظاهرة التي يلاحظها، والتحيز من قبل المبحوثين عند إدراكهم بأنهم يخضعون للملاحظة.

ثانيا: المقابلة

أ- تعريف المقابلة:

تعد المقابلة استبيانًا شفويًا (حوار شفوي) يقوم الباحث (المقابِل) من خلاله بجمع المعلومات بطريقة شفوية مباشرة من المبحوث (المقابَل). والفرق بين المقابلة والاستبيان يكمن في أن المبحوث هو الذي يكتب الإجابة على أسئلة الاستبيان، بينما يكتبها الباحث بنفسه في المقابلة بعد الإجابات الشفوية للمبحوث. [1]

ب- أنواع المقابلة:

تنقسم المقابلة حسب أهدافها إلى: [2]

1- المقابلة المسحية: وتهدف إلى الحصول على المعلومات والبيانات والآراء كما هو الحال في دراسات الآراء العام حول قضية ما.

2- المقابلة التشخيصية: وتهدف إلى تحديد مشكلة ما ومعرفة أسبابها.

3- المقابلة العلاجية: وتهدف إلى تقديم العون لشخص يواجه مشكلة ما.

وتنقسم المقابلة حسب طريقة إجراءها إلى:

1- المقابلة الشخصية: ويجلس فيها الباحث والمبحوث وجها لوجه.

2- المقابلة التلفزيونية: يتم استخدام فيها أجهزة التصوير وغيرها.

3- المقابلة بواسطة الهاتف: يتم إجراءها عن طريف الهاتف.

4- المقابلة بواسطة الانترنت: يتم استخدام فيها مواقع التواصل الاجتماعي.

---

[1] طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص38.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص143.

وتنقسم المقابلة من حيث تحديد الأسئلة إلى:

1- المقابلة الحرة (غير المقننة): وفيها لا تكون الأسئلة محددة سلفا، بل يطرح الباحث سؤالا عاما حول مشكلة البحث ومن خلال إجابة المبحوث يتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى.

2- المقابلة المبرمجة (المقننة): وتكون الأسئلة فيها محددة ومتسلسلة من قبل الباحث بحيث يطرح نفس الأسئلة بكل مقابلة وبنفس التسلسل، حيث يكون لدى الباحث قائمة بالأسئلة التي سيتم طرحها ومناقشتها، وعادة يحاول التقيد بهذه الأسئلة، إلا أن ذلك لا يمنع من طرح أسئلة أخرى يراها الباحث ضرورية. ويمتاز هذا النوع من المقابلات بسرعة إجراءها وسهولة تصنيف وتحليل إجاباتها.

وتنقسم المقابلة من حيث درجة الحرية التي تعطى للمبحوث في إجاباته إلى:

1- المقابلة المفتوحة: وفيها تعطى للمبحوث الحرية في أن يجيب ويتكلم دون محددات لزمن أو لأسلوب الإجابة.

2- المقابلة شبه المفتوحة: وفيها تطرح أسئلة على المبحوث وتعطى له الحرية في الإجابة ثم يطلب منه التوضيح أو التقيد بوقت ما أو التقيد بإجابة واضحة.

3- المقابلة المغلقة: وهي لا تفسح المجال للشرح المطول للإجابة بل تكون الإجابات محددة مسبقا وعلى المجيب أن يختار منها.

ج- كيفية إجراء المقابلة وشروط نجاحها:

- معرفة الباحث لموضوع المقابلة وتحديد الأفراد الذين ستتم مقابلتهم.
- إعداد استمارة المقابلة.
- الترتيب المسبق للمقابلة وتحديد وقتها ومكانها ومدتها.
- يقدم الباحث نفسه بطريقة لائقة.
- يذكر الباحث الهدف من المقابلة وأهمية المعلومات التي سيقدمها المبحوث، وذلك بإعطائه فكرة مختصرة عن البحث ليهيأ نفسه للمقابلة.
- يراعي الباحث أصول المقابلة وذلك بخلق جو من المودة والاطمئنان بينه وبين المبحوث، ويؤكد له على سرية المعلومات التي سيقدمها.

– التدرج في طرح الأسئلة بدأ من الأسئلة العامة السهلة إلى الأسئلة الخاصة، مع تجنب الأسئلة المحرجة.

– إعطاء المبحوث الفرصة للإجابة وعدم إجهاده بكثرة الأسئلة في وقت ضيق.

– استخدام لغة سليمة وواضحة ومناسبة للمبحوث.

– تشجيع المبحوث على الإجابة وتعزيزه وشكره وعدم مقاطعته.

– يجب أن يبقى الباحث متمسكا بزمام الأمور أثناء المقابلة.

– اختيار الطريقة المناسبة لتسجيل الإجابات، وتسجيلها أولا بأول. [1]

د– مزايا المقابلة:

– أفضل طريقة لجمع المعلومات في حالة ما إذا كان المبحوث من الأميين أو من صغار أو كبار السن، أو يفضل الإجابة شفهيا عنها كتابيا.

– توفر عمق في الإجابة لإمكانية توضيح وإعادة طرح الأسئلة في حال صعوبتها أو عدم فهمها.

– توفر إمكانية الحصول على الإجابات من معظم من تتم مقابلتهم.

– توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الإجابات وتوضح المشاعر، كَنَبْرَة الصوت وملامح الوجه وحركة اليدين والرجلين والرأس.

هـ– عيوب المقابلة:

– تحتاج المقابلة إلى جهد ووقت كبيرين من الباحث، خاصة إذا كان عدد أفراد عينة الدراسة كبير وكانت مدة المقابلة طويلة.

– صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم شخصيا.

– صعوبة التقدير الكمي للإجابات أو إخضاعها إلى تحليلات كمية، خاصة في المقابلة المفتوحة.

– صعوبة تسجيل الإجابات خاصة إذا رفض المبحوث استعانة الباحث بأدوات التسجيل، وهنا يقع الباحث في خطأ الإثبات والإضافة والاستبدال والحذف والتغيير.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص148.

ثالثا: الاستبيان

أ- تعريف الاستبيان:

أداة لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة المرتبة بأسلوب منطقي مناسب، يتم توزيعها على المبحوثين للإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث. [1]

ب- خطوات تصميم الاستبيان وشروط نجاحه:

- تحديد موضوع الدراسة بشكل عام والموضوعات الفرعية المنبثقة عنه.
- يتم صياغة مجموعة من الأسئلة حول موضوع فرعي، بحيث تكون جميع هذه الأسئلة ضرورية وغير متكررة.
- إجراء اختبار تجريبي على الاستبيان عن طريق عرضه على عدد محدد من أفراد مجتمع الدراسة قبل اعتماده بشكل نهائي.
- تعديل الاستبيان بناءً على الاقتراحات السابقة وطباعته في شكله النهائي.
- توزيع الاستبيان على عينة الدراسة بطرق مناسبة. [2]

ج- شروط الاستبيان:

- يجب صياغة أسئلة الاستبيان بشكل واضح وبلغة تتناسب مع مستوى المبحوثين.
- تجنب استخدام تعابير أو مصطلحات غير مفهومة وتحتمل أكثر من تفسير وفي حالة ورود مثل هذه المصطلحات فيجب على الباحث تعريفها.
- أن يكون طول السؤال مناسبا وأن يتجنب الباحث الأسئلة الطويلة التي قد تضلل المبحوث.
- في حالة الأسئلة التي تتضمن الاختيارات أو الإجابات المحتملة يجب وضع جميع الاحتمالات الممكنة للإجابة وأن يترك بندا مفتوحا وخانة مفتوحة لاحتمالية وجود خيارات أخرى.

---

[1] طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص39.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص137.

- يفضل البدء بالأسئلة السهلة التي لا تحتاج إلى تفكير من المبحوث ثم تدرج إلى الأسئلة الأكثر صعوبة.
- بفضل البدء بالأسئلة العامة ثم التدرج إلى الأسئلة الخاصة أو الشخصية.
- يجب أن يعالج أيضا كل سؤال مشكلة واحدة أو ظاهرة معينة.
- يجب تجنب الأسئلة التي تتطرق لأكثر من مشكلة أو موضوع واحد من نفس السؤال.
- مثال : هل توافق على عمل المرأة في مجال التمريض والإدارة أو التدريس.

☐ أوافق ☐ لا أوافق

- يجب فصل السؤال إلى ثلاثة أسئلة.
- التأكد من أن مستوى الفقرة ينطبق على جميع أفراد العينة.
- التأكد من أن صياغة الفقرة تستدعي إجابة وافية تحقق الغرض منها.
- إبراز الكلمة التي تشكل مفتاح الفقرة (الكلمة المفتاحية بطريقة ما كوضع خط تحتها أو كتابتها بخط عريض) .
- تجنب البدائل المتعددة والغير مناسبة.
- تجنب ازدواجية المعني للفقرة أي وجود أكثر من فقرة.
- تجنب الكلمات المرنة مثل : على الأغلب – غالبا– أحيانا.
- استخدام الكلمات والمصطلحات التي تسهل تفسيرها.

د– أنواع الأسئلة المستخدمة في الاستبيان:

يمكن للباحث استخدام أنواع مختلفة من الأسئلة في الاستبيان ويعتمد ذلك على طبيعة الدراسة وإمكانيات الباحث ومهاراته في مناهج البحث وطبيعة عينة الدراسة وبشكل عام تقسم الأسئلة على النحو التالي:

1–الأسئلة المغلقة أو المحددة الإجابة:

وفي هذا النوع من الأسئلة يحدد الباحث الّإجابات الممكنة أو المحتملة لكل سؤال ويطلب من المستجيب اختيار إحداها أو أكثر أي أنه يقيده في اختيار الإجابة ولا يعطيه الحرية في إعطاء إجابة من عنده،[1] ويمتاز هذا النوع من الأسئلة بالمميزات الإيجابية التالية:

- الإجابات محددة وموحدة مما يمكن الباحث من المقارنة بسهولة.
- سهولة عملية التصنيف والتحليل، وتحليل الإجابات مما يوفر الوقت والمال على الباحث.
- وضوح المعاني والدلالات وتقليل الحيرة والغموض لدى المستجيب.
- إكمال الإجابات نسبيا والحد من بعض الإجابات غير المناسبة والتدخل بسهولة التعامل مع الأسئلة التي تحتوي إجاباتها على أرقام مثل العمر
- ارتفاع نسبة الردود على الاستبيان.
- ويعاب على الأسئلة المغلقة أنها تقيد المبحوثين في إجابات محددة مسبقا، كما أن الباحث قد يغفل بعض الإجابات أو الخيارات أحيانا ولذلك يجب عليه أن يضع خيارا أخيرا من نوع (غير ذلك) أوأشياء أخرى.

***-أنواع الأسئلة المغلقة**.

تنقسم الأسئلة المغلقة إلى ثلاثة أنواع هي: الأسئلة الثنائية، أسئلة الاختيارات المتعددة، والأسئلة المتدرجة.

1-الأسئلة الثنائية: هي أسئلة الصواب أو الخطأ.

ومثالها: هل تستخدم المكتبة العامة لأغراض البحث

☐ نعم ☐ لا

2-أسئلة الاختيارات المتعددة: وتقدم هذه الأسئلة للمجيب عدة إجابات محتملة أو بدائل وعليه أن يختار واحد منها فقط أو أكثر حسب طلب الباحث.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص135.

مثال ذلك: ما هي درجة رضاك عن مديرك في العمل

☐ كبير جدا ☐ كبير ☐ متوسطة ☐ قليلة ☐ قليلة جدا

تحتاج عملية تحسين مستوى الصناعات الوطنية لتنافس الصناعات العالمية لمدة

☐ أقل من ثلاث سنوات ☐ 3إلى5 سنوات ☐ 6 إلى6 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

ماهي أسباب انخفاض إنتاجية العامل الجزائري

☐ قلة التدريب ☐ انخفاض مستوى التعليم ☐ غياب نظام الجوائز المادية

☐ غياب نظام الحوافز لمعنوية ☐ انخفاض مستوى الأجور ☐ الضغوط الاجتماعية والالتزامات العائلية

يتمتع الاقتصاد الجزائري بمناخ استثماري جيد.

☐ أوافق بشدة ☐ أوافق ☐ لا أعرف ☐ غير موافق ☐ غير موافق بشدة

3-الأسئلة المتدرجة: وهي أسئلة تقدم عدة اختيارات أو بدائل ويجب على المستجيب أن يرتب هذه البدائل وفق تدرج يحدده السؤال.

مثاله: ما هي الكليات التي ترغب في الالتحاق بها في الجامعة مرتبة حسب أولويات اهتمامك، بحيث تضع الرقم واحد للكلية الأولى التي ترغب بالالتحاق بها وهكذا.

☐ الحقوق ☐ الآداب ☐ العلوم ☐ الهندسة ☐ الطب ☐ الشريعة

2- الأسئلة المفتوحة أو الحرة:

في هذا النوع من الأسئلة يترك للمبحوث حرية الإجابة عن السؤال المطروح بطريقته ولغته وأسلوبه الخاص الذي يراه مناسبا، ويستخدم هذا النوع من الأسئلة عندما يكون لدى الباحث معلومات كافية عن موضوع الدراسة ويرغب في الحصول على معلومات موسعة وتفصيلية ومعمقة حول الظاهرة أو المشكلة، ويمتاز هذا النوع من الأسئلة بأنه لا يقيد المبحوث بإجابات محددة مسبقا بل يعطيه الحرية في كتابة ما يريد من المعلومات. [1]

*ومن إيجابيات هذا النوع من الأسئلة أنه:

- يمكن استخدامه في حالة صعوبة حصر الإجابات في خيارات محددة.
- أنه يسهل على المجيب التعبير عن نفسه وتوضيح رأيه حول الموضوع.
- أنه يُشعر المجيب بأهميته لأنه لا يفرض عليه إجابات محددة.

*أما عيوب الأسئلة المفتوحة فهي:

- احتمالية الحصول على إجابات غير مناسبة للسؤال.
- صعوبة المقارنة بين أفراد العينة لأن الإجابات غير محددة.
- صعوبة التحليل الإحصائي للنتائج.
- يتطلب هذا النوع عن الأسئلة مهارات كتابية متقدمة لدى المجيب، فقد تكون الأسئلة عامة أو غامضة يصعب على المجيب فهمها وإدراكها.
- تتطلب وقت أطول مما يؤدي إلى الملل وعدم إعطاء إجابات كاملة .
- قلة نسبة الردود في مثل هذا النوع من الأسئلة.

***أمثلة الأسئلة الحرة أو المفتوحة :**

- ماهي المشكلات التي تواجه المكتبات الجامعية في الجزائر.
- لماذا لا يقدم المجتمع الجزائري على القراءة.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص134.

3- مزيج بين الأسئلة المغلقة –المفتوحة:

وهي مزيج بين النوعين السابقين حيث يطرح الباحث في البداية سؤال مغلقا يحدد فيه الإجابة المطلوبة ويقيد المبحوث باختيار الإجابة، ثم يتبعه بسؤال مفتوح يطلب فيه من المبحوث توضيح أسباب اختياره للإجابة المعينة، ويمتاز هذا النوع من الأسئلة بأنه يجمع بين إيجابيات الأسئلة المغلقة والمفتوحة ومن أمثلته:

- هل تعتقد بوجود عوائق أمام الصادرات الوطنية

☐ نعم ☐ لا

- إذا كانت الإجابة نعم فما هي أهم هذه العوائق.

- هل توافق على عمل الأطفال الفقراء في المصانع

☐ أوافق ☐ لا أوافق

- إذا كانت الإجابة أوافق فما هي أسباب موافقتك على ذلك.

هـ-طرق إرسال الاستبيان:

تتنوع طرق إرسال الاستبيان كما يلي: [1]

1-التسليم باليد مباشرة:

وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها وإمكانية الحصول على جميع الاستبيانات الموزعة وتوضيح بعض الأسئلة التي قد لا يفهمها المبحوث أو المجيب، إلا أن هذا الأخير قد يتأثر بوجود الباحث وقد يكون الوقت غير مناسب له.

2-بواسطة البريد التقليدي:

وتمتاز هذه الطريقة بإمكانية تغطية مناطق واسعة ومتباعدة وعدد كبير، كما تعطي هذه الطريقة الفرصة للمجيب للإجابة على الاستبيان في الوقت الذي يريد ودون وجود تأثيرات من قبل

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص132.

الباحث، ويعاب على هذه الطريقة انخفاض نسبة الردود وغياب الفرصة لتوضيح أو تفسير بعض الأسئلة التي لم يفهمها المجيب.

3-عن طريق الفاكس أو الهاتف:

وتمتاز هذه الطريقة بسهولتها وإمكانية الاتصال بأفراد في مناطق مختلفة من العالم، غير أنها مكلفة وتتطلب وجود الشخص في الوقت المحدد، وتوفر أجهزة الاتصال لدى الطرفين.

4-عن طريق البريد الإلكتروني:

حيث يمكن توزيع الاستبيان في الوقت الحالي إلى أي شخص في العالم عن طريق شبكة الانترنت التي توفر خدمة البريد الإلكتروني، وتمتاز هذه الطريقة بكل الإيجابيات إلا أنها تقتصر على الأفراد الذين لديهم مثل هذه الخدمة، كما أن نسبة الردود فيها قد لا تكون مرتفعة.

و-الجوانب الشكلية للاستبيان:

يجب على الباحث إتباع الأمور التالية لتشجيع أفراد الدراسة على تعبئة الاستبيان.

- جعل الاستبيان جذابا في إخراجه وطباعته ونوعية الورق المستخدم .
- تنظيم الأسئلة بشكل يجعل تعبئة الاستبيان أمرا سهلا .
- ترقيم صفحات الاستبيان وأسئلته.
- وضع عنوان الشخص أو الجهة التي سيعاد لها الاستبيان مع ظرف وطابع بريدي.
- تضمين الصفحة الأولى للاستبيان تعليمات واضحة مختصرة عن كيفية تعبئتها واستخدام أمثلة توضيحية عند اللزوم .
- ترتيب أسئلة الاستبيان منطقي وبشكل متسلسل.
- البدء أولا بالأسئلة السهلة والممتعة والتي تثير اهتمام أفراد الدراسة وتشجيعهم على تعبئة الاستبيان.
- عدم وضع الأسئلة المهمة في نهاية الاستبيان إذا كان طويلا.
- عدم استعمال كلمات غير مفهومة ومشفرة.

- الاهتمام بالأمور التي تزيد من نسبة الاستجابة مثل أن يكون الاستبيان قصيرا، وجود عبارة تطمئن المجيب إلى سرية المعلومات، وجود ما يظهر أهمية الدراسة وفائدتها للمجيب.
- طباعة الاستبيان بشكل واضح وجذاب ومشوق وتقسيمه إلى أجراء أساسية هي:

أ-عناصر المقدمة والتعريف بالباحث والدراسة.

ب- إرشادات وتعليمات لتعبئة الاستبيان.

جـ- محتوى الاستبيان ويضم جميع الأسئلة.

ز-مزايا الاستبيان:

- يمتاز الاستبيان بالعديد من المزايا التي تجعل منه أداة رئيسية ومهمة في جميع المعلومات للعديد من الدراسات الاجتماعية ومن هذه المزايا توفير الكثير.
- توفير الكثير من الوقت على الباحث في عملية جمع المعلومات خاصة إذا سلم الاستبيان عن طريق اليد.
- إمكانية تغطية كل مناطق العالم وفي فترة زمنية معقولة خاصة مع التوافر خدمة البريد الإلكتروني والبريد السريع وغيرهما.
- يعطي الاستبيان الحرية الكاملة للمبحوث في اختيار الوقت والظروف المناسبة لتعبئته وحرية التفكير في الأسئلة والرجوع إلى المصادر والوثائق اللازمة عند الضرورة.
- يقلل الاستبيان من فرصة التحيز سواء من طرف الباحث أو المبحوث وخاصة إذا وضعت الأسئلة بأسلوب علمي موضعي ولم يترك للمبحوث أن يذكر اسمه عليه الاستبيان. [1]

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص132.

ط-عيوب الاستبيان:

على الرغم من مزايا الاستبيان العديدة إلا أن له بعض العيوب التي يجب على الباحث أن يقلل منها ما أمكن ومن هذه العيوب:

- قلة طرق الكشف عن الصدق والثبات.
- تأثر صدق الاستبيان بمدى تقبل المستجيب له، فقد يشعر بأنه مضطر للإجابة عنه في وقت راحته أو يشعر بأنه يصرف وقتا على حساب الوقت المخصص لأعمال أخرى.
- يصعب تحديد من لم يقم بإعادة الاستبيان لأنه لا تذكر عادة معلومات تدل على هوية المستجيب لأسباب عديدة.
- يتأثر صدق الإجابة بوعي المستجيب ودرجة اهتمامه بالظاهرة أو المشكلة أو البحث.
- قد يترك المستجيب عادة عددا من فقرات الاستبيان بلا إجابة دون أن يعرف الباحث السبب وراء ذلك.
- يحتاج الاستبيان إلى متابعة للحصول على العدد المناسب، لأن نسبة المسترد منهم عادة تكون قليلة إذا لم يتم تسليم الاستبيانات واستلامها باليد. [1]

رابعا: الوثائق أو مصادر المعلومات:

بالإضافة للملاحظة والمقابلة والاستبيان باعتبارها أدوات وطرق جمع المعلومات يستخدم الباحثون الوثائق أو المصادر المختلفة المطبوعة أو غير مطبوعة التي تضم المعلومات وتقدم هذه الوثائق أو المصادر الكثير من المعلومات المهمة للباحث حول دراسته وخاصة في المراحل الأولى التي يسعى إليها الباحث إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة أو موضوع الدراسة وكذلك في مرحلة التعرف على الدراسات السابقة.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص133.

والوثيقة مادة توفر معلومات أو إرشادات وهي الوعاء المادي للمعرفة ولذاكرة الإنسانية وتوجد أنواع كثيرة من الوثائق ولا بد لخبير المعلومات أن يجيد معرفة خواصها وتحديد نوعها حتى يجريا عليها المعالجة المناسبة ويستعملها الاستعمال المناسب وهناك نوعان من الخصائص للوثائق:

1-**الخصائص المادية:** مثل مادة صنع الوثيقة وطبيعة الرموز المستخدمة والحجم، ووسيلة الإنتاج وإمكانية قراءة الوثيقة مباشرة أو ضرورة استخدام آلة لهذا الغرض.

2-**الخصائص المعنوية:** مثل الهدف، المحتوى، الموضوع، المصدر.....إلخ

ولكي يصبح إنتاج معين وثيقة صالحة للإعلام ولنقل المعلومات لا بد أن تتوفر فيه بعض الشروط الأساسية والتي منها أن يكون هذا الإنتاج أصيلا وأن يمكن التثبيت من أصله يعني **(من مؤلفه، مصدره، وتاريخه).**

- أن يكون موثوقا به ويمكن اعتماده ويمكن كذلك التأكد من صحة المعلومات التي وردت به.
- أن يكون الوصول إليه على قدر الإمكان متيسرا، أي أن يكون من الممكن تحديد موقعه والحصول عليه عن طريق الإعارة أو الاقتناء أو نسخ بصورة قانونية، بمعنى آخر هل يمكن على الأقل إتاحة الوصول إليها لجمهور معين، وتصدر بعض الوثائق مرة واحدة بينما تصدر إليها وثائق أخرى في مجموعات وبشكل دوري مثل المجلات والصحف والتقارير الدورية. وهناك الوثائق المنشورة التي تعرض في الأسواق التجارية ويمكن أن يقتنيها كل من يرغب في ذلك والوثائق غير المنشورة التي لا تعرض في الأسواق التجارية ويتم توزيعها بأعداد محددة أو لا يتم توزيعها إطلاقا.
- وتقسم الوثائق نظرا لمدى تداولها وحماية حقوق تأليفها ومستويات إنتاجها إلى ستة 6 فئات على النحو التالي:

الوثائق المقيدة: التي يقتصر توزيعها على هيئات أو أفراد بالذات.

الوثائق الداخلية: التي لا يتعدى مجال استعمالها حدود المؤسسة التي أنتجتها.

الوثائق الخاصة: التي لا يقتصر تداولها على خاصة دون سواهم مثل الأطروحات.

الوثائق السرية: التي يقتصر تداولها على نطاق مجموعة معينة من المستفيدين.

الوثائق ذات حقوق الطبع والنشر المحفوظة لصالح فرد أو هيئة: وهي التي لا يمكن نسخها إلا من طرف الجهة التي تملك حقوق النشر.

الوثائق غير الخاصة لحقوق النشر والتي يمكن لأي فرد استنساخها ومن دون قيد.

وانطلاقا من أهمية الوثائق ومصادر المعلومات المختلفة في مجال إعداد البحوث ودراسات العلمية بشكل خاص والثقافة الجماهيرية، فقد حظيت بمكانة خاصة واهتمام كبير من قبل المكتبات المختلفة، ويتسع مصادر المعلومات ليشمل كل الأوعية والوسائل والقنوات والأدوات التي يمكن نقل المعلومات من خلالها إلى القارئ أو الباحث وكل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه في المكتبات واسترجاعه وتقديمه للقراء والباحثين.

أ- أنواع الوثائق أو مصادر المعلومات:

تقسم مصادر المعلومات التي تقدمها المكتبات للباحثين على النحو التالي:

- **المصادر العامة:** التي تعالج أكثر من موضوع **والمصادر المتخصصة** التي تعالج موضوعا محددا وهذه الأخيرة تعد الأفضل للباحثين.
- **المصادر المطبوعة:** كالكتب والدوريات **والمصادر غير المطبوعة** كالأفلام.
- **المصادر الأولية (الأصلية):** كالوثائق والمخطوطات والصور والخرائط **والمصادر الثانوية** كالكتب والمراجع التي تعتمد على المصادر الأولية.
- **المصادر التقليدية:** كالكتب والمراجع **والمصادر غير التقليدية** كالمواد السمعية البصرية والمواد المعلوماتية مثل الأقراص المضغوطة.

1- الكتب العامة:

الكتاب عبارة عن إنتاج فكري مطبوع على مجموعة من الأوراق التي تثبت معا لتشكل وحدة واحدة، وتشترط اليونسكو أن لا يقل عدد صفحاته عن **49 صفحة** عدا صفحة العنوان، وإذا قل عدد الصفحات عن ذلك يصبح **كتيبا**.

وقد تطور الكتاب عبر العصور المختلفة من حيث الشكل والموضوع حتى أصبح أكثر مصادر المعلومات شيوعا ومن أنواع الكتب:

- **الكتب أحادية الموضوع:** التي تعالج بشكل دقيق وشامل موضوع معينا أو مشكلة معينة مثل كتاب "الذكاء" وهذا النوع من الكتب أكثر أهمية للباحث من غيره من الكتب.
- **الكتب الشاملة أو التجميعية:** وتحتوي على فصول أو بحوث لمؤلف واحد أو لعدد من المؤلفين في موضوع واسع أو موضوعات ذات العلاقة، مثل كتاب الفنون الجميلة وكتاب علم المكتبات والتوثيق والمعلومات.
- **الكتب الدراسية أو المنهجية المقررة:** وتحتوي على الحقائق الأساسية والمعلومات والنظريات التي استقرت في مجالها وعادة تؤلف هذه الكتب بأغراض التعليم والتدريس.
- **الكتب الرسمية:** وتصدر عن الدوائر الحكومية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية وتضم التقارير والأنظمة والقوانين والقرارات والإحصاءات والمنجزات لهذه المؤسسات.
- **الكتب المقدسة:** القرآن الكريم.

2- المراجع:

المرجع عبارة عن كتاب لا يقرأ من أوله إلى آخره ولكن يرجع إليه عند الحاجة أو يستشار للحصول على المعلومة المعينة (يحتاجه الباحث بصورة معينة) يحتاجها الباحث بسرعة،[1] وتمتاز المراجع عن غيرها من الكتب بالمميزات التالية:

[1] عبد الرحمان عبيد مصيقر، الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي (مع التركيز على البحوث الميدانية)، ط 1، المركز العربي للتغذية، مملكة البحرين، 2012، ص8.

- لتنظيم وتسهيل وصول الباحث للمعلومة التي يريدها، وتنظم المعلومات في المراجع هجائيا أو موضوعيا أو جغرافيا أو تاريخيا أو جدوليا.
- شمولية التغطية للموضوع.
- الاختصار والتركيز في معالجة الموضوع.
- ضخامة الحجم وارتفاع الثمن غالبا.

***وتقسم المراجع بشكل عام إلى:**

- **الموسوعات أو دوائر المعرفة:** الموسوعة كلمة أصلها يوناني تعني حلقة كاملة من المعلومات، وتضم الموسوعة عادة عدد كبير من الدراسات أو المقالات المكتوبة من قبل متخصصين في الموضوع، وتقدم الموسوعات معلومات شاملة ولكنها عامة عن الموضوع بحيث تفتح للباحث الباب للانطلاق نحو المصادر الأخرى، وتقسم الموسوعات حسب موضوعاتها إلى:

الموسوعات العامة؛ مثل الموسوعات الأمريكية والموسوعات العربية، العالمية وموسوعات المعرفة. **الموسوعات المتخصصة:** مثل الموسوعات الطبية والموسوعات الإسلامية والموسوعات السياسية والموسوعات الفلسطينية، ويفضل أن يرجع الباحث إلى الموسوعات المتخصصة في بحوثه ودراساته العلمية، كونها أفضل له من الموسوعات العامة.

- **المعاجم والقواميس:** يعرف القاموس بأنه كتاب يضم مفردات لغة معينة أو عدة لغات ويرتبها هجائيا ثم يقوم بشرحها أو تفسيرها، ويوضح طريقة نطقها ومعانيها المختلفة ومرادفاتها واستعمالاتها المختلفة ومختصراتها، ويمكن أن يكون القاموس أحادي اللغة مثل **لسان العرب** أو ثنائي اللغة مثل **المورد الأنجليزي- العربي** أو ثلاثي اللغة أو متعدد اللغة وتقسم المعاجم بشكل عام:

-**المعاجم اللغوية العامة:** تتناول ألفاظ لغة معينة مثل المنجد ولسان العرب.

-**المعاجم المتخصصة:** التي تضم ألفاظ أو مصطلحات خاصة بموضوع معين أو عدد من الموضوعات ذات علاقة مثل: **المعجم الجغرافي- معجم المصطلحات السياسية- معجم المصطلحات التجاري..إلخ.**

وتقدم المعاجم المعلومات المختلفة عن كلمات ومصطلحات غير الواضحة لدى الباحث.

-**معاجم التراجم والسير:** وتهتم بحياة الأعلام من الناس، حيث تقدم معلومات كاملة عن حياتهم وإنجازاتهم وقد تكون عامة مثل **الأعلام** أو متخصصة مثل **دليل العاملين من المكتبات في الوطن العربي،** وقد تتناول منطقة جغرافية معينة أو تكون عالمية. وقد تتناول حياة المتوفين والأحياء وقد تقتصر على المتوفين فقط مثل "**معجم وفيات الأعيان**"، أو تقتصر على الأحياء فقط مثل "**معجم الشعراء العرب المعاصرين**". وتقدم معاجم التراجم والسير معلومات مهمة للباحثين الذين يكتبون دراسات أو بحوث حول حياة أشخاص معينين.

- **ومن المراجع أيضا:**

- **الكتب السنوية أو الحوليات التي تصدر سنويا وترصد** الإنجازات والأحداث والفعاليات لسنة كاملة سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو على مستوى مؤسسة معينة.

- **كتب الحقائق:** وتشمل على البيانات والحقائق الأساسية المتعلقة بموضوع ما.

- **الأدلة:** وتشمل أدلة الأماكن الجغرافية والسياحية، وأدلة المؤسسات المختلفة وأدلة الأفراد العاملين في مجال معين وأدلة الدوريات وأدلة الوسائل الجامعية، وأدلة المراجع وغيرها.

- **الموجزات الإرشادية:** وتقدم توجيهات وإرشادات لأداء عمل أو وظيفة أو نشاط معين مثل كتب الطبع وإصلاح السيارات والأجهزة.

- **الأطالس والخرائط:** وغيرها من المراجع الأخرى.

- **البيبليوغرافيات:** كلمة بيليوغرافيا هي أصلها يوناني وتعني وصف الكتب والمصادر الأخرى، وللبيبليوغرافيا أصول وقواعد يتم من خلالها جمع ووصف وتنظيم الكتب والمصادر الأخرى للمعلومات في موضوع معين أو بلد معين أو لمؤلف معين أو لفئة معينة أو في لغة معينة أولفترة زمنية معينة، ويقوم بإعداد البيبلوغرافيات المكتبات الوطنية وغيرها من المكتبات

وجمعيات المكتبات والمراكز البيبليوغرافيا، والأفراد المتخصصون يعني البيبليوغرافيون ويمكن للباحثين من خلال البيبليوغراغيا معرفة ما نشر في مجال بحثهم بسهولة. [1]

وتضم معلومات كاملة عن الكتب أو غيرها من المواد التي تتضمنها مثل المؤلف –العنوان– الطبعة– مكان النشر– الناشر– سنة النشر – عدد الصفحات – والموضوعات التي يعالجها الكتاب...إلخ ويتوافر حاليا أنواع مختلفة من البيبليوغرافيا وأهمها.

البيبلوغرافيات الوطنية: وهي تصدر عن المكتبات الوطنية.

البيبلوغرافيات العامة:

البيبلوغرافيات المتخصصة أو الموضوعية.

البيبلوغرافيات التجارية: وهي تصدر عن دور النشر والتوزيع.

بيبلوغرافيات المؤسسات.

بيبلوغرافيات البيبلوغرافيات.

الكاشفات والمستخلصات: وتهتم برصد وتسجيل ووصف مقالات الدوريات وغيرها من مصادر المعلومات، وتقديم معلومات كاملة عنها وملخصات لها، وقد تم تحويل معظم الكاشفات والمستحقات من الشكل المطبوع إلى قواعد البيانات ثم إدخالها في نضم وشبكات المعلومات، وتخدم الكاشفات والمستخلصات الباحثين بشكل أفضل من البيبلوغرافيات التي تركز على الكتب ولا تقدم في الغالب ملخصات لها.

– **الدوريات:** الدورية عبارة عن موضوع دوري يصدر في فترات زمنية محددة بشكل منتظم أوغير منتظم، ولها عنوان واحد متميز ينظم جميع أعدادها ويشترك في كتابة مقالاتها العديد من الكتاب، وتحمل أرقاما متسلسلة وتاريخا محددا لكل عدد وتصدر إلى مالا نهاية.

وقد قسمت اليونسكو الدوريات إلى **الصحف اليومية أو الجرائد والمجالات بمختلف أنواعها**، وتعد الدوريات من أهم مصادر المعلومات للباحثين، لأنها تقدم لهم معلومات أكثر حداثة

---

[1] بول باسكون، إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، ترجمة: أحمد عريف، (د. ن)، الرباط، 1981، ص13–19.

وتركيزا ودقة من الكتب وتضم العديد من المقالات والدراسات بأقلام متخصصة أو معروفة في المجال، وتشمل معلومات لا يمكن أن تظهر في الكتب كالأخبار والاكتشافات والأحداث الجارية، ومن السهل التعامل معها من الناحية الشكلية أو الدورية.

وتقسم الدوريات حسب وقت صدورها إلى **يومية كالجرائد** ونصف أسبوعية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية ومرة كل شهرين ومرة كل 03 أشهر ومرة كل 04 أشهر ونصف سنوية وسنوية أو حولية.

كما تقسم الدوريات حسب الجهات التي تصدرها إلى دوريات تجارية تصدر عن مؤسسات تجارية وتهدف إلى الربح والدعاية والإعلان، ودوريات غير تجارية تصدر عن مؤسسات حكومية أو علمية ولا تهدف إلى الربح.

كما تقسم الدوريات حسب موضوعاتها إلى:

الدوريات العامة: وتنشر المقالات والدراسات والأخبار والتحقيقات العامة، وتكون موجهة إلى جمهور واسع جدا من القراء ومن أمثلتها **مجلة العربي والمجلة الثقافية.**

الدوريات المتخصصة: وتهتم بنشر المقالات والدراسات والبحوث العلمية المتخصصة، والمتعلقة في موضوع أو تخصص معين مثل **مجلة الحقوق والمجلة الطبية.**

ب- المواد السمعية والبصرية:

يشمل مفهوم المواد السمعية والبصرية جميع المواد والوسائل والأوعية والأجهزة التي قد تستخدم في التعامل مع المعلومات والتعبير عنها واسترجاعها من خلال حاسة السمعي أو البصر أو كليهما وتقسم هذه المواد إلى:

- **المواد السمعية:** ويعتمد الباحث بالتعامل معها واسترجاع معلوماتها على حاسة السمع فقط، ومن أمثلتها: الأشرطة والتسجيلات والأسطوانات والأقراص السمعية.

- **المواد البصرية:** ويعتمد الباحث بالتعامل معها واسترجاع معلوماتها على حاسة البصر فقط، ومن أمثلتها: الصور والخرائط والمجسمات والكرات الأرضية والأفلام غير الناطقة.
- **المواد السمعية البصرية:** وتتطلب حاستي السمع والبصر للتعامل معها واسترجاع معلوماتها ومن أمثلتها: أشرطة الفيديو والأفلام السينمائية الناطقة.

ج- المصغرات العلمية:

وهي مصطلح عام يطلق على كافة أشكال النسخ المصغرة، وأي مواد أووسائط بصرية تستنسخ عليها الكتب والمخطوطات والمجلات والجرائد والرسائل الجامعية والوثائق المختلفة بصورة مصغرة جدا على مواد فلميه، بحيث لا يمكن قراءتها بالعين المجردة أو إعادتها إلى الأصل الطبيعي واستنساخ صورة ورقية عنها إلا بواسطة أجهزة قراءة وتكبير خاصة بها .

د- الحاسب الآلي والشبكة العلمية للمعلومات (الانترنت):

الحاسب الآلي عبارة عن جهاز قادر على إجراء العمليات الكبيرة التي يحتاجها الباحث في تعاملها مع المعلومات، كالاختيار والمقارنة والتحليل والنسخ، ويقوم بمعالجة المعلومات وفق سلسلة من التعليمات أو الأوامر المعدة والتي يطلق عليها اسم **البرنامج**. ويقوم الحاسب الآلي بإخراج النتائج المطلوبة فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم إدخالها، كما يملك القدرة على تخزين مصادر المعلومات واسترجاعها على نطاق واسع، وللحاسب الآلي دور كبير في وصول المعلومات إذا كان موصول بالشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) فهذه الأخيرة تحتوي كميات هائلة جدا من المعلومات المختلفة، كما تحتوي كل أنواع الوثائق السابقة إذا تمت معالجتها وإدخالها إلى هذه الشبكة، كما تمكن الباحث من الحصول على مختلف الوثائق التقليدية عن طريق التعامل الإلكتروني مع جهات نشر وتوزيع تلك الوثائق.

خامسا: العينات

لما كان من العسير بل من المستحيل في كثير من الأحيان القيام بالبحث على جميع مفردات المجتمع الأصلي، نظرا لصعوبات التي تعترض الباحث في الوصول إلى كل مفردة من مفردات المجتمع والتكاليف الباهظة التي تترتب على ذلك، فإن الباحث يلجأ إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة ومختارة في شكل عشوائي وكبيرة نسبيا، فلا داعي لدراسة المجتمع الأصلي لأن النتائج المستخلصة من جراء دراسة العينة يمكن تعميمها إلى حد كبير على سائر أفراد المجتمع محل الدراسة، وهناك العديد من العناصر المتداخلة الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار العينة منها نوع العينة وحجمها ومجتمع الدراسة، ودرجة الدقة المطلوبة في تمثيل العينة والثقة بالنتائج التي يرغب الباحث في الحصول عليها.

وتعرف العينة بأنها مجموعة الوحدات المختارة من مجتمع الدراسة وذلك لتوفير المعلومات التي تستخدم لدراسة خصائص هذا المجتمع.

وقبل اختيار العينة لابد من تحديد مجتمع الدراسة بحيث يتمتع أفراده بنفس الخصائص فعلى سبيل المثال إذا هدفت الدراسة إلى تخمين أو تقدير الدعم الشعبي لتعديل قانون ما فكيف سيتم تحديد المجتمع هل هو دافعي الضرائب أم هم الأشخاص الذين يقطنون في نفس المدينة أو الذين يحق لهم التصويت، وما هو أقل سن للمجتمع، وهنا قد يجد الباحث من المفيد تحديد المجتمع المطلوب المطابق والمحقق لأهداف الدراسة وبعدها يقرر كيفية اختيار العينة منه.[1]

أ- فوائد أسلوب المسح بالعينة:

يلجأ الباحث عادة إلى اعتماد أسلوب المسح بالعينة بدل أسلوب المسح الشامل لمفردات وعناصر مجتمع الدراسة وذلك من أجل تحقيق عدة فوائد أهمها: [2]

- الكلفة القليلة: لأن اقتصار جمع البيانات على عدد محدد من عناصر الدراسة بدلا من جميع الأفراد وعناصر المجتمع يعمل على تقليل الكلفة المادية للبحث.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص159.

[2] المرجع نفسه، ص162.

- اختصار الوقت والجهد.
- سرعة الوصول إلى النتائج وهو ما يحقق أهداف الدراسة.
- دقة كبيرة في النتائج خصوصا في حالة التجانس النسبي بين أفراد مجتمع الدراسة .

ب- تحديد حجم العينة:

يختلف حجم عينة الدراسة من باحث إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى وبشكل عام يمكن القول بأن هناك مجموعة من الاعتبارات يتوقف عليها اختيار حجم العينة وهي:[1]

- درجة تجانس وتباين وحدات مجتمع الدراسة.
- طبيعة المشكلة أو الظاهرة المدروسة (كأن تكون مشكلة خاصة بفرق تجانس عن المشاركة فيها).
- مدى الدقة التي يريد الباحث الالتزام بها.
- الوقت والجهد والكلفة اللازمة لاختيار العينة.

ج- شروط اختيار العينة:

لضمان المتابعة وتمثيل سليم وشامل لمجتمع الدراسة فإنه لا بد قبل اختيار العينة من الأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية:

- تكافئ وتساوي فرص اختيار أي مفردة أو عنصر من مفردات وعناصر مجتمع الدراسة.
- ضرورة أن يكون حجم عينة كافيا لضمان دقة النتائج من خلال دقة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، فكلما كان حجم العينة كبير كلما كان تمثيلها أفضل لمجتمع الدراسة وكانت النتائج أفضل وأكثر دقة.
- ضرورة تجنب الوقوع في بعض الأخطاء الشائعة في اختيار العينات، ومن أهم هذه الأخطاء الخطأ العشوائي ويرتبط وقوع هذا الخطأ بأسلوب اختيار مفردة أو عنصر معين من عناصر مجتمع الدراسة.
- أخطاء التحيز وينجم عادة عن وقوع الباحث تحت تأثير معين يجعله منحازا لفكرة معينة فيقوم باختيار عينات تتلاءم مع هذا التأثير وتعمل على تحقيقه.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص165.

- اختيار عناصر أو مفردات لا تنتمي إلى مجتمع الدراسة. [1]

د- **خطوات اختيار العينة:**

تمر عملية اختيار العينة بمجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة كما يلي:

- تحديد أهداف المسح بالعينة بشكل واضح ودقيق، لأن ذلك يساعد الباحث لاحقا في تحديد المعلومات التي يريد جمعها وكذلك أسلوب جمعها.
- تحديد مجتمع الدراسة وتعريفه بشكل دقيق.
- تحديد البيانات والمعلومات المراد جمعها.
- تحديد درجة الدقة المطلوبة.
- تحديد طرق وأساليب الحصول على البيانات.
- تحديد عدد مفردات العينة ثم اختيارها بالطريقة المناسبة. [2]

هـ-أنواع العينات:

عند تصميم العينات يكون الباحث أمام نوعين رئيسين منها وهما: العينات الاحتمالية، العينات غير الاحتمالية.

1- العينة العشوائية البسيطة:

تعتبر العينة العشوائية البسيطة من أكثر أنواع العينات استخداما ويتم اختيارها عن طريق المعاينة مع الإعادة أو بدون إعادة، ففي المعاينة مع الإعادة يكون لكل مفردة من المفردات فرصة متكافئة في الاختيار، بمعنى أن احتمالية الحصول على أي مفردة يساوي احتمالية الحصول على كل مفردة من المفردات الأخرى.

ولاختيار العينة العشوائية يتم ترقيم وحدات المعاينة ويتم كتابة هذه الأرقام على كرات أوبطاقات متشابهة تماما، وتوضع هذه البطاقات مثلا في صندوق وتخلط جيدا، ومن ثم يسحب منها العدد المطلوب من الوحدات المطلوبة دون تمييز بين الأوراق، ويتم إعادة كل بطاقة مسحوبة

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص163.

[2] المرجع نفسه، ص164.

إلى الصندوق وذلك لضمان تكافئ الفرص واحتمالية الظهور، أما النوع الآخر من العينات العشوائية البسيطة فيتم عن طريق المعاينة بدون إعادة.

وتعد الطريقة السابقة بسيطة جدا بحيث لا يمكن تطبيقها من الناحية العملية لأنه لا يمكن تمثيل مجتمعات الدراسة الحقيقية ببطاقات ومن ثم خلطها والاختيار منها، لذلك ويمكن أن تلجأ في عملية اختيار العينة إلى استخدام جداول الأرقام العشوائية.[1]

2-العينة العشوائية المنتظمة:

طبقا لهذه الطريقة يتم اختيار العينة تأخذ المفردة اللامية في المجتمع وذلك يعد ترقيم مختلف المجتمع ويمثل الحرف "لام" نسبة حجم المجتمع إلى حجم العينة، فإذا أردنا اختيار عينة من أربعين مفردة من مجتمع به ألف مفردة فإن القانون هو:

- مجتمع الدراسة يتكون من 1000 مفردة تقسيم 40 عدد مفردات العينة لنحصل على الحرف "لام" 25.
- ويتم اختيار المفردة الأولى عشوائيا من المجموعة الأولى، فإذا فرضنا أنها المفردة ذات الرقم 20 فإن العينة ستكون المفردات التي تحمل الأرقام 20 -45-70-95-120 وهذا حتى نصل إلى المفردة رقم 40 وبهذا تكون مفردات المجتمع التي تحمل أرقاما متقاربة ممثلة تمثيلا صادقا في العينة.

3- العينة العشوائية الطبقية:

تعتبر العينة العشوائية الطبقية من العينات الشائعة الاستخدام، ويتم تقسيم المجتمع فيها إلى مجتمعات جزئية تسمى الطبقات، وباختيار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة من هذه الطبقات يتم أخذ العينة الطبقية، وعادة ما تستخدم العينة الطبقية عندما يكون المجتمع غير متجانس وعندما يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات بحيث تكون مفردات كل طبقة متجانسة مع بعضها بالنسبة للخصائص المطلوب دراستها.[2]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص168.

[2] المرجع نفسه، ص168.

4-عينة المجموعات:

يتم في هذا النوع من العينات تقسيم المجتمع إلى مجموعات يختار بعضها عشوائيا، وتتكون عينة المجموعات تماما من جميع مفردات المجموعات المختارة عشوائيا أو من عينات عشوائية جزئية يختار كل واحد منها من إحدى المجموعات المأخوذة في المرحلة الأولى، وتختلف عينة المجموعات عن العينة الطبقية في أن الاختلافات بين المجتمعات عادة ما تكون صغيرة والمفردات داخل تلك المجموعة تكون في العادة أكثر تشتت وكل مجموعة سواء كانت صغيرة أو كبيرة تعتبر صورة مصغرة للمجتمع الأصلي، والمجموعات هي الوحدات المعينة الأولية فإذا تكونت العينة من جميع مفردات المجموعات المختارة عشوائيا فيدعى هذا بمعاينة المرحلة الأولى، أما إذا تكونت العينة من العينات العشوائية الجزئية التي أخذت من المجموعات المختارة وهذا ما يدعى بمعاينة المرحلتين.

وإذا اشتملت المعاينة على أكثر من 03 مراحل فيسمى هذا النوع بمعاينة متعددة المراحل[1]، وتعتبر العينة العنقودية أحد أنواع المعاينة متعددة المراحل.

5-العينة المسحية:

وهذا النوع من العينات واسع الاستخدام وذو أهمية كبيرة، ويتم الحصول عليها عن طريق أخذ عينات ممثلة للمناطق الجغرافية المختلفة، على أن يتم اختيار هذه المناطق بطريقة عشوائية، شريطة تمثيل كل الفئات الاجتماعية المتمايزة في كل منطقة إقليمية، ويبدأ الباحث ضمنا بتقسيم المجتمع إلى وحدات أولية كالولايات المختلفة ويختار من بينها بطريقة عشوائية أو منتظمة عينة الدراسة، ثم يقوم الباحث بتقسيم الوحدات الأولية إلى وحدات ثانية أصغر، كتقسيم الولايات إلى عدة دوائر وبعد ذلك تقسم الوحدات الثانية إلى وحدات ثالثة كتقسيم الدوائر إلى بلديات، ثم تقسم هذه الأخيرة إلى وحدات رابعة كتقسيم البلديات إلى أحياء ثم الأحياء إلى مساكن.

---

[1]رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق ص172.

6- العينة الحصاصية:

تستخدم العينة الحصاصية في دراسات الرأي العام إذ أنها سهلة التنفيذ وقليلة التكلفة سواء في تخطيط العينة أو استكمال عملية المقابلة في البحث، وتعتمد هذه الطريقة على اختيار أفراد العينة من بين الجماعات أو الفئات ذات الخصائص المعينة، وذلك بنسبة الحجم العددي لهذه الجماعات. وقد تبدو العينة الحصاصية متشابهة للعينة الطبقية ولكن الحال مختلف في العينة الطبقية حيث أن اختيار المفردات فيها لا يترك لشخص الذي يجري المقابلة (الباحث) بل يتم عشوائيا، أما في العينة الحصاصية فالحرية متروكة لشخص الباحث في اختيار مفردات العينة حتى يحصل على الحصة المطلوبة من كل طبقة أو فئة مما يؤدي من البعض التحيز للاختيار.

7-العينة الغرضية أو العمدية:

في بعض الأحيان يسعى الباحث لتحقيق هدف أو غرض معين من دراسته فيقوم باختيار أفراد العينة بما يخدم ويحقق هذا الغرض أو الهدف.[1]

8- عينة الكرة الثلجية:

تقوم هذه الطريقة على اختيار فرد معين وبناء على ما يقدمه هذا الفرد من المعلومات تهم موضوع الدراسة يقرر الباحث من الشخص الثاني الذي سيقوم باختياره لاستكمال المعلومات والمشاهدات المطلوبة، لذلك سميت بعينة الكرة الثلجية حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكثيف لاكتمال الكرة أي لإكمال العينة.

9- عينة الصدفة (العارضة):

أحيانا مجتمع الدراسة لا يحب أو يرفض التعاون والمساعدة وبهذا نختار عينة بالصدفة، ولكن النتائج لا تكون دقيقة ولا تتوافر فيها الشروط التي تتوفر في العينات الأخرى.[2]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص173.

[2] المرجع نفسه، ص174.

المحور الثالث: مراحل إعداد وتنفيذ البحث العلمي

البحث العلمي عبارة عن بناء متكامل الأجزاء، تمر عملية تشيده بمراحل عديدة متسلسلة ومترابطة، يجب على الباحث أن يولي كل واحدة منها الاهتمام اللازم. وأولى هذه المراحل تبدأ بالاستعداد الكامل من الباحث للقيام بالبحث وتحمل أعبائه، ثم القيام بجمع المعلومات التي تشكل مادة بناء البحث، ثم قراءة هذه المعلومات ثم القيام بكتابة البحث وطبعه ومناقشته وسنعرض فيما يلي لكل مرحلة من هذه المراحل.

أولا: مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث

نتناول في هذه المرحلة مسألتين جوهريتين هما الاستعداد الشخصي للباحث للانخراط في الدراسات العليا، وبعدئذ اختيار موضوع البحث.

أ- الاستعداد الذاتي للبحث:

ليس كل من يرغب في البحث العلمي يتمكن من اجتياز متطلباته على نحو عادل أو بتفوق، ولهذا فاستعداد الشخص لهذا النمط من الدراسة يتطلب توافر ثلاثة أركان هي:

القدرة العلمية والرغبة النفسية ثم المهارات الشخصية، وفيما يلي بيان ذلك:

1. القدرة العلمية:

يستدل على القدرة العلمية لطالب ما من علامات أو درجات أونقاط نجاحه في المواد الدراسية، ومعدل تخرجه بالليسانس وهذا معيار شكلي يعطي انطباعًا حول تفوق الطالب من عدمه، إذ أن تمكن الطالب في دروسه ينعكس على مستوى علامات الاختبارات، لكن هذا الحكم ليس حكمًا ثابتًا أو مطلقًا، إذ أن العلامات ليست المعيار الأوحد في الحكم على النموذج العقلي للطالب لكنها المعيار الرائج والمألوف. إلا أن مبادئ العدالة والإنصاف تقتضي أن يحكم المرء على نفسه فإذا تحقق من وجود كفاءة عقلية لديه ممثلة في قدرته على التأمل أو التحليل والمقارنة،

فإن لديه قدرة علمية على اختيار الدراسات العليا، أما إذا ظهر للطالب أو المتخرج أنه في واد وأن القانون في الواد الآخر فهذا يعني فقدان الانجذاب بين الاثنين[1].

2. الرغبة النفسية:

يتعين أن تكون رغبة الطالب رغبة حقيقية وصادقة وليست نزوة نفسية أو ميلاً عاطفيًا يعصف به القلق أو عدم النضوج النفسي، فالدراسات العليا مرحلة علمية شاقة يترتب عليها الإجهاد والمثابرة، فهو يتطلب أخذ الأمور بجدية كافية وتحمل أيّة آثار لها،كالخسارة المادية والعزوف عن النشاط الأسري والاجتماعي، والإعراض عن لذائذ الحياة والإجهاد العقلي والنفسي والعصبي، كل ذلك نتائج لا مفر منها في مراحل إعداد الرسالة أو البحث القانوني [2].

3. المهارات الشخصية[3]:

من الضروري أن تتوفر عدة مهارات شخصية للباحث العلمي ولعل أبرزها ثلاث مهارات هي: المهارات النفسية والعقلية والتخطيطية أو الإدارية وفيما يلي بيان ذلك:

- ✓ **المهارات النفسية:** تأخذ هذه المهارات الصور الآتية:
  - الصبر والمثابرة.
  - قبول التوجيه والنقد الذاتي.
  - الشجاعة في النقد الموضوعي.
  - الشك المنهجي والعلمي.
- ✓ **المهارات العقلية:** تأخذ هذه المهارات الصور الآتية:
  - القدرة على الفهم والدقة في الكتابة.
  - القدرة على دراسة المعلومات والحقائق دراسة صحيحة.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 18- 19.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص ص 19- 20.

- اتساع الأفق وسعة الاطلاع في العلوم المتصلة بالتخصص العلمي.
- الاهتمام بطرق عرض ونقد البحوث السابقة.
- التمكن من بعض اللغات الأجنبية المهمة.

✓ **المهارات التخطيطية:** تأخذ هذه المهارات الصور الآتية:

- تخطيط الموارد الزمنية للباحث وتنظيمها وفق المدة المخصصة لإنجاز البحث القانوني.
- تقويم القدرات الذاتية عقليًا وماليًا وزمنيًا في كل فصل دراسي، وفي كل نصف سنة لغرض إتمام المهمة العلمية والبحثية وفق الأهداف المرسومة.
- القدرة على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها المتعددة، وتوظيفها توظيفًا سليمًا وفعّالاً.

ب-اختيار موضوع البحث:

مرحلة اختيار الموضوع هي أولى مراحل البحث العلمي وهي على درجة كبيرة من الأهمية وعليها يتوقف نجاح المراحل اللاحقة لها، وهي تتمثل في تحديد الإشكالية أو المشكلة العلمية التي يحاول الباحث تقديم حل لها باستخدام المنهج العلمي، فاختيار مشكلة البحث وتحديدها ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها.[1] كما أن هذا التحديد والاختيار يترتب عليه أمور كثيرة منها: نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها، طبيعة المنهج الذي يُتبع، خطة البحث وأدواته، بالإضافة إلى نوعية البيانات التي ينبغي على الباحث أن يحصل عليها[2]. فالمقصود إذًا بتحديد موضوع البحث هو حصره في جزئية معينة تدخل أصلاً ضمن موضوع أكثر شمولاً، وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل، ثم تعميق البحث تماماً حول الجزئية التي تمّ تحديدها[3].

---

[1] خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الكتب والوثائق العراقية، العدد13، فيفري 2017، ص11

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 85.

[3] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص ص 73- 74.

ومرحلة اختيار الموضوع مرحلة صعبة ودقيقة، إذ أن هناك مجموعة من العوامل تحكم هذه العملية، ففضلا عن الاستعداد للبحث العلمي وما يتطلبه من رغبة ومن قدرات لدى الباحث لابد من توافر عوامل موضوعية تتعلق بموضوع البحث المزمع اختياره ومن أهم هذه العوامل القيمة العلمية في موضوع البحث وملائمته لسياسة البحث المتعلق به، والدرجة المراد الحصول عليها من خلال البحث.

1-القيمة العلمية لموضوع البحث:

لابد أن تكون للبحث قيمة علمية معتبرة، وقيمة كل بحث تتوقف على مدى تحقيقه لوظائف العلم السابق بيانها، وعلى مدى ما يقدمه من نتائج في الحياة العملية. ويمكن أن تكون قيمة الموضوع نظرية كما يمكن أن تكون تطبيقية، ويقيم البحث وفق لمعايير موضوعية تتعلق أساسًا بطبيعة التخصص العلمي للبحث، وبما يمكن أن يقدمه هذا البحث من قواعد في كشف الحقائق العلمية وفهمها وإمكانية التنبأ بها والتحكم فيها واستغلالها[1]. على أن يكون كذلك البحث المختار في مقدور العقل البشري. [2]

– وأمر الفصل في مدى قيمة موضوع ما من الناحية العلمية لا يتوقف على الباحث وحده، وإنما يتدخل فيه المشرف على البحث والجهة العلمية التي ترعاه، وكل هؤلاء لهم دور في تقييم الموضوع وقبوله.

– وفي الدراسات القانونية تتعدد المواضيع الجديرة بالبحث بتعدد الظواهر والعلاقات التي ينظمها القانون وتعدد الاختصاصات داخل القانون نفسه، واختلاف المعالجة التي يقدمها كل اختصاص عن المعالجة التي تقدمها الاختصاصات الأخرى. فالقانون شديد الصلة بمختلف المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية...الخ. ولا شك أن هناك العديد من المشاكل التي تتولد في

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 48.

[2] أنظر في ذلك: حلمي عبد المنعم صابر، المرجع السابق، ص ص 121 وما بعدها.

هذه المجالات وتنتظر حلولا قانونية لها، فمثل هذه المشاكل يجب أن يتصدى الباحث القانوني لحلها.

2- توافر المعلومات حول موضوع البحث:

مسألة توفر المعلومات والوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث مسألة بالغة الأهمية وكثيرا ما تتحكم في عملية اختيار الموضوع وتختلف الموضوعات حسب درجة توافر المعلومات والوثائق المتعلقة بها، فهناك معلومات تتذر فيها الوثائق وهناك موضوعات تقل فيها، وهناك موضوعات تكثر فيها الوثائق والباحث لابد أن يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار إذ يجب عليه أن يختار الموضوع الذي تتوافر فيه المعلومات والوثائق المتضمنة لكافة جوانب وحقائق الموضوع، وإلا ما تمكن الباحث من دراسة وتحليل وتركيب الموضوع لان هذا الأمر لا يأتي من ذهن الباحث فحسب أو من الفراغ وإنما يأتي من خلال المعلومات تتضمنها الوثائق والمصادر المختلفة وتسمح بإجراء بحث علمي ودقيق وشامل وموضوعي ولهذا يجب على الباحث قبل اختياره لموضوع أن يجري بحثا مكتبيا وأن يقوم بعملية إحصاء للوثائق والمصادر الموجودة حول الموضوع وتقدير ما يمكن أن تقدمه أدوات جمع المعلومات في هذا الشأن وبناء على ذلك يختار الموضوع. [1]

والمعمول به في الجامعات أن المشرف والهيئة العلمية للجامعة لا تقوم بقبول موضوع معين إلا إذا قدم الطالب قائمتا بالمراجع المتاحة في ذلك الموضوع وبناءا عليها يتم قبوله أو رفضه.

3- تماشي الموضوع مع سياسة البحث العلمي:

لابد أن يكون الموضوع الذي يختاره الباحث متماشيا مع سياسة البحث العلمي العامة والرسمية بكل أسسها وأهدافها ومحاورها، ذلك أن البحث العلمي مرتبط بالحياة العامة داخل الدولة

[1] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص75.

وخارجها ومتعلق بمختلف الشؤون القانونية والاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في الدولة، فلا بد أن تصب نتائج البحوث في خدمة هذه المجالات .[1]

والجزائر تتبنى مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا الأمر يرجع تقديره للأستاذ المشرف و الهيئة العلمية في الجامعة، ضف إلى ذلك أنه لا يتم القبول بموضوع معين في إحدى الجامعات الجزائرية قبل إرسالها إلى قاعدة المعلومات بالعاصمة[2] والتي تحوي قائمة بالبحوث المسجلة بالجامعات الجزائرية لتنظر فيما إذا كان موضوع البحث جديدًا أو تم التطرق إليه من قبل حتى لا يضيع الباحث جهدًا أو مالاً ووقتًا في موضوع هناك من بحث أو يبحث فيه.

4-الدرجة المراد تحصيلها:

تختلف درجات البحوث العلمية فهناك مذكرة التخرج (الليسانس)، وهناك مذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، ولا شك أن المواضيع التي تتناولها البحوث في درجة معينة تختلف عن المواضيع التي تتناولها البحوث في الدرجات الأخرى، فإذا كانت المواضيع العامة مقبولة في مذكرات التخرج في الليسانس، فإنها ليست كذلك في مذكرة الماجستير، ويكون الأمر أشد مع أطروحة الدكتوراه، حيث لا تقبل فيها إلا الموضوعات الدقيقة التي تتعلق بجزئية معينة في القانون، أين يقوم الباحث فيها بتسليط الضوء عليها و إشباعها بحثًا، فالدرجة التي يحضر البحث فيها تتحكم في طبيعة الموضوع المختار،فكلما علت الدرجة كلما كانت المعايير أشد و أحكم.

---

[1] رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص13.

[2] المركز الإعلامي الجامعي والتقني.

ج- طرق اختيار الموضوع:

هناك ثلاثة طرق هي:

1- الاختيار الشخصي:

يقوم الطالب أو الباحث باختيار موضوعه بنفسه ومحض إراداته دون أن يتدخل في ذلك أحد. وتتميز هذه الطريقة بأنها تعطي للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يروقه عقليًا ونفسيًا، ويأخذ عليها أنها لا تناسب الطالب أو الباحث المبتدئ، لأنه يتميز بضعف خبراته العلمية والبحثية، فقد يختار موضوعًا غير مطروق على الإطلاق، أو موضوعًا قد اشبع بحثًا ولا مجال فيه للإضافة.

2-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف:

يختار الأستاذ المشرف وفق هذه الطريقة موضوعًا يراه جديرًا بالبحث نظرًا لجديته وعمقه أو نظرًا لكونه موضوعًا جيدًا، وأن هناك ضرورات علمية وفقهية تتطلب البحث فيه،وثمة قواعد معينة تتعلق بالأستاذ المشرف في هذه الخصوص هي[1]:

1-كلما زاد اهتمام المشرف وتوجيهه للطالب المبتدئ كلما ظهرت نتائج ذلك الاهتمام على البحث.

2-أن المشرف ليس شخصًا محايدًا بالنسبة للبحث العلمي الذي يشرف عليه، فقد يتبنى موقفًا فقهيًا معينًا لا يروق له أن لا يتبناه الباحث الذي يشرف عليه، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يحترم ويقدر آراء مشرفه، وأن لا يستفزه بحجة استقلال الشخصية العلمية.

3-من أخلاقيات الإشراف العلمي أن يزود المشرف الطالب بما يتوفر في مكتبته من مصادر ومراجع.

---

[1]عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 27.

3- الاختيار بواسطة الطالب والأستاذ معًا:

تتم هذه الطريقة وفق أحد الأسلوبين هما:

أ- اختيار الموضوع من قبل الطالب واستحسان المشرف له وإقراره عليه.

ب- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب فيستحسنه ويوافق عليه.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تجمع بين محاسن الطريقتين السابقتين لتحقيقها لحرية الطالب وخبرة الأستاذ المشرف، وتتحاشى عيوب الطريقتين السابقتين،فالطالب في الطريقة الأولى قد يختار موضوعًا يحجم الأستاذ عن قبوله، والطالب في الطريقة الثانية قد يقبل موضوعًا خجلاً وحرجًا من الأستاذ المشرف، أما في الطريقة الثالثة يتحقق اتفاق الاثنين وهذا هو المطلوب[1].

ثانيا: مرحلة جمع المعلومات

بعد اختيار موضوع البحث العلمي والموافقة عليه من طرف المشرف والهيئة العلمية للجامعة أو الكلية وتسجيله كتابيا يدخل الباحث المرحلة الثانية من مراحل البحث العلمي وهي مرحلة جمع المعلومات، وإذا صح تشبيه الباحث العلمي بأنه بَنَّاء فإن المعلومات التي يجمعها الباحث بمثابة مواد البناء، والباحث في سبيل جمعها يستخدم مختلف الوسائل السابق ذكرها عند الحديث عن أدوات البحث العلمي، وهي الملاحظة والمقابلة والاستبيان والعينة والوثائق. وإن كان الباحثون في مجال الحقوق يعتمدون بصفة كبيرة على الوثائق بمختلف أنواعها حتى أن الكثير يسمي هذه المرحلة بمرحلة **جمع الوثائق**، ولهذا سيكون حديثنا مركزا على الوثائق بصفتها أهم مصدر لجمع المعلومات عند طالب الحقوق وقد سبق الحديث عن معنى الوثائق ونكتفي هنا بالإشارة التي تضيفها كوثائق أولية ووثائق ثانوية والإشارة إلى أماكن وجودها. [2]

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول أهمية العلاقة بين الطالب والأستاذ المشرف أنظر: مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط 2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، أكتوبر 1998، ص ص 38-41.

[2] عبد الرحمان عبيد مصيقر، المرجع السابق، ص8.

أ- الوثائق الأولية والوثائق الثانوية

1-الوثائق الأولية (المصادر):

وتسمى أيضا بالوثائق الأصلية والمباشرة وهي تلك الوثائق التي تتضمن مباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بموضوع البحث وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وبعضهم يطلق عليها اصطلاحا المصادر نظرا لأنها تشكل المنبع الأول للمعلومات ومن أمثلتها في مجال القانون؛ القوانين بمختلف أنواعها ودرجاتها والأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية والرسمية ونتائج المقابلات والاستبيانات والإحصائيات.

2-الوثائق الثانوية (المراجع):

وهي تلك الوثائق التي تنقل لنا المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى أي أنها ليست المصدر الأصلي للمعلومات فهي تلعب دور الوسيط في نقل المعلومات من الوثائق الأخرى (أولية كانت أو ثانوية مثلها) إلى القارئ يطلق عليها البعض اصطلاح الوثائق غير الأصلية، أو غير المباشرة أو المراجع. ومن أمثلة هذا النوع من الوثائق **الكتب والمؤلفات المختلفة** التي يعتمد عليها طالب الحقوق، وكذلك الدوريات وما تحويه من مقالات وكذلك الرسائل والمذكرات بمختلف أنواعها والموسوعات والقوانين....الخ[1].

ب-أماكن وجود الوثائق:

المكان الطبيعي لوجود الوثائق بمختلف أنواعها هو المكتبات سواء كانت مكتبات الجامعات أو المكتبات العامة أو المكتبات المتخصصة، ويحصل الباحث على الوثائق الموجودة فيها بالاستعارة وبالتصوير أو بالاطلاع على الوثيقة داخل المكتبة، ويستعين في عملية البحث عن الكتب بالبيبلوغرافيات التي تعدها المكتبة.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 2، دار النمير، دمشق، 2004، ص 47.

كما يمكن أن يحصل الباحث على الوثائق في المكتبات التجارية في الأسواق واقتنائها عن طريق الشراء، وكذلك الأمر مع دور النشر والتوزيع، مع الاستعانة كذلك بالبيبلوغرافيات التجارية التي تعدها هذه الدور.

وتعد معارض الكتاب الوطنية والدولية من أهم الأماكن التي تتواجد فيها الوثائق، ذلك أنها تضم العديد من دور النشر والتوزيع العامة والمتخصصة، وتعد المكان الأمثل الذي تتجمع فيه الوثائق بمختلف أنواعها.

كما يمكن أن يحصل الباحث على بعض أنواع الوثائق من الجهات والدوائر الحكومية والدولية مثل: الجرائد الرسمية، القوانين، المعاهدات والإحصائيات وغيرها.

كما تعد الشبكة العالمية للمعلومات من أهم المصادر الحديثة للمعلومات، إذ تحوي كميات هائلة جدًا من المعلومات يتم الحصول عليها عن طريق الاتصال بالشبكة واستخدام محركات البحث المختلفة، أو القيام بشراء الكتب عن طريق مواقع بيع الكتب في هذه الشبكة.

ثالثا: مرحلة القراءة والتفكير

بعد أن يقوم الباحث بجمع المعلومات والوثائق تأتي المرحلة التالية من مراحل البحث العلمي وهي مرحلة القراءة والتفكير، وفيها يطلع الباحث على كل المعلومات والحقائق التي تتعلق بموضوعه بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتأملها وتحليلها. وتكمن أهمية هذه المرحلة في جعل الباحث مستوعبًا لكل ما يدخل في موضوعه من أفكار ليقوم بالتعمق فيها وتحليلها والاستنتاج منها.

أ- أنواع القراءة:

تنقسم القراءة حسب نطاقاتها إلى قراءة أفقية وقراءة عمودية، كما تنقسم من حيث درجة التركيز فيها إلى قراءة كاشفة وقراءة عادية وقراءة معمقة.

1-أقسام القراءة من حيث نطاقها:

تنقسم القراءة من حيث نطاقها إلى قسمين[1]:

-القراءة الأفقية والمستوية:

وتتمثل في قراءة الموضوعات المتجاورة قراءة متأنية، وعند الانتهاء من قراءة الموضوع الأول ينتقل الباحث إلى قراءة الموضوع الذي يليه، وهذه القراءة تفيد الباحث في معرفة نطاق موضوعه معرفة شاملة بما يتيح له معرفة ما يجاور موضوعه الأصلي من موضوعات متشابكة ومترابطة، ولا شك أن أي موضوع علمي مهما بلغت خصوصيته فلابد أن يرتبط بموضوعات أخرى.

-القراءة العمودية:

وهي مرحلة تالية للقراءة الأفقية وفيها يقرأ الباحث عنصرًا أو جانبًا واحدًا من جوانب الموضوع في سائر المراجع، بحيث يقرأ صفحات معدودة لعنصر ما في مرجع أول ثم يستأنف قراءته في مرجع ثاني، وذلك بهدف استيعاب سائر القضايا والمشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث العلمي، ومن تم يستطيع الباحث فهم موضوع بحثه فهمًا شاملاً، وتحليله تحليلاً عميقًا. وعند قراءة هذه المصادر والمراجع يجب أن يتبع الباحث التسلسل التالي:

1-قراءة الكتب العامة.
2-قراءة الكتب المتخصصة التي لها علاقة غير مباشرة بموضوع البحث.
3-قراءة الكتب المتخصصة التي لها صلة وثيقة بموضوع البحث.

وهكذا يتدرج القارئ من العموم إلى الخصوص تدرجًا منطقيًا متسلسلاً، يستطيع بموجبه استيعاب المبادئ الكلية واستيعاب المبادئ الأقل عمومية، واستيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضع البحث المتخصص.

---

[1] عبد القادر الشيخلي،المرجع السابق، ص ص 55- 56.

وعلى الرغم من أن قراءة هاذين النوعين من المراجع تجرى بالتتابع، إلا أن الرجوع إلى المراجع العامة قد يكون في أي وقت، وذلك للتأكد من بعض المبادئ الكلية أو من سلامة المبادئ الفرعية أو لحل بعض الإشكالات الثانوية التي يتوقف حسمها على إدراك أراء مستقرة أو أفكار شبه ثابتة مدرجة أو موجودة في المرجع الأم أو في المراجع الأساسية[1].

2- أقسام القراءة حسب درجة التركيز فيها:

تنقسم القراءة وفقًا لهذا الأساس إلى ثلاثة أقسام هي:

-القراءة الكاشفة أو السريعة أو الاستطلاعية:

هي تلك القراءة التي تنصب على عناوين الوثائق وفهارسها ومقدماتها وخواتيمها، والهدف من هذه القراءة هو تحديد مختلف الموضوعات المتعلقة بالبحث، وتقييم الوثائق الموجودة من حيث فائدتها في خدمة البحث. فالباحث عند إجراءه لعملية جمع الوثائق يصادفه الكثير منها، ومن الطبيعي أنها ليست على درجة واحدة من الأهمية، فبعضها قد يبدو للباحث أنه مهم بينما هو ليس كذلك، ولهذا فالباحث يقوم بتفحص فهارس هذه الوثائق لينظر الأفكار والمعلومات التي حوتهاويميز بينها. وبعد القيام بهذه القراءة الاستطلاعية يقوم الباحث بتحديد الوثائق والمراجع التي تهمه في بحثه، فيحتفظ بها ويستبعد تلك التي لا تهمه[2].

-القراءة العادية:

بعد أن يقوم الباحث بانتقاء الوثائق و المراجع التي تهمه عن طريق استعمال القراءة الكاشفة تأتي المرحلة الثانية من القراءة وهي القراءة العادية، وهذه الأخيرة تنصب على تلك الوثائق التيتم انتقائها، ذلك أنه ليست كل المعلومات التي تحويها تلك الوثائق تهم الباحث وتفيده في بحثه وإنما بعضها فقط، فقد لا يستفيد الباحث من بعض المراجع إلا صفحات معدودات أو حتى أسطر

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 56.

[2] محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط 4، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 54.

معدودة. وعليه فالباحث يقوم بقراءة تلك الوثائق قراءة متأنية، حتى يستخلص منها كل المعلومات التي تتعلق ببحثه ويقوم بتخزينها بالأساليب التي سنتكلم عليها لاحقًا.

-القراءة المعمقة (المركزة):

بعد أن ينتقي الباحث وثائق بحثه بموجب القراءة الكاشفة، ويصطفي المعلومات الهامة الموجودة في هذه الوثائق بموجب القراءة العادية،تأتي المرحلة الأهم من مراحل القراءة وهي القراءة المعمقة أو المركزة أو النقدية، وهي جوهر عملية القراءة وتنصب على المعلومات ذات الأهمية المباشرة في البحث،إذ يقوم الباحث بوضعها تحت مجهر القراءة المركزة والفهم والتحليل والنقد والاستنتاج. ويمكن القول أن مختلف العمليات العقلية التي يقوم بها الباحث تنطلق من هذه القراءة، لهذا وجب عليه أن يليها الاهتمام الكبير وأن يراعي كل الشروط التي تهدف إلى إنجاحها[1].

ب- شروط نجاح عملية القراءة:

هناك جملة من الشروط لابد على الباحث أن يراعيها عند قيامه بالقراءة، حتى تأتي هذه الأخيرة أُكُلها وتحقق أهدافها، ومن هذه الشروط ما يتعلق بمكان القراءة ومنها ما يتعلق بزمانها، ومنها ما يتعلق بحالة الباحث أثناء القراءة، ومنها ما يتعلق بتنظيم القراءة.

1- الشروط المتعلقة بمكان القراءة:

يجب اختيار المكان المناسب للقراءة، وهو المكان الهادئ البعيد عن الضوضاء وعن المشاغل، والمكان الجيد التهوية ذو الإنارة المعتدلة، وحبذا لو يستدير (ظهره) إلى الجدار ويستقبل نافذة تطل على الطبيعة فإن ذلك راحة لنفسه وزيادة لاستيعابه.

2- الشروط المتعلقة بوقت القراءة:

[1] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص ص 54- 55.

لابد للباحث أن يتخير الوقت المناسب للقراءة والكافي لذلك[1]،إذ أنه ليست كل الأوقات صالحة لهذه العملية، ففي بعضها يقل التركيز وتفشل القراءة وفي بعضها الأخر يزيد التركيز وتنجح القراءة، وأحسن ساعات اليوم هي الساعات الأولى من الصباح، فنسبة الاستيعاب في الصباح الباكر تزيد كثيرًا نظرًا لأن الباحث أخذ قسطًا وافرًا من الراحة، وأنه في أول يومه ولم يبذل جهدًا بعد، فضلاً عمّا يكون في هذه الفترة من هدوء وصفاء ذهن.

3- الشروط المتعلقة بحالة الباحث أثناء القراءة:

يجب أن يتوفر لدى الباحث الرغبة في القراءة وحب الموضوع الذي اختاره[2]، وأن يكون (أثناء القراءة) في حالة جيدة تكفل له الانتباه والتركيز، وهذا لا يتأتى (يتحقق) إلا إذا راع الباحث مختلف الشروط الصحية والنفسية أثناء هذه العملية، ومنها أن يكون في كامل قواه العقلية والنفسية والعصبية، وأن يبتعد عن القراءة أثناء التوترات العصبية والأزمات النفسية والاجتماعية.

4- الشروط المتعلقة بتنظيم القراءة:

هناك العديد من الشروط التي يجب أن يراعيها الباحث في تنظيم عملية القراءة ومنها[3]:

- وجوب أن تشمل القراءة كل الوثائق المتعلقة بالموضوع وكل جوانب هذا الأخير
- يجب أن يتلازم كل من القراءة والفهم.
- يجب أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة وليست عشوائية أو ارتجالية، وذلك كما سبق أن تعرضنا له عند حديثنا عن القراءة العمودية والأفقية.
- يجب ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة، حتى لا تختلط الأفكار على القارئ وحتى يتم تحليل وتمحيص ما قرأه جيدًا.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

[3] محمد خليفة، المرجع السابق.

رابعا: مرحلة التقسيم والتبويب

بعد أن يقوم الباحث بإتمام عملية القراءة والتفكير يكون موضوع البحث قد تخمر وتكونت فكرته الأساسية وعناصرها الكلية والجزئية والعامة والخاصة، وينضج في عقله ما يساعده على وضع تقسيم أو خطة لموضوعه. وعملية تقسيم الموضوع ووضع خطة لبحثه عملية مهمة في البحث العلمي، فإذا عرفنا أن هذا الأخير يقوم على التنظيم والمنهجية فإن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق وضع مخطط واضح يسير عليه الباحث.

أ- مفهوم التقسيم والتبويب:

تعني عملية التقسيم والتبويب تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية لموضوع البحث بوضوح ودقة، ثم القيام بتقسيمها وتجزيئها في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية وخاصة، ثم القيام بتقسيم هذه الأخيرة إلى مشكلات وموضوعات أقل فرعية وجزئية، وهكذا حتى تصل إلى هيكل أو بناء كامل للبحث، وبعد ذلك يقوم الباحث بإعطاء عناوين جزئية لكل تلك الأفكار والموضوعات في نطاق قوالب وأطر منهجية معروفة.

ب- شروط التقسيم الناجح:

حتى تكون خطة البحث ناجحة لابد على الباحث أن يراعي الأمور التالية:

1- أن يستوفي الباحث عملية القراءة بصورة جيدة، بحيث تكون شاملة ملمة بكل أجزاء الموضوع (قراءة عمودية) [1].
2- أن يستفيد الباحث من الدراسات السابقة.
3- الاعتماد على المنطق والموضوعية والمنهجية.
4- أن يكون التقسيم مرنًا بحث يستطيع تعديله كلما تطلب الأمر ذلك.
5- يجب أن يكون التقسيم موحيًا ودالاً على طبيعة البحث وعناصره.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 74.

6-يجب أن يتجنب الباحث التكرار والخلط بين المواضيع المختلفة.

7-أن يراعي الباحث التوازن والتقابل بين مختلف التقسيمات أساسية كانت أوفرعية[1].

جـ- أطر وقوالب التقسيم والتبويب:

بعد قيام الباحث بتحديد الفكرة الأساسية للبحث ثم تقسيمها إلى أفكار جزئية لابد عليه أن يقوم بصب كل فكرة من تلك الأفكار كلية كانت أم جزئية، عامة أم خاصة في الإطار أو القالب المنهجي المناسب لها، فلكل فكرة إطارها الذي يحدد حجمها، وهذه الأطر والقوالب تتسلسل من الأكبر إلى الأصغر على النحو التالي:

الأجزاء ثم الأقسام ثم الأبواب ثم الفصول ثم المباحث ثم المطالب ثم الفروع ثم (أولا وثانيا) ثم الأحرف (أ، ب، جـ)، ثم الأرقام (1، 2) وغيرها من الإشارات.

ويثار التساؤل حول الإطار الذي يبدأ منه الباحث هل هو الجزء أم القسم أم الباب أم ماذا؟.

وهذه مسألة يتحكم بها حجم البحث ونوعه، فإذا كان البحث أطروحة دكتوراه طويلة فإنها تتراوح بين الأجزاء والأقسام، وإذا كانت قصيرة فإنها تتراوح بين الأقسام والأبواب.وإذا كان البحث مذكرة ماجستير فإنها تتراوح عمومًا بين الأبواب والفصول، وهكذا العكس كلما تدنت درجة البحث وقلّ حجمه كلما لجأ الباحث إلى أطر وقوالب أقل حجمًا.

د- أنواع التقسيم والتبويب:

يخضع اختيار نوع التقسيم إلى طبيعة الموضوع، إذ يجب أن يخدم نوع التقسيم المختار موضوع البحث، ويمكن التمييز بين نوعين من التقسيم؛ التقسيم الأنجلوسكسوني والتقسيم اللاتيني، وهناك من يضيف نوع ثالث وهو التقسيم التاريخي، إلا أن هذا الأخير يمكن أن يُتَضمن بشكل مباشر أو غير مباشر في النوعين الأولين.

---

[1] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص ص 90- 91.

1- التقسيم الأنجلوسكسوني:

يتسم هذا النوع بكونه لا يراعي التوازن كما هو الشأن في التقسيم اللاتيني، إذ يكون تقسيمه متتابعًا ومتتاليًا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريعها أو تجزئتها إلى فروع أو أجزاء. فمن يعتمد على هذا النوع من التقسيم يقسم بحثه إلى أبواب أو فصول متتالية ومتتابعة دون حصرها في عدد معين (خمسة أبواب أو فصول أو سبعة...الخ).

وما يميز هذا التقسيم في نظر البعض أنه يتسم بالمرونة والوضوح، بحيث يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل، ولا يتطلب ذلك تقسيم هذه الفصول إلى فروع. غير أنه يعاب على هذا النوع من التقسيم عدم التعمق في البحث، وأن خطته تأخذ شكلاً غير متوازن[1].

2- التقسيم اللاتيني (الفرنسي):

إن التقسيم اللاتيني يقتضي تقسيمًا منطقيًا، وهو يستند على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية، بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أوفرعي، عام أو خاص، كلي أو جزئي، بحيث يوحي العنوان بمحتواه، وذلك بوضعه في قالب أو إطار من أطر وقوالب التقسيم والتبويب، مع إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها، وصولاً إلى إيجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث.

ويتسم هذا النوع من التقسيم بالبساطة والوضوح والدقة والتعمق في مناقشة وتحليل أفكار البحث. وغالبًا ما يعتمد الباحث القانوني التقسيم الثنائي، فرغم أنه هو الأصعب إلا أنه الأكثر جمالاً ودقة، ويدل على مهارة الباحث في مجال التركيب، بحيث أنه يكون ملزمًا بتصنيف مسائل البحث (الرئيسية والفرعية) بصورة عامة إلى مجموعتين متميزتين ومتوازنتين. كما أن التقسيم الثنائي دليل قاطع على سيطرة وتحكم الباحث في توزيع مادة البحث بحسب نوعها، بحيث تظهر

---

[1] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص ص 93- 94.

قوة التقسيم أو ضعفه بسهولة ويسر. غير أنه استثناءً يمكن للباحث أن يقسم الموضوع إلى ثلاثة أو أربعة أجزاء أو أقسام، مع احترام دائمًا التوازن فيما بينها.[1]

خامسا: مرحلة تخزين المعلومات

بعد عملية القراءة وتقسيم وتبويب الموضوع ينتقل الباحث إلى عملية تخزين المعلومات، وهذه الأخيرة تسبق مرحلة الكتابة إذ لا يمكن للباحث أن ينتقل إلى كتابة البحث العلمي ونقل المعلومات من مصادرها وكتابتها في البحث مباشرة، وإنما لابد على الباحث أن يخزن كل المعلومات الخاصة بكل فكرة جزئية مع بعضها البعض بعد القيام بقراءة كل المراجع والمصادر، وعملية تخزين المعلومات تأتي بعد مرحلة التقسيم والتبويب، لأن المعلومات تخزن في المكان المخصص لها وفق الخطة أو التقسيم المرسوم. [2]

أ-طرق تخزين المعلومات:

من الأساليب الأساسية في تخزين المعلومات أسلوب الملفات وأسلوب البطاقات، والتخزين في الحاسب الآلي وهناك التصوير كأسلوب استثنائي.

1- التخزين في الملفات:

يستخدم الباحث في هذا الأسلوب مصنفًا أو ملفًا سميكًا يحتوي على أوراق متحركة مثقوبة، ويقوم بتقسيم هذا المصنف أو الملف بحسب الخطة التي وضعها لبحثه، فيفصل بين كل تقسيم وآخر بورق ملون، ويقوم الباحث بوضع المعلومات في الأوراق المتحركة، ثم إدراجها في الملف أوالمصنف بالمكان المخصص لها، ويمتاز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يسهل على الباحث إضافة الأوراق وتعديل وتغيير المعلومات، كما يمتاز بأنه يجمع كل معلومات البحث في حيز واحد بحيث

---

[1] مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص ص 94- 96.

[2] كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية (مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية وملاحق مختارة من الأصول والمصادر العربية)، دار الجيل، لبنان، (د ت)، ص29.

يسهل الرجوع إليها، كما يسهل حفظها من الضياع والسيطرة عليها، ويبقى أسلوب الملفات من أكثر الأساليب التي يستخدمها الباحثون من مجال الحقوق.[1]

2- التخزين في البطاقات:

البطاقات عبارة عن أوراق سميكة صغيرة أو متوسطة الحجم يخزن فيها الباحث المعلومات، حيث يخصص لكل مرجع من المراجع التي تمّ جمعها بطاقة خاصة به، يوضح فيها كل العناصر التي تناولها هذا المرجع مع تلخيصها والتي تخدم البحث، أو يخصص لكل عنصر بطاقة خاصة به، ويضع البطاقات الخاصة بكل عنصر من عناصر البحث مع بعضها البعض في ظرف خاص أوعلبة أوصندوق[2].

3- التخزين في الحاسب الآلي:

في هذه الطريقة يفتح الباحث ملفًا خاصًا في حاسبه الآلي،حيث يضم هذا الملف ملفات عديدة بحسب تقسيمه للموضوع، ويقوم بتخزين المعلومات مباشرة بكتابتها في هذه الملفات. ولهذه الطريقة خطورتها إذا أهمل الباحث حفظ تلك المعلومات في مكان آخر احتياطي، إذ أن الحاسب الآلي معرض للإصابة بفيروسات قد تؤدي إلى إتلاف تلك الملفات، لهذا يجب على الباحث أن يحرص على الاحتفاظ بكل معلومة يسجلها في الحاسب الآلي على وسائط أخرى احتياطية.

ومن مميزات هذه الطريقة إمكانية استرجاع الملفات والعودة إليها في أيّة وقت، وكذا قدرة الباحث على إدخال معلومات إضافية إليها، وسهولة المقارنة بين ما ينقله أو يقتبسه الباحث من كتب أو أوراق وبين ما يراه أمامه مطبوعًا، فيستطيع بسهولة استدراك أي خطأ[3].

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 43.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 38. ومحمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 56. وكمال اليازجي، المرجع السابق، ص ص30-31.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع نفسه، ص ص 44- 45.

4- التخزين بالتصوير:

يقتصر هذا الأسلوب على الوثائق القيمة والهامة جدًا، والتي تكتب فيها المعلومات بصورة مختصرة ومركزة جدًا، بحيث لا يستطيع الباحث التصرف فيها فيصورها كماهي، وكذلك الشأن مع مختلف النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية.

ب-شروط التخزين الجيد:

مرحلة تخزين المعلومات مرحلة دقيقة جدًا، إذ أن الباحث بعد التخزين سوف لن يرجع إلى المصادر والمراجع التي استقى منها المعلومات،وإنما يقتصر على الملفات أو البطاقات التي خزّن فيها تلك المعلومات، ولهذا يجب على الباحث أن يراعي عدة أمور حتى تنجح هذه العملية ومنها:

1-الفهم الجيد لمختلف المراجع والمصادر حتى ينقلها ويخزنها بدقة.

2-النقل الكامل والدقيق للمعلومات.

3-الاقتصار على المعلومات المهمة الجوهرية.

4-التوثيق على كل معلومة ينقلها الباحث توثيقًا كاملاً.

5-التخزين وفق التسلسل المنطقي للأفكار ووفق الخطة المرسومة للبحث.

سادسا: مرحلة الكتابة

بعد كل المراحل السابقة للبحث العلمي تأتي مرحلة من أهم وأصعب المراحل وهي **مرحلة الكتابة**، إذ تتمثل في قيام الباحث بصياغة وتجديد نتائج البحث، وذلك وفق لقواعد وأساليب ومنهجية علمية دقيقة، وإخراجه في صورة واضحة للقارئ، واطلاعه على الجهود والمراحل والنتائج التي توصل إليها الباحث.

ويجب أن يقوم الباحث بالكتابة بأسلوب قانوني علمي وموضوعي، ولغة فنية ودقيقة، سليمة وواضحة، وأن يتجنب الإطناب والإطالة في الحديث وأن يلتزم الإيجاز والتركيز، وأن يحرص على التسلسل والتناسق بين كل أجزاء الموضوع. ويجب على الباحث أن يتحلى ببعض

الأخلاقيات في هذه المرحلة وأن يرتب الكتابة ترتيبًا منطقيًا حسب خطة بحثه، كما يجب عليه أن يحرص على الإبداع والتجديد وإبراز شخصية علمية.

أ- أخلاقيات الكتابة:

لابد أن يلتزم الباحث ببعض الأخلاقيات التزامًا كبيرًا خلال مرحلة الكتابة، ومنها أن يراعي الأمانة العلمية وأن يلتزم بالنزاهة العلمية وأن يتحلى بالتواضع العلمي.

1- الأمانة العلمية:

من القواعد الأساسية في إعداد البحوث العلمية بوجه عام والبحوث القانونية بوجه خاص الالتزام بدقة الأمانة العلمية، بحيث يكون الباحث أمينًا في نقله للأفكار والتعبير عنها، فيجتهد في فهم المراد من النص كما يريد صاحبه، دون أدنى تحوير أو تغيير فيه، ودون أن ينسب لنفسه من الأفكار ما هو في الحقيقية لغيره،ونسبة الآراء إلى أصحابها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة، وذلك لغرض التحقق من صحة النسب، إذ أن خطأ الناقل الأول يستتبع شيوعه لدى الناقلين بعده دون تبصر، إذ يتعين العودة إلى الأصل أو الكاتب الأول دون النقل من الآخرين، فقد يكون النقل غير صحيح. وأن يكون دقيقًا في اقتباسه للمعلومات، بحيث لا يقتبس ما يناسب رأيه ويهمل ما يخالفه، لأن ذلك مخالف لقواعد الأمانة العلمية [1].

1-**الرجوع إلى المصادر الأصلية:** من مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع إلى المصادر الأصلية التي لا تشاركها في المعلومة مصادر أخرى، مثل أمهات الكتب والدساتير ومختلف التشريعات،إذ يجب على الباحث أن لا يعتمد على ورودها في الكتب الفقهية أو العادية، لأن المؤلفين قد يخطئون في النقل أو يوردون النص حسب اجتهاد شخص خاطئ.

---

[1] مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص 33. وعبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 93. وانظر أيضًا: دليل كتابة البحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، عمّان، 2004- 2005.

2-**حالة المصادر غير موجودة:** بعض المصادر لا توجد في المكتبات العامة وقد لاتتوفر إلا لدى بعض الفقهاء في مكتبتهم الخاصة، وعند الإشارة إلى مسألة وردت فيها فمن العيب الإشارة الكاملة إليها كأن الباحث قد رجع إليها،إذ يجب عليه في هذه الحالة أن يورد الباحث في الهامش عبارة "مشار إليه لدى "أو" مذكور لدى" ثم يذكر اسم الباحث صاحب المرجع الذي ينقل منه الرأي القديم[1].

2- النزاهة العلمية:

حتى يتحلى الباحث بالنزاهة العلمية لابد أن يراعي الأمور التالية[2]:

1- عرض الآراء عرضًا موضوعيًا محايدًا دون تشويه وطمس لبعض معالمها الإيجابية أو عدم إبراز معالمها السلبية[3].
2- عرض الآراء عرضًا أخلاقيًا خاليًا من الهجوم الشخصي أو السخرية أو الحط من قيمة قائليها.
3- عرض أراء الفقهاء عرضًا جماعيًا ودون تمييز، بحيث تتاح الفرصة للجميع ليعرضوا أفكارهم بوضوح.
4- عرض الآراء كاملة غير منقوصة.
5- عدم التسرع في إصدار الأحكام واتخاذ موقف معين[4].

3- التواضع العلمي:

مهما تبحّر الباحث في عمله وتعمق في تخصصه مطالب دائمًا بالتخلق بالتواضع العلمي، ومن ذلك أن يتجنب ذكر الضمائر (أنا. نحن) عند الإشارة إلى رأيه[5]، فالباحث يجب أن يكون

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 93- 94.

[2] المرجع نفسه، ص 96.

[3] أنظر في ذلك: حلمي عبد المنعم صابر، المرجع السابق، ص 128.

[4] المرجع نفسه، ص 134.

[5] عبد القادر الشيخلي، المرجع نفسه، ص 99. ودليل كتابة البحث القانوني، المرجع السابق.

متواضعًا في اجتهاداته الشخصية، وعدم السخرية أو الاستخفاف من أيّة فكرة يرى فيها خطأ، حتى ولو كان ذلك حاصلاً بالفعل، كما يجب عليه أن يصغي إلى أي نصح أو إرشاد من أستاذه المشرف، ويعدل رأيه بما يتناسب وذلك، لأن ذلك في مصلحته[1].

ب- الاقتباس:

الاقتباس هو "الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه"[2]. وهو نوعان: اقتباس حرفي أو مباشر: وفيه يأخذ الباحث المعلومة بصياغتها التي وجدت عليها، واقتباس غير مباشر أي بالمعنى وفيه ينقل الباحث المعلومة ويُصيغها بأسلوبه الخاص. [3]

ويلجأ الباحث للاقتباس الحرفي في حالات هي:

- إيراد آيات قرآنية أو أحاديث نبوية.
- إيراد نصوص قانونية.
- إيراد أحكام قضائية مهمة.
- إيراد آراء الفقهاء الخلافية عندما تكون مركزة ويصعب على الباحث التغيير فيها.
- وعمومًا تُقتبس حرفيًا المعلومات التي تكتسب أهمية كبرى في البحث،أما المعلومات الأخرى فيشجع الباحث على إعادة صياغتها بأسلوبه الخاص، وذلك من أجل أن تكتب الرسالة بأسلوب واحد، وبغية تشجيع الباحث على التجديد في الأسلوب وإبراز شخصيته العلمية[4].

جـ- شروط الاقتباس:

لابد على الباحث أن يراعي الأمور التالية أثناء الاقتباس:

1- لا يجوز اقتباس معلومات تستغرق صفحة كاملة فالاقتباس العلمي محدد بأسطر معدودة.

---

[1] مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص ص 32-33.

[2] جودت عزت عطوي، البحث العلمي، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص 244.

[3] خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، المرجع السابق، ص ص14-15.

[4] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 94.

2- لابد أن يكون الاقتباس لما هو أكثر أهمية من المعلومات.

3- عند الاقتباس المباشر (الاستشهاد)لابد أن يحدد نطاقه بقوسين صغيرين أو هلالين لكي يتم تمييز أقوال الفقيه عن أقوال الباحث[1].

4- ضرورة الإشارة إلى المراجع المقتبس منها (الأمانة العلمية).

5- الدقة وعدم تشويه المعنى بالحذف والإضافة.

6- الموضوعية في الاقتباس، بمعنى عدم اقتصار الاقتباسات على مايؤيد رأي الباحث، وإهمال المراجع التي تختلف مع وجهة نظره.

7- الاعتدال في الاقتباس، بمعنى ألا يصبح البحث مجرد اقتباسات من الآخرين دون مساهمة من الباحث، إذ يجب على هذا الأخير أن يحرص على إبراز شخصيته فيما ينقل، سواء بالتعليق أو التحليل أو النقد أو الشرح [2].

8- ضرورة وضع ما يشير إلى أن المادة مقتبسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

9- أن تكون الأفكار المقتبسة ذات صلة بموضوع البحث، وتجنب الحشو الزائد.

10- تجنب الاقتباس من المراجع غير الموثقة علميًا، مع ضرورة التأكد من صحة المعلومات المقتبسة[3].

---

[1]عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 96.

[2] زكية منزل غرابة، مطبوعة محاضرات في مقياس "منهج البحث في العلوم الإسلامية والإنسانية"، ألقيت على طلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إسلامية (السداسي الأول)، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة، 2016- 2017، منشورة على الانترنت، 2018/06/24، ص ص 10- 11، الموقع:
http://www.univ-emir.dz/download/cours/17matboua-manhadjia.pdf

[3] جودت عزت عطوي، المرجع السابق، ص ص 245- 246.

د- مظاهر الخروج على الأمانة العلمية[1]:

-اقتباس المعلومات دون الإشارة إلى المرجع الذي وردت فيه.

-الإشارة إلى مراجع وهمية (مراجع لم يتم العودة إليها).

-الإشارة إلى مراجع خاطئة دون التأكد منها.

هـ- الهامش ووظائفه:

الهامش هو جزء من البحث ويأتي في الغالب في ذيل الصفحة أو في نهاية البحث، لتوثيق المعلومات الواردة في المتن وتعزيز مصداقيتها، وهو يدل على الالتزام بالأمانة العلمية لدى الباحث. وللهامش وظائف عديدة هي:

- توثيق المراجع العلمية التي اعتمدها الباحث.
- ذكر فكرة ثانوية وترك الأفكار الجوهرية بالمتن أو جسم البحث.
- ذكر الموضوعات التي ليس لديها علاقة مباشرة بموضوع البحث[2].
- شرح موجز أو مفصل لبعض المفاهيم والمصطلحات.
- إحالة القارئ إلى أجزاء أخرى من البحث تتناول ذات الموضوع بمزيد من الشرح والتحليل (إحالة داخلية) [3].
- الإحالة إلى مراجع أخرى يحتاجها القارئ الذي يريد التوسع والتعمق في جزئية معينة (إحالة خارجية).

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 98.

[2] المرجع نفسه، ص 83.

[3] محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص ص 131- 132.

و- الأمور التي يجب تجنب ذكرها بالهامش[1]:

- الاستنتاجات والاقتراحات.
- المعلومات الجوهرية و الحقائق القانونية.
- المسلمات و المعلومات الشائعة كالقول أن القاعدة القانونية عامة ومجردة.
- الأفكار الخاصة بالباحث إذا لم تكن موجودة في مراجع أخرى له.

ز- كيفية التهميش:

يختلف التهميش باختلاف نوع الوثيقة التي يتم تهميشها على النحو التالي: [2]

1- التهميش للكتب العامة: عند التهميش للكتب العامة نذكر المعلومات التالية:

- اسم ولقب المؤلف.
- عنوان الكتاب.
- رقم الطبعة ورقم الجزء إن وجدا.
- دار النشر.
- مكان النشر.
- سنة النشر.
- الصفحة.

2- التهميش للدوريات:

- اسم ولقب صاحب المقال
- عنوان المقال بين شولتين.
- اسم المجلة أو الدورية.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 83.

[2] أنظر: خطوات كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، المرجع السابق، ص 17-26.

- دار النشر (الجهة التي تصدرها).
- مكان النشر.
- عددها وتاريخ صدورها.
- الصفحة.

3-التهميش للرسائل العلمية:

- اسم ولقب صاحب الرسالة.
- عنوان الرسالة.
- نوع أو درجة الرسالة.
- الكلية والجامعة التي نوقشت بها الرسالة.
- سنة مناقشة الرسالة.
- الصفحة.

4-كيفية تهميش المحاضرة:

- اسم ولقب الأستاذ الذي قدم المحاضرة.
- لفظة المحاضرة.
- المقياس الذي تنتمي إليه المحاضرة.
- مستوى الطلبة (السنة) الذين ألقيت عليهم المحاضرة.
- المكان أي الكلية والجامعة التي ألقيت فيها.
- السنة الجامعية.
- رقم الصفحة إن وجدت.

5- التهميش للملتقى:

- اسم ولقب صاحب المداخلة.
- عنوان المداخلة.

- عنوان الملتقى، وطبيعته (ملتقى دولي، وطني، يوم دراسي) الذي ألقيت به المداخلة.
- مكان وتاريخ انعقاده وزمانه.

6- التهميش لأحكام القضاء:

- لفظ حكم أو قرار.
- رقم الحكم أو القرار.
- اسم ودرجة الجهة القضائية التي أصدرته.
- تاريخ صدوره.

7- التهميش للقوانين والمراسيم:

- رقم القانون أو الأمر المرسوم.
- تاريخه.
- موضوعه.
- عدد الجريدة الرسمية التي أصدر فيه.
- تاريخ صدورها.
- الصفحة.

8- التهميش للمعلومات التي يتحصل عليها من الانترنت:

- نكتب كل المعلومات السابقة حسب طبيعة المعلومة، ثم نتبع ذلك بعنوان الموقع، وتاريخ تحميل المعلومة.

9- التهميش لمقابلة:

- لفظ المقابلة مع.
- اسم الشخص المقابل.
- موضوع المقابلة.

- تاريخ المقابلة.

ح- حالات التهميش:

- عند الإشارة إلى المرجع لأول مرة تكتب المعلومات كاملة.
- عند الإشارة إلى المرجع بعد المرة الأولى نكتفي بذكر اسم ولقب صاحب المرجع متبوعًا بعبارة "المرجع السابق"، ثم رقم الصفحة.
- في حالة الإشارة إلى نفس المرجع مرتين على التوالي نكتب في الإشارة الثانية عبارة "المرجع نفسه" أو عبارة " نفس المرجع"، ثم رقم الصفحة.
- في حالة الإشارة إلى مؤلِف له أكثر من مرجع تمّ الاعتماد عليه، نذكر اسم ولقب المؤلِف ثم العنوان ثم عبارة "المرجع السابق" أو عبارة "مرجع سبق ذكره"، ثم رقم الصفحة.
- في حالة اشتراك مؤلفين أو أكثر في تأليف كتاب واحد، إذا كانا مؤلِفَين اثنين فنكتب اسميهما معًا في كل الهوامش،أما إذا كانوا ثلاثة أو أكثر فنكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف الأول (الذي يكون في أعلى اليمين) ثم نتبعه بعبارة "وآخرون" أو "وزملاؤه"، لكن في قائمة المراجع في آخر البحث نذكر كل الأسماء.
- في حالة اقتباس المعلومة في العديد من المراجع: فنذكر كل تلك المراجع على التوالي حسب ترتيبها الأبجدي.
- في حالة اقتباس المعلومة من صفحة واحدة نكتفي بصاد (ص) واحدة.
- وفي حالة اقتباس المعلومة من العديد من الصفحات المتتالية فنكتب صص ثم رقم أول صفحة مطة (-) آخر صفحة.
- وفي حالة اقتباس المعلومة من العديد من الصفحات المتفرقة نكتب صص ونكتب أرقام كل صفحة من الصفحات تفصل بينها فواصل مثل15،14،10،7...الخ
- في حالة عدم كفاية الهامش نكتب في الهامش اللاحق مع كتابة علامة تساوي في هامش الورقة السابقة في الأخير وبداية الهامش في الورقة اللاحقة.
- وفي حالة تهميش الهامش نكتب العبارة المطلوبة وعبارة انظر إلى...

- وفي حالة تهميش مرجع ثانوي تحصلت عليه هو أصلاً اقتبس وهمّش من مرجع آخر هو مرجع أولي، فهنا يكون التهميش على درجتين: نكتب المعلومات الخاصة بالمرجع الثانوي ثم عبارة "نقلاً عن" ثم نكتب المعلومات الخاصة بالمرجع الأولي.

سابعا: مرحلة جمع أجزاء البحث العلمي:

أ- صفحة الغلاف:

تتطلب الكثير من الجامعات أن يكون غلاف البحث العلمي (ماجستير-دكتوراه)مصنوع من الجلد وبألوان معينة (بني أو أسود)وتكتب عليها بالخط الذهبي المعلومات التالية: اسم الجامعة- اسم الكلية والقسم-عنوان البحث بالحجم الكبير-الدرجة التي يريد الطالب تحصيلها من خلال هذا البحث- اسم ولقب الطالب المعد للبحث-اسم ولقب الأستاذ المشرف على البحث - ثم أسماء الأساتذة الذين يشاركون في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ودرجتهم العلمية والمؤسسات العلمية التي يتبعونها وصفة كل واحد منهم في لجنة المناقشة (رئيس أو مشرف أو عضو) ثم السنة الجامعية التي طبعت فيها الرسالة.

بعد الغلاف الخارجي تأتي ورقة بيضاء ثم ورقة بيضاء أخرى عليها المعلومات السابقة مكتوبة بالأسود ثم يأتي الشكر وهو يقدم لكل من ساعد الباحث في انجاز بحثه وعلى رأسهم الأستاذ المشرف، ثم يأتي الإهداء ويقدم عادة للأقارب والأصدقاء و الزملاء ويصاغ الشكر والإهداء بأسلوب أدبي، و إنشاء قائمة المختصرات وجدول تصحيح الأخطاء.

ب-مقدمة:

تمهد المقدمة ذهن القارئ وتهيؤه نحو بيان أهمية الموضوع وأسباب اختيار الباحث له، أوهي تعريف للموضوع وتحديد لعناصره وللمشكلات التي يثيرها، ورسم لخطة البحث والعمل ويجب أن تستوفي المقدمة المعلومات التالية: [1]

[1]عبد الرحمان عبيد مصيقر، المرجع السابق، ص ص18-19.

-التعريف بالموضوع (أو التعريف بالبحث وهذا ينطبق على بقية عناصر المقدمة).

- أهمية الموضوع.

- أهداف الموضوع.

- نطاق الموضوع.

- أسباب اختيار الموضوع.

-الصعوبات التي اعترضت الباحث أثناء بحثه (صعوبات البحث: وفي غالب الأحيان نستغني عن هذا العنصر لأنه من البديهي أن أي بحث علمي سيواجه صعوبات).

-الدراسات السابقة.

-إشكالية الموضوع.

-المناهج المستخدمة لدراسة الموضوع.

-الخطة العريضة للموضوع.

ويجب أن تكون المقدمة موجزة ودقيقة وتتناسب مع حجم البحث، فقد تستغرق03 أو05 صفحات على الأكثر في المذكرات (الليسانس، الماستر) وقد تتجاوز ذلك في أطروحات الدكتوراه والكتب. كما يجب أن تخلو المقدمة من الأمور التالية[1]:

-عرض آراء الفقهاء فيها وإنما يجب إيرادها في صلب البحث.

-عرض القضايا الكبرى والأساسية والفرعية أو شرح الموضوعات.

-المعلومات التي تحتاج إلى توثيق إذ يجب عدم ورود الهوامش بالمقدمة.

[1]عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 76.

-التلخيصات أو الاستنتاجات أو الاقتراحات.

ج-التمهيد:

التمهيد (الباب التمهيدي، الفصل أو المبحث التمهيدي) يلي المقدمة مباشرة وهو ليس وجوبيًا لكل بحث وإنما يلجأ إليه الباحث إذا رغب في [1]:

-إعطاء القارئ فكرة عن النظام أو الأنظمة التي يتناولها البحث.

-تحديد الاصطلاحات والمفاهيم المتعلقة بالبحث.

-تناول موضوعات متناثرة ولكن مكانها ليس في صلب البحث، فيضطر الباحث إلى تناولها باستقلال، بُغية تهيئة ذهن القارئ إلى ما يرد في متن البحث. ويتجنب انقطاع البحث بوقفات وشروحات، ومن ثمّ تأتي الأفكار في المتن متسلسلة وغير متقطعة وواضحة[2].

ويقع التمهيد عمومًا على عدد معين من الصفحات لا ينبغي أن يتعدى أو يقارب عدد الصفحات المخصصة لأكبر تقسيم في البحث، والمسألة الجوهرية فيه تتمثل في عدم إيواء مسائل أو قضايا سترد فيما بعد إذ يكتفي الباحث بالإشارة إليها فقط.

1- وظائف التمهيد:

للتمهيد وظائف علمية عديدة نذكر منها[3]:

1- عرض النظام القانوني وفق أسسه العامة أو عناصره الجوهرية قبل القيام بالمقارنة، فالباحث الوطني الذي يقدم بحثه في جامعة أجنبية مطالب بعرض نظامه القانوني عرضًا عامًا أوليًا، حتى

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 78.

[2] طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط 1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015، ص 128.

[3] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 79.

يفهمه الأستاذ المشرف أو لجنة المناقشة والقارئ القانوني، وذلك قبل إجراء التحليل والمقارنة واستخراج النتائج.

2- عرض الجانب التاريخي للموضوع، فثمة موضوعات لا تفهم إلا في إطارها التاريخي، وكذلك الأمر بالنسبة للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- عند جمع المصادر والمراجع قد يتوافر للباحث معلومات وحقائق جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها كما لا يمكن عرضها في المتن وفي الهوامش (المعلومات الفنية والتقنية) فيضطر الباحث إلى عرضها في التمهيد.

2- الفرق بين المقدمة والتمهيد:

هناك فروق شكلية وموضوعية بين المقدمة والتمهيد نذكرها فيما يلي[1]:

المقدمة وجوبية والتمهيد اختياري، بسبب ما يلي:

1- المقدمة قصيرة لا تتعدى 05 صفحات بينما التمهيد أكثر من ذلك إذ يقع في أكثر من 20 صفحة.

2- تتضمن المقدمة ماهية الموضوع وضرورته ونطاقه وخطته ومنهج البحث، بينما يتضمن التمهيد الموضوعات ذات الأهمية والتي يصعب تجاهلها.

3- تخلو المقدمة من شرح مستفيض للموضوع كما تخلو من الهوامش وكذلك من نصوص القانون، وهذه المسائل الثلاثة مسموح بها أو واجبة في التمهيد، ويجب أن يكون التمهيد غير كبير ويأخذ التمهيد اسمًا وفق حجمه فإذا كان في بحث علمي صغير فيلائمه اسم تمهيد، أما إذا كان في رسالة علمية مقسمة إلى أقسام فيلائمه اسم باب تمهيدي، وإذا كانت مقسمة إلى أبواب فيلائمه اسم فصل تمهيدي، إذا كانت مقسمة إلى فصول فيلائمه اسم مبحث تمهيدي، ويجب على الباحث التمهيد لكل باب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص 79- 80.

د-الخاتمة:

هي نهاية الرحلة العلمية في إعداد البحث، فالباحث عندما ينتهي من تفصيلات وجزيئات بحثه يلجأ إلى الاطلاع عليه من فوق، وجمع شتاته وتركيزه وإجماله بعد تفصيله وتنقسم الخاتمة إلى:

1-الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي يتوصل إليها الباحث هي قرينة على استيعابه لمجمل المسائل والقضايا التي تناولها بحثه، وهي تمثل جوهرة ما توصل إليه الباحث، فينبغي أن تكون ذات أسس نظرية وواقعية في البحث، ويمكن العودة إليها بسهولة والاستنتاجات هي الأسس الذي تبنى عليها الاقتراحات[1].

2-الاقتراحات و التوصيات:

إن الباحث ليس محايدًا اتجاه القضايا التي يعالجها بحثه، وإنما يجب أن يتخذ المواقف المناسبة تجاهها، ساعيًا إلى إرشاد المشرع نحو السياسة الأمثل وتوجيه القضايا التوجيه الأسلم. ويجب أن تكون الاقتراحات واضحة ودقيقة وليست اقتراحات عامة، كما يجب أن تكون واقعية ومنطقية وقابلة للتطبيق والتمثيل، ويجب أن تتضمن الاقتراحات ما يشير إلى تعديل النظام القانوني ليسد الثغرات الموجودة فيه وتجنب مساوئه، كما يجب أن يتضمن البحث اقتراح إجراء بحوث جديدة مرتبطة بموضوع البحث.

هـ- الملاحق:

نظرًا لدواعي المنهجية العلمية القانونية فإن الباحث لا يستطيع أن يورد بعض المعلومات كما هي عليه في متن الرسالة أو البحث حتى لا تقطع تسلسل البحث، فقد يستعين بما يسمى الملاحق التي تتضمن عادة وثائق قانونية كالنصوص الكاملة للقوانين والاتفاقيات الدولية أو

---

[1] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 88.

الإحصائيات أو التقارير أو الصور الحية أو نماذج الدعاوى والأحكام القضائية أو الوثائق التاريخية، فالباحث يرجي (يؤخر) هذه الوثائق كلها إلى آخر الرسالة ويقوم بالإحالة إليها من داخل الرسالة[1].

و- قائمة المراجع:

وفيها يكتب الباحث كل الوثائق التي اعتمد عليها وكل المعلومات المتعلقة بها ماعدا أرقام الصفحات، وتجدر الإشارة إلى أن هناك طريقتين لكتابة اسم ولقب المؤلف، فإما البدء بالاسم ثم اللقب وإما البدء باللقب ثم الاسم، وهو ما ينطبق كذلك على كتابة الهوامش، وعلى الباحث أن يختار أيهما يفضل ويلتزم بتطبيق ذلك من بداية البحث حتى نهايته، بمعنى لا يغير من طريقة إلى أخرى في نفس البحث، وإنما يعتمد على طريقة واحدة[2]. وتقسم عمومًا قائمة المراجع إلى قسمين:

1- المراجع باللغة العربية.

2-المراجع باللغة الأجنبية. وداخل كل قسم من هاذين القسمين يشير الباحث إلى مختلف أنواع الوثائق التي اعتمد عليها، فيبدأ بالكتب العامة والمتخصصة ثم الدوريات ثم الرسائل والمذكرات العلمية ثم الاتفاقيات الدولية والقانونية. وبداخل كل نوع من أنواع هذه الوثائق يرتب الباحث المراجع ترتيبا أبجديًا، أو زمنيًا بالنسبة للقوانين والاتفاقيات.

ز- فهرس المحتويات:

هو الخريطة الجغرافية للبحث التي تدل على مضمونه ويجب تنظيمه بصورة متطابقة لما هو موجود داخل البحث، وكتابة كل العناوين فيه رئيسية و فرعية بتقسيماتها الموجودة في البحث، تقابلها أرقام الصفحات. ويجب أن يراعي الباحث عند طباعة الفهرس ضرورة أن يكون كل تقسيم

---

[1] محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 75.

[2] طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص 125.

في خط عمودي يسبق التقسيم الأصغر منه (ترك مسافة بين القسم والباب وبين الباب والفصل والمبحث...الخ).

ثامنا: مرحلة المناقشة

بعد أنيُتم الباحث رسالته ويأذن له الأستاذ المشرف بطباعتها، تحدد له الجهة العلمية التي يتبعها لجنة لمناقشة رسالته والحكم عليها، فيقوم الباحث بتقديم نسخة من الرسالة لكل عضو في هذه اللجنة، حتى يقوم بالاطلاع عليها وتقرير ما إذا كانت قابلة للمناقشة، وعادة ما تتكون اللجنة من أربعة (04) إلى ستة (06) أساتذة من بينهم الأستاذ المشرف، وبعد أن تجمع تقارير كل الأساتذة يحدد للطالب موعد لمناقشة الرسالة.

عند المناقشة تعطى الكلمة للطالب أو الباحث أولا حتى يعطي موجزًا أو ملخصًا عن رسالته في مدة تتراوح بين 15 و20دقيقة، ثم يتناول الكلمة أعضاء لجنة المناقشة ليبدي كل واحد فيهم ملاحظاته على الرسالة، ويبدأ عادة بإيجابياتها ثم يتطرق لسلبياتها سواء من الناحية الشكلية أو المنهجية أو اللغوية أو الموضوعية، وبعد أن يُتم جميع الأساتذة مناقشاتهم تخلو اللجنة للحكم فيما إذا كان الطالب يستحق الدرجة وفي التقدير المناسب لعمله.

المحور الرابع: مناهج البحث العلمي

المنهج لغة هو الطريق الواضح والسليم، واصطلاحا يعرف المنهج بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة. فالمنهج هو مجموعة القواعد والقوانين التي تبين لنا أوجه الخطأ والصواب في خطوات البحث وطرق البحث عن الحقيقية. والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها ويضع قواعدها يسمى علم المناهج.

وتظهر أهمية علم المناهج في مجال العلوم القانونية لاعتبارين:

-الأول: يتمثل في أهمية تلك الدراسات في تأهيل دارسي القانون وإعدادهم للمهن القانونية.

-الثاني: ضمان فعالية الدراسات التطبيقية، وذلك بوضعها في إطار منهجي معيّن.

ومناهج البحث العلمي تختلف باختلاف الظواهر والمشاكل المدروسة، وما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى.[1]

ولهذا سيتم بحث مناهج البحث العلمي فيما يلي:

[1] هوشات فوزية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي 1، ألقيت على طلبة الماستر1، تخصص القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة1، 2022/2021، ص5.

أولا: المنهـــــــج الوصفي

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك، وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي، مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحوال عمليات تنبأ بمستقبل الظواهر والأحداث الذي يدرسها.

ويرتبط استخدام المنهج الوصفي غالبًا بدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي أستخدم فيها منذ نشأته وظهورها، ولكن هنا لا يعني أن استخدامه وتطبيقه يقتصر على هذه العلوم فحسب بل إنه يستخدم أحيانًا في دراسات العلوم الطبيعية لوصف الظواهر الطبيعية المختلفة أو الكشف، حيث يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى أوالمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد لفهم الواقع وتطويره.

أ- خطوات المنهج الوصفي:

لا يكاد تطبيق واستخدام المنهج الوصفي في البحث يختلف في مراحله عن تلك التي تشملها الطريقة العملية بشكل عام حيث يبدأ هذا المنهج بتحديد المشكلة ووضع الفرضيات إلى النتائج والتوصيات، ويمكن تحديد هذه المراحل فيما يلي:

أ- تحديد المشكلة وصياغتها؛

ب- وضع الفروض وتوضيح الأسس التي بنيت عليها؛

ج- تحديد المعلومات والبيانات التي يجب جمعها لأغراض البحث وكذلك تحديد طرق وأساليب جمعها؛

د- جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة بالأساليب التي تم تحديدها؛

هـ- تنظيم البيانات والمعلومات وكتابة البحث العلمي؛

و- حصر النتائج والاستنتاجات وصياغتها؛

ز- وضع التوصيات المناسبة.[1]

إن المنهج الوصفي يمثل جمع البيانات والمعلومات وثبوتها وعرضها، وإذا شمل التحليل الدقيق لهذه البيانات والمعلومات والتفسير العميق لها من أجل استخلاص الحقائق والتعميمات الجديدة التي تساهم في تراكم وتقدم المعرفة الإنسانية، فإن الباحث يحتاج في ذلك للاستعانة بالمنهج التحليلي وهو ما يطلق عليه البعض تسمية المنهج الوصفي التحليلي، لأن الدراسات الوصفية البحتة تكون ناقصة وجامدة وتحتاج للتفسير والتحليل الذي يمنحه إياها المنهج التحليلي.[2]

ب- أساليب المنهج الوصفي:

يشمل المنهج الوصفي مجموعة من أساليب البحث العلمي التي تستخدم من قبل الباحث، وسنحاول في هذا الجزء التعرف على أهم هذه الأساليب فيما يلي: [3]

1- أسلوب المسح "الدراسات المسحية":

يتمثل هذا الأسلوب في جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد، ويطبق هذا الأسلوب في كثير من الدراسات من أجل وصف الوضع القائم للظاهرة بشكل تفصيلي ودقيق.

- مقارنة الظاهرة موضوع البحث بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف الدقيق على خصائص الظاهرة المدروسة؛
- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين تطوير الوضع القائم ويطبق أسلوب المسح عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير، وقد يكون مسحًا شاملاً أو بطريق العينة. وفي أغلب الأحيان تستخدم فيه عينات كبيرة من أجل مساعدة الباحث في الحصول على

---

[1] هوشات فوزية، المرجع السابق، ص11.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص97.

[3] هوشات فوزية، المرجع نفسه، ص12-13.

نتائج دقيقة، مع اجتهاده في التقليل من الأخطاء، وبالتالي تمكينه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة؛

- أما معوقات استخدام هذا النوع من أساليب البحث العلمي فتتمثل في ارتفاع تكاليف استخدامه وتطبيقه واستغراقه فترة زمنية طويلة وجهد كبير، حيث تستخدم أدوات ووسائل مختلفة لجمع المعلومات في أسلوب المسح، وفي أحيان كثيرة يعتمد الباحث على وسيلة واحدة لجمع المعلومات وفي أحيان أخرى يستخدم الباحث أكثر من أسلوب أو أداة لهذه الغاية. وأهم الوسائل والأدوات التي تستخدم عادة تتمثل في: **الاستبيانات، المقابلات الشخصية، الزيارات وأحيانا يتم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمصادر المختلفة.**[1]

2- أسلوب دراسة الحالة:

يقوم هذا الأسلوب على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أوعدد محدود من الحالات، وذلك بهدف جمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها، من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي يمثلها.[2]

فيتم جمع البيانات لمثل هذا الأسلوب بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة الشخصية والاستبيان، الوثائق والمنشورات، وتستخدم دراسة الحالة في كثير من الأحوال كمكمل للدراسات المسحية. ومع أن مثل هذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا أن ما يتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على جميع الحالات الأخرى، إلا في حالة ما إذا تمّ التوصل إلى نفس النتائج في عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع، فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع. [3]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص99.

[2] هوشات فوزية، المرجع السابق، ص12.

[3] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع نفسه، ص102.

***خطوات أسلوب دراسة الحالة:**

يتضمن أسلوب دراسة الحالة لظاهرة ما مجموعة من الخطوات الرئيسية على النحو ا لتالي:

1- تحديد أهداف الدراسة: وتتطلب هذه الخطوة تحديد موضوع الدراسة، وكذلك تحديد وحدة الدراسة وخصائصها؛

2- إعداد مخطط البحث أو الدراسة: وهذه الخطوة ضرورية، لأنها تساعد الباحث في تحديد مساره، حيث تمكنه من تحديد أنواع البيانات والمعلومات المطلوبة والطرق المناسبة لجمعها وأساليب تحليلها؛

3- جمع المعلومات من مصادرها وبالوسائل التي تم تحديدها مسبقًا؛

4- تنظيم وعرض وتحليل البيانات بالأساليب التي يرى الباحث أنها تخدم أهداف بحثه ودراسته؛

5- النتائج والتوصيات: وفي هذه المرحلة يضع الباحث النتائج التي تمّ التوصل إليها، وأهميتها، وإمكانية الاستفادة منها في دراسات أخرى.

*** إيجابيات وسلبيات أسلوب دراسة الحالة:**

يحقق تطبيق أسلوب دراسة الحالة مجموعة ن الفوائد والإيجابيات، والتي أهمها:

1- توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة، وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى؛
2- يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة، وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل؛
3- يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة، وتفصيلية، حول وضع الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.

* أما سلبيات هذا الأسلوب فيمكن حصرها فيما يلي:

1- صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة، خصوصًا إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة؛

2- تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليله وتفسيره لنتائج الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يجعل الباحث عنصرًا غير محايد، وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية.

3- أسلوب تحليل المحتوى:

يقوم هذا الأسلوب على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها، وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة هذه لدراسة مضمونها وتحليلها، وعادة يتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا، بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص، ويشترط في مثل هذا الأسلوب عدم تجيز الباحث عند اختيار عينة النصوص أو المسموعات المراد دراستها وتحليل مضمونها، بحيث يجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدراسة الذي تمثله. [1]

***إيجابيات وسلبيات أسلوب تحليل المحتوى:**

يمتاز أسلوب تحليل المحتوى بعدد من الإيجابيات وهي:

1- أن الباحث فيه لا يحتاج إلى الاتصال بالمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات وذلك لأن المادة المطلوبة في دراسة متوفرة في الكتب أو الحلقات أو وسائل الإعلام المختلفة؛

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص101.

2- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة؛

3- هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية، ومقارنة النتائج مع المرة الأخر لنفس الظاهرة، أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

فرغم هذه الإيجابيات، إلا أن استخدام وتطبيق هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب مثل:

1. أنه يحتاج إلى جهد مكتبي من قبل الباحث؛
2. يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف للمحتوى، وشكل المادة المدروسة ولا يبين الأسباب التي أدت إلى ظهور المادة المدروسة في هذا الشكل أو المحتوى؛
3. لا يمتاز هذا الأسلوب بالمرونة، حيث يكون الباحث مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.

*** أمثلة على أسلوب تحليل المحتوى:**

مثال (01): الدين الإسلامي وعناصر التغير السكاني، دراسة تصنيفية تحليلية لمحتوى النصوص الإسلامية الخاصة بعناصر ديناميكية السكان؛

مثال (02): القيم الاجتماعية في كتب اللغة العربية للصفين الخامس والسادس الأساسيين؛

مثال (03): تحليل محتوى وأسئلة كتاب العلوم للصف السادس، وتقويمه لوجهة نظر معلمي العلوم في المرحلة الأساسية.

ج- إيجابيات وسلبيات المنهج الوصفي:

للمنهج الوصفي إيجابيات، كما أنه لديه سلبيات نذكرها فيما يلي:

1- الإيجابيات:

يقدم المنهج الوصفي في البحث الكثير من الفوائد التي تساعد على فهم مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية وذلك عن طريق ما يلي:

1. اتساع النطاق وتعدد الطرق المتاحة أمام الباحث من حث اللجوء إلى المسح، أو دراسة الحالة، أو تحليل المحتوى، كما قد يلجأ الباحث إلى دراسة العلاقات مما يعطيه مجالا وحرية في الاختيار، ولا يحصره ضمن نطاق ضيق كما هو الحال في المنهج التجريبي من حيث تزويد الباحث بالمعلومات التي تزيد من وضوح الرؤية لفهم الظاهرة المدروسة؛
2. إلقاء الضوء على العلاقات بين الظواهر المختلفة، كالعلاقات بين الأسباب والنتائج والكل والجزء؛
3. تقديم التفسيرات والتحليلات الظواهر المختلفة مما يساعد الباحث على فهم العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة؛
4. تتناول البحوث الوصفية الظاهرة كما هي عليه في الواقع، فلا تتطلب إجراءات متميزة قد تكون محظورة أو محل اعتراض.

2- سلبياته:

هناك العديد من الباحثين الذين يقللون من شأن الدراسات الوصفية، وذلك استنادا على الأسس التالية:

1. الاصطدام بتعقيد الظواهر، وتشابه العلاقات بين الظواهر، مما يجعل إخضاعها للإجراءات الضبط العلمي والقياس الدقيق أمرا مشكوكا فيه في بعض الأحيان. لدى قد

يواجه الباحث صعوبة في صياغة الفروض الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التأكد من صحة هذه الفروض؛

2. احتمال اعتماد الباحث على معلومات خاطئة نتيجة لأخطاء مقصودة أو غير مقصودة في مصادر المعلومات، سواء كانت مصادر بشرية أو مادية، كالسجلات والوثائق؛
3. هناك مجال لتحيز الباحث في جمع البيانات وميله لاستخدام مصادر معينة تزوده بما يريد ويرغب لا لما هو حقيقي، وذلك لأن الباحث يتعامل مع ظواهر اجتماعية وإنسانية غالبا يكون طرفا فيها؛
4. غالبًا يتم جمع المعلومات في الدراسات الوصفية عن طريق عدد من الأفراد المعاونين، وبالتالي يكون صدق هذه المعلومات معتمدا على مقدار فهم هؤلاء الأفراد بطبيعة وأهداف البحث؛
5. ارتباط أو تعلق الدراسات الوصفية بظواهر محدودة بزمان ومكان معين، ولذلك يصعب تقييم نتائجها لتغيرها من زمان لآخر ومن مكان لآخر؛
6. محدودية إمكانية التنبؤ في الدراسات الوصفية لصعوبة وتعقد الظواهر الاجتماعية، وتأثرها بالعديد من العوامل.[1]

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص105.

ثانيا: المنــهج التحليلي

تستعمل كلمة التحليل كثيرا عند الباحثين وخاصة في مجال الدراسات القانونية لهذا سنقوم بدراسته من خلال تعريفه، مراحله، خطواته وأنواعه.

أ-تعريف المنهج التحليلي:

التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة، أما اصطلاحا فمعناه تفكيك الكل إلى الجزء ويقصد بهذا المنهج التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنهُ مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل، وممارسة التحليل تمكن الباحث من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

هذا المنهج يقوم على تقسيم أو تجزئة لظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تكونها، لتسهيل الدراسة وبلوغ الأسباب التي أدت إلى نشوئها، ويستخدم بالتزام مع طرق عملية أخرى.[1]

ب-مراحل المنهج التحليلي:

يمُر المنهج التحليلي بثالث مراحل تتمثل في:

1-التفكيك (التفسير):

يتمثل في عرض الدراسات العلمية بشرح موسع، مع التماس التأويلات من خلال استرجاع العناصر الأساسية والتعرف على المسببات والعلل، بما يساعد على توضيح الظواهر.

2-التقويم (النقد):

هذا الجزء مهم في حالة وجود دراسات سابقة تشبه البحث العلمي الذي يقوم به الباحث، حيث ينطلق من تقويمها ونقدها بأسلوب علمي صحيح مع توضيح نقاط الضعف وتصحيحها بالاستناد لأسس علمية صحيحة.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص13.

3-التركيب (الاستنتاج):

ويتمثل في تركيب المفاهيم والنتائج، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الاستنباط سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي، وفي ضوء ذلك يتم التعميم.

ج- خطوات المنهج التحليلي:

أيا كان المنهج العلمي الذي يستخدم بالتزامن مع المنهج التحليلي، إلا أن هذا الأخير يستخدم كعامل مساعد في تدقيق الاستنتاجات أو الخلاصة البحثية كما يطلق عليها البعض، ويمكن أن نلخص خطوات المنهج التحليلي التي لا تنفصل عن مكونات كثير من المناهج التي يستخدمها الباحثون فيمايلي: [1]

-الإجابة عن أسئلة البحث وتفسير الفرضيات:

يتطلب أي بحث علمي وضع أسئلة بحثية تبدأ بالأدوات المتعارف عليها مثل كيف ولماذا وهل... الخ، أو يمكن وضع فرضيات تبّين العلاقة بين متغيرين، بالإضافة إلى إمكانية وضع الأسئلة والفرضيات والتي ترتبط بالنتائج النهائية، ويساهم المنهج التحليلي في تنظيم وترتيب البيانات للإجابة عن الأسئلة أو تفسير الفرضيات.

-صياغة النتائج:

بعد توضيح إجابات أسئلة البحث وكذا الربط بين المتغيرات وتبيان العلاقة يأتي المنهج التحليلي ليساعد في صياغة الخلاصة أو النتائج.

د- أنواع المنهج التحليلي:

لا يستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج الأخرى، لذا نجد أّنه يقترن بكثير من المناهج العلمية الأخرى وأبرز هذه المناهج ما يلي:

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص ص13-14.

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يتعلق الأمر برصد الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم يشرع الباحث في توصيفها من خلال المعلومات والبيانات المتاحة، بعد ذلك يقوم بوضع الأسئلة أو الفرضيات ثم التعمق في الدراسة والتعرف على المشكلة وتحليل النتائج ووضع الحلول من خلال رؤية الباحث، إذ يساعد المنهج التحليلي على بلوغ نتائج، وبالتالي أسس المنهج التحليلي تُكمل إجراءات المنهج الوصفي.

2- المنهج المقارن التحليلي:

يتعلق الأمر هنا باستعمال المنهج المقارن التحليلي عندما تتفاوت الدول من حيث مستوى التقدم، حيث نجد أن هناك ظواهر وإشكاليات تتفاوت في حدتها بين عدة دول، هناك من يتغلب عليها بسرعة وهناك من لا يستطيع التخلص منها، ومن ثم يستخدم هذا المنهج في المقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة والاستفادة بعد ذلك من طرق العلاج التي اتبعتها الدول المتقدمة من خلال التحليلات الدقيقة.[1]

ثالثا: المنـــهج المقارن

يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه أو التشابه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة والظروف المصاحبة لذلك، وكشف الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر.

أ- مراحل وخطوات المنهج المقارن:

لا يختلف المنهج المقارن في مراحله عن الطريقة العلمية بشكل عام، إذ يبدأ بتحديد المشكلة ووضع الفرضيات إلى النتائج والتوصيات، ويمكن تحديد هذه المراحل فيمايلي:

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص14.

1-تحديد المشكلة وصياغتها (مع توضيح بأنها تتضمن مقارنة).

2-وضع الفروض وتوضيح الأسس التي بنيت عليها.

3-تحديد للظواهر التي ستتم المقارنة بينها والمعلومات المطلوب تحصيلها عن هذه الظواهر، وطرق وأساليب جمعها.

4-تحديد المعايير التي ستتم المقارنة على أساسها.

5-جمع البيانات والمعلومات.

6-تنظيم البيانات والمعلومات وتحليلها ومقارنتها.

7-حصر النتائج وصياغتها.

8-وضع الاقتراحات المناسبة.[1]

ب- طرق وأساليب المنهج المقارن:

يقوم المنهج المقارن على عدة طرق وأساليب هي:

1- التلازم في الوقوع:

هذه الطريقة تنطلق من مبدأ أن تشابه الظروف المؤدية إلى نفس النتيجة بأحداث أوظواهر مختلفة يجعل منها السبب الرئيسي لذلك، فمثلا قد تكون السرعة عاملا مشتركا في كثير من حوادث السيارات بأنواعها المختلفة التي تنجم عنها خسائر بشرية ومادية، وبالتالي تكون السرعة بحكم ذلك السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى هذه الخسائر، كذلك لو افترضنا أن ثلاثة لاعبين من أحد فرق الكرة الطائرة البالغ عددهم ستة لاعبين أصيب بمرض معين أثناء ذهابهم للعب مباراة في مدينة أخرى مجاورة، وعندما عرضوا على الطبيب تبين أن هناك عاملا مشتركا بين هؤلاء اللاعبين الثلاثة، تمثل في أنهم تناولوا وجبة الطعام نفسها، بمعنى أن العامل المشترك بين هؤلاء اللاعبين هو تناولهم لنفس نوع الطعام. وبناء عليه يستطيع الطبيب وبحكم أسلوب التلازم في الوقوع أن يتوصل إلى نتيجة مفادها أن الطعام المشترك بين اللاعبين الثلاثة هو سبب المرض.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص10.

2- التلازم في الوقوع وعدم الوقوع:

ففي المثال السابق يستطيع الطبيب أن يتأكد من صحة ما توصل إليه من نتائج، والمتمثل بأن صنف الطعام الذي تناوله اللاعبون الثلاثة هو سبب مرضهم وذلك من خلال سؤال أعضاء الفريق الثلاثة الآخرون الذين لم يمرضوا، فإذا تبين أنهم لم يأكلوا نفس الطعام الذي تناوله زملاؤهم فإنه بذلك يدعم ما توصل إليه من نتيجة.

وبالتالي فإن هذه الطريقة تقوم على توافر عامل مشترك أو أكثر في حالتين من الحالات التي تحدث فيها الظاهرة، بينما لا يكون بين حالتين أو أكثر من الحالات التي لا تحدث فيها الظاهرة. وبالتالي فإن وجود هذا العامل وعدم وجوده في المرة الثانية مع اختلاف النتيجة يجعل هذا العامل هو السبب الرئيسي في ذلك.

3- التلازم في عدم الوقوع:

إن اللاعبين الثلاثة الأصحاء في المثال السابق لم يصابوا بالمرض لأنهم لم يأكلوا من نفس الطعام الذي تناوله زملاؤهم الثلاثة المرضى وبالتالي لم يتعرضوا للمرض.

4- تلازم التغيير في السبب والنتيجة:

وهذه الطريقة تتمثل في أن النتيجة تزداد بزيادة السبب وتنخفض كلما انخفض السبب، فمثلا يزداد عدد ساعات الدراسة كلما ازداد التحصيل والعكس صحيح.

ج- الصعوبات التي تواجه المنهج المقارن:

يواجه المنهج المقارن مجموعة من الصعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول، وخصوصا إذا كان التلازم بينهما هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازما سببيا.
- لا ترتبط النتائج غالبًا وفي كثير من العلوم بعامل واحد بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

- قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين، وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب آخر يختلف عن السبب الأول في ظرف آخر.
- لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها، كما هو الحال في المنهج التجريبي، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي.

رابعا: المنهج التاريخي

أ- مفهوم المنهج التاريخي

يستخدم المنهج التاريخي في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره، وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشتمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة، وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن.[1]

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها، بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها، والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك، والتي منحتها صورتها الحالية.

وعلى الرغم من أن المنهج التاريخي يقدم وصفا دقيقا للماضي إلا أنه لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس والأفراد، وإن كان

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص ص8-9.

هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة، وقد يميل هؤلاء الأفراد إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق وتصويرها. كذلك إن المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن للباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها أو التأثير فيها، لذلك فإن النتائج والمعرفة التي يتم التوصل إليها من خلال تطبيق المنهج التاريخي تكون غير دقيقة بالمعايير العلمية الحديثة، لأنها غير كاملة وتستند إلى أدلة وبراهين جزئية. ورغم ذلك فإن المنهج التاريخي منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مرورا بوضع الفروض أو الفرضيات الملائمة وجمع البيانات والمعلومات وإخضاع الفرضيات للاختبار ومن ثم الوصول إلى النتائج المنشودة، كذلك فإن الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا ينقص من قيمته خصوصا إذا ما تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.[1]

ب-خطوات المنهج التاريخي:

تنحصر خطوات المنهج التاريخي في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كما يأتي:[2]

1- تحديد المشكلة:

لايختلف أسلوب تحديد المشكلة في المنهج التاريخي عنه في مناهج وأساليب البحث العلمي الأخرى، لأن طرق تحديد المشكلة هي نفسها في جميع المناهج العلمية، بغض النظر عن موضوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها.

2- مصادر المعلومات:

تتعدد مصادر المعلومات في دراسة المنهج التاريخي ويمكن حصرها فيمايلي:[3]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص77.

[2] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص9.

[3] المرجع نفسه، ص9.

أ- **السجلات والوثائق بمختلف أنواعها:** مثل الدساتير والقوانين، سجلات المحاكم، القوانين والأنظمة، الإحصاءات المختلفة، الصحف والكتب، الصور والأفلام، الخرائط. الأساطير والحكايات الشعبية والسير الذاتية واليوميات والرسائل والوصايا الموثقة في كتب ووثائق.

ب- الآثار والشواهد التاريخية: وهذه تتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة، مثل بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات.

جـ- الدراسات التاريخية القيمة: وتشمل الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

د- شهادات الناس: وهم الأفراد الذين لهم صلة بالوقائع محل الدراسة.

3- نقد المعلومات:

لما كانت مصادر المعلومات في المنهج التاريخي تقوم على ملاحظة غير مباشرة وأيضا تمتاز بقدمها، فإن على الباحث أن لا يسلم بصدق هذه المعلومات، وبأنها تقدم وصفا موثوقًا به للظواهر والأحداث، بل لابد أن يفحصها ويمحصها ليتأكد من دقتها وصدق محتواها، خصوصا وأنها عرضة بمرور الزمن للتغيير المقصود وغير المقصود، فهي تكتب أو تعدل حسب وجهة نظر فئة أو جهة معينة أو شخص معين، ولكي يتأكد الباحث من صدق المعلومات التي حصل عليها ودقتها فإنه يقوم بنقدها ودراستها على مستويين هما النقد الداخلي والنقد الخارجي.

أ- النقد الخارجي:

يرتبط نقد المعلومات الخارجي بمدى صدق وأصالة مصدر المعلومات أيّا كان نوعه وشكله، ويركز كذلك على التحقق من شخصية المؤلف والكاتب وزمن الوثيقة ومكان صدورها. ويُثار في هذا الصدد مجموعة من الأسئلة التي لابد أن يجد الباحث الإجابة المقنعة لها:

- في أي عصر ظهرت الوثيقة أو المصدر، متى ظهرت الوثيقة لأول مرة وأين؟

- هل كتبت الوثيقة بلغة العصر المنسوبة إليه؟

– من هو الكاتب أو المؤلف؟ وهل هو الذي كتب النسخة الأصلية من الوثيقة؟

– هل الوثيقة التي يعتمدها هي النسخة الأصلية أم صورة عنها؟ وإذا كانت صورة عن الأصل فهل يمكن العثور على النسخة الأصلية؟

ولكي يتتبع الباحث أصول الوثائق أو اكتشاف ما بها من تزوير وتعديل فإنه يبدأ بفحص دقيق لمحتواها ولغتها بناءً على معايير وأسس معينة، مثل التأكد من حدوث أي تعديل أو تغيير على الوثيقة، سواء كان التعديل أو التغيير الذي طرأ على الوثيقة بالزيادة أو النقصان، وأين وقع التعديل أو التغيير ولماذا؟[1]

ب– النقد الداخلي:

يركز النقد الداخلي على التأكد من مدى صحة محتوى المادة التي تحتويها الوثيقة أوالمصدر، ويتم ذلك من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الوثيقة مثل:

- هل هناك أي تناقض في محتوى الوثيقة أو موضوعها؟
- هل نقل المؤلف الحقيقة كاملة أم حاول تشويهها أو تحريفها؟
- لماذا قام المؤلف بكتابة الوثيقة؟
- هل توجد وثائق أخرى تعود لنفس العصر وتتفق مع الوثيقة في محتواها ؟
- هل كتبت الوثيقة بناء على الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة ؟

والجدير بالذكر أن عملية النقد بشقيها الخارجي والداخلي ليست عشوائية وإنما تتم وفق أصول وقواعد عديدة منها على سبيل المثال:

– لا تشتمل الوثائق القديمة أحداثا تاريخية حدثت في عصور لاحقة.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص87.

– إهمال الوثيقة لذكر بعض الأحداث في العصر الذي كتبت فيه لا يعني أن مؤلف الوثيقة يجهل هذه الأحداث، بل قد يكون تجاهلها لسبب أو لآخر.

– لا يجب تبخيس قيمة أي مصدر كما لا يجب إعطاؤه أكثر مما يستحقه من الأهمية.

– يجب الاعتماد على أكثر من مصدر للتأكد من الحقائق والأحداث ومقارنتها مع بعضها البعض، والتأكد من تطابقها. [1]

4– صياغة الفرضيات:

يتطلب منهج البحث التاريخي كغيره من مناهج البحث أن يضع الباحث فروضا تساعده في تحديد مسار بحثه وتوجيهه إلى جمع المعلومات، وبعد فحص هذه المعلومات وتمحيصها ونقدها فإنه يمكن تعديل فرضيات البحث على ضوئها وبناء عليها، ومن ثم يجري استخلاص الحقائق ووضع النتائج علما بأن النقد الداخلي والخارجي للمعلومات يكون بمثابة اختبار لفرضيات الدراسة وإثبات أو نفي لها.

وعادة ما تتعدد الفروض في الدراسات التاريخية على اعتبار أن معظم أحداث التاريخ لا يمكن تفسيرها بشكل موضوعي لسبب واحد، وهو أن الأحداث التاريخية معقدة ومتداخلة ويصعب ربطها بسبب واحد. [2]

5– مرحلة كتابة تقرير البحث التاريخي:

تقرر فرضيات البحث التاريخي الإطار العام للدراسة والذي يتمثل في عرض المادة العلمية وفق نظام عام قد يكون تاريخيا (زمنيا) أو جغرافيا (إقليميا) أو موضوعيا، وتقرير البحث التاريخي يختلف في مواصفاته عن غيره من تقارير الأبحاث الأخرى.[3]

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص89.

[2] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص9.

[3] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع نفسه، ص92.

ج- أمثلة على تطبيقات المنهج التاريخي

- اختصاصات رئيس الدولة الإسلامية في السياسة الخارجية وضوابطها.

- قانون الأهالي ودوره في تجسيد المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

خامسا: المنهج التجريبي

أ- مفهوم المنهج التجريبي:

يتميز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج بدور متعاظم وكبير للباحث، فلا يقتصر فقط على وصف الوضع الراهن للظاهرة المدروسة بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة، ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحديدها وتفسيرها. [1]

والمنهج التجريبي بهذا المعنى يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها مرات عدة، وفي كل مرة يركز على دراسة وملاحظة أثر عامل أو متغير معين، ويفترض ثبات العوامل الأخرى. وافتراض ثبات العوامل الأخرى هنا يعني أن الباحث يقوم بضبطها والتحكم في دورها عن طريق عزلها وعدم تعريضها للإجراءات الجديدة التي سيستخدمها في معرفة أثر كل عامل أو متغير في الظاهرة ودرجة تأثيره عليها، وبالتالي يساعده في تحديد النتائج بدقة ويمكنه من التنبؤ بمستقبل الظاهرة المدروسة.[2]

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص15.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص107.

ب- خطوات المنهج التجريبي

يمكن القول أن المنهج التجريبي يختلف عن غيره من مناهج البحث الأخرى في خطوات البحث العلمي، والتي تشمل إلى جانب **1- تحديد المشكلة وصياغة الفروض** مايلي:

2- تصميم واختيار التجربة:

التجربة هنا هي مجموعة من الإجراءات المنظمة والمفصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث في إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة، وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفروض أو تنفيها، وتصميم النتائج يتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة لأنه يتوجب فيه حصر جميع العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وكذلك تحديد العامل المستقل المراد التعرف على دوره وتأثيره في الظاهرة المدروسة، وضبط العوامل الأخرى، وكذلك يشتمل تصميم التجربة على تحديد لمكان وزمان إجراءها، وتجهيز واضح لوسائل قياس النتائج واختبار صدقها أو صحتها. [1]

3- إجراء التجربة وتنفيذها:

في حالة تطبيق المنهج التجريبي لابد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وواضح وهما المتغير المستقل والمتغير التابع:

4- المتغير المستقل:

وهو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره في الظاهرة المدروسة، وعادة ما يعرف باسم المتغير أو العامل التجريبي.[2]

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص18.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص113.

5- المتغير التابع:

وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل في الظاهرة المدروسة، وعادة يقوم الباحث بصياغة فرضيته محاولا إيجاد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ولكي يتكمن الباحث من اختبار وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها لابد من استبعاد وضبط تأثير العوامل الأخرى على الظاهرة قيد الدراسة، لكي يتيح المجال للعامل المستقل وحده بالتأثير على المتغير التابع. وقد لوحظ من خلال خبرات كثير من الباحثين أن المتغير التابع يتأثر لخصائص الأفراد للمجموعة التجريبية (التي تتعرض للمتغير المستقل لتحديد درجة تأثيره فيها، وللتغلب على مثل هذه المشكلة فإنه يقترح أن يقوم الباحث بإجراء تجربته على مجموعتين من الأفراد إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة، شريطة أن لا يكون هناك فروق بين خصائص وصفات الأفراد في المجموعتين).

كذلك قد يتأثر المتغير التابع بالعديد من العوامل الخارجية وبإجراءات تنفيذ التجربة لذلك لابد للباحث من ضبط هذه العوامل وتحييدها ومنع تأثيرها على العامل التابع لكي يستطيع تحقيق نتائج دقيقة وصحيحة.[1]

ج- أسس المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة والمضبوطة وفق خطة واضحة تحدد فيها المتغيرات المستقلة والتابعة، ولكي يتحقق ذلك لابد من مراعاة مجموعة من الأسس عند تطبيق هذا المنهج وهي:

4- تحديد وتعريف دقيق لجميع العوامل التي تأثر في المتغير التابع.

5- ضبط محكم ودقيق لجميع العوامل المؤثرة في المتغير التابع، وذلك من أجل التأكد من أن العامل المستقل هو المسؤول عن النتائج التي تم التوصل إليها، ومع أن هذه المهمة ليست سهلة إلا أنها ضرورية لضمان صحة وموضوعية النتائج، وأهم العوامل التي ينبغي

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص113.

ضبطها هي العوامل التي ترتبط بالفوارق بين أفراد العينة وتلك التي تعود إلى إجراءات التجريب وأخيرا العوامل التي تعود لمؤثرات خارجية.

جـ- تكرار التجربة ما أمكن ذلك للتأكد من صحة النتائج.

د- **أنواع التجارب:**

تتنوع التجارب حسب طريقة إجراءها كما تتنوع حسب مجموعات الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة.

***أنواع التجارب حسب طريقة إجراءها:**

تنقسم التجارب حسب الطريقة التي تجرى بها إلى تجارب مخبرية وتجارب ميدانية وتجارب تمثيلية.

1-التجارب المخبرية:

تمتاز هذه التجارب بعدة خصائص كمايلي:

- أنها تجرى في بيئة خاصة مصطنعة تختلف عن البيئة الطبيعية الأصلية للظاهرة، بحيث يحاول الباحث توفير ظروف وأجواء تمكنه من التحكم في المتغيرات المستقلة بشكل يساعد على إعطاء نتائج كمية دقيقة.

- يتم في مثل هذه التجارب عزل الظاهرة أو الحدث عن تأثير العوامل الخارجية.

- إمكانية تكرار التجربة في مثل هذا النوع أكثر من مرة وبنفس الشروط.

2- التجارب الميدانية:

يتم في مثل هذا النوع من التجارب الجمع بين البيئة الطبيعية للظاهرة المدروسة والبيئة المخبرية، من خلال توفير شروط معينة تساعد الباحث على التحكم في متغيرات الدراسة، وبالتالي

فإن التجارب الميدانية هي أقرب للواقع من التجارب المخبرية، ولكنها أقل منها مستوى في مجال القدرة على ضبط المتغيرات والتحكم بها، وبالتالي فإن النتائج تكون أقل دقة، خصوصا وأن العوامل الخارجية هنا يكون لها دور لا يستهان به في مجال التأثير على متغيرات الدراسة.

3-التجارب التمثيلية:

وهذه التجارب تجري في وضع تمثيلي غير حقيقي ولكنه يكون مشابها لوضع أو موقف معين في الحياة الواقعية، وهذا يعني أن التجارب التمثيلية تتمفي أجواء مصنعة وخاصة ولكنها مشابهة للواقع، وفي مثل هذا النوع من التجارب لا يستطيع الباحث التحكم في جميع متغيرات الدراسة، حيث يضبط الباحث بعضها ويترك البعض الآخر إما عن قصد أو نتيجة عدم قدرته على ضبطها. وتَستخدِم التجارب التمثيلية مجموعات معالجة تتكون من مجموعة أشخاص يحاولون تمثيل مجموعة معينة من الناس في الحياة الواقعية، كأن يتم إحضار مجموعة من الطلبة لتمثيل دور مجموعة من السجناء أو مدمنين مخدرات.

*** أنواع التجارب من حيث مجموعات الأفراد الذين تجرى عليهم التجربة:**

تنقسم التجارب وفق هذا الأساس إلى مايلي:

1-تجارب المجموعة الواحدة:

وتعد هذه التجارب أبسط التصاميم التجريبية، حيث يقوم الباحث بمايلي: [1]

- إجراء اختبار أولي على مجموعة التجربة قبل إدخال المتغير المستقل.

- إدخال المتغير المستقل أو التجريبي بهدف إحداث تغيرات في المتغير التابع.

- إجراء اختبار بعدي لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

- حصر الفروقات بين الاختبار الأولي والبحث وتحسب على أساس الدلالة الإحصائية.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص18.

ومن أمثلة هذا النوع من التجارب متابعة أثر غذاء معين على مجموعة من الأفراد. ويتضح مما سبق أن هذا النوع من التجارب سهل البناء والاستخدام، لأنه يعتمد على مجموعة واحدة فقط، الأمر الذي يعني دقة النتائج كون الفروقات ناجمة عن المتغير المستقل، أما إذا استخدمت مجموعتان فقد يكون جزء من الفرق أو نسبة من الفروقات عائدا إلى الاختلافات الموجودة بين المجموعتين. ومع هذا فيُعاب على هذا النوع من التجارب أنه قد تكون الفروقات عائدة لعوامل أخرى إضافة إلى العامل التجريبي، وأن هذا الأسلوب يستخدم في التجارب القصيرة والحالات التي يكون فيها العامل المستقل أو التجريبي مؤثرا بدرجة ملحوظة وواضحة.

2-تجارب المجموعات المتكافئة:

يقوم الباحث في هذا النوع من التجارب باستخدام مجموعتين متكافئتين ثم يدخل العامل المستقل على المجموعة التجريبية دون إدخاله على المجموعة الضابطة، بحيث تبقى هذه المجموعة في وضعها الطبيعي، وبعد فترة من الزمن يتم متابعة الفرق بين المجموعتين، وبهذا يتم تجنب عيوب المجموعة الأولى (تجارب المجموعة الواحدة). [1]

3-تجارب تدوير المجموعات:

وتتطلب هذه الطريقة تقسيم الأفراد إلى مجموعتين إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة، ونظرا لمحدودية العدد الذي يخضع لتجريب تبدل الأدوار في مرحلة لاحقة فتعامل المجموعة التجريبية كالضابطة وتعامل المجموعة الضابطة كالتجريبية، وتدمج نتائج مرحلتي الدراسة مما يجعلها وكأنها مشتقة من كامل العدد وليس في نصفه، فالمرحلة الأولى شبيهة بما يحدث في طريقة المجموعات المتكافئة أما المرحلة الثانية فيتم فيها تبادل المجموعتين لدوريهما، ومن هنا تطلق عليه اسم تدوير المجموعات، وهناك مرحلة ثالثة إحصائية يتم فيها جمع نتائج التجريب والضبط في تقدير الأثر النسبي للمتغير المستقل.[2]

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص19.

هـ- خصائص ومميزات المنهج التجريبي (ايجابياته):

- يعتبر المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث العلمي كفاءة ودقة، وهذا يرتبط بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يتمتع بها هذا المنهج، وهي أنه يسمح بتكرار التجربة في ظل نفس الظروف، مما يساعد على تكرارها من قبل الباحث بنفسه أو من قبل باحثين آخرين للتأكد من صحة النتائج.

- دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها، فتعامل الباحث مع عامل واحد وتثبيت العوامل الأخرى تطبيقا للمنهج التجريبي يساعده على اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات بسرعة ودقة أكبر مما لو حدث التجريب في ظل شروط لا يمكن التحكم بها.

و- سلبيات المنهج التجريبي:

رغم هذه الخصائص التي يتميز بها المنهج التجريبي إلا أن هناك بعض المآخذ أوالسلبيات عليه نظرا للصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيقه، وأهم هذه المآخذ هي:

- التحيز: وقد ينجم من الباحث نفسه أو من الأشخاص الآخرين الذين تجري عليهم التجربة، خصوصا إذا كان هؤلاء الأشخاص يعرفون مسبقا هذه التجربة مما يجعلهم يتكلفون في سلوكهم ويبتعدون عن سلوكهم الطبيعي، أما الباحث فإنه يؤثر ويتأثر بالتجربة بشكل قد ينعكس على النتائج.

- صعوبة التحكم في جميع المتغيرات والعوامل التي تأثر في الظاهرة المدروسة، نظرًا لصعوبة حصرها وتحديدها.

- أنه يتم إجراء التجربة عادة على عينة من مجتمع الدراسة، الأمر الذي يقود إلى صعوبة تعميم النتائج على باقي أفراد مجتمع الدراسة، إلا إذا حجم العينة وتمثيلها مناسب تماما لمجتمع الدراسة.

- تعتمد دقة النتائج على الأدوات المستخدمة في التجربة، وبالتالي فدقة وتطور هذه الأدوات ستساهم في الحصول على نتائج أفضل وأكثر واقعية.

سادسا: المنهج الاستدلالـــــي

يقصد بالمنهج الاستدلالي المنهج الذي يقارب الحقيقة بالاستدلال، من حيث أنه عملية عقلية تنتقل فيها من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة، ويلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى الأصلية وإلا فقد الاستدلال معناه، لأنه ينتقل من أشياء مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وتكون جديدة بالنسبة للقضايا الأصلية.

ولتحديد ماهية المنهج الاستدلالي لابد من تحديد معنى الاستدلال وتوضيح معنى النظام الاستدلالي، وكذلك بيان مبادئ الاستدلال وأدواته وكذا خطواته.

أ- مفهوم الاستدلال

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير أو العملية قد تكون بواسطة القول كما قد تكون بواسطة الحساب، ومثال ذلك العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون اللجوء إلى التجارب، واستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية. [1]

ب- مفهوم النظام الاستدلالي

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات ذلك انه نظام يشتمل على آلية تتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا أخرى كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى، وهكذا إلى حد الوصول إلى نقطة النهاية، وهي القضايا والمبادئ التي لا يمكن البرهنة عليها في علم من العلوم، والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى بالنظريات، لهذا كان الاستدلال في صورة نظام يتكون من آلية المبادئ والنظريات.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص5.

ج- مبادئ الاستدلال

هي مجموع قضايا وتصورات أولية غير مستخرجة أو مستنتجة من غيرها في النظام الاستدلالي المعين، وقد قسم رجال المنطق القدامى مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات والمصادرات والتعريفات. [1]

1-البديهيات:

البديهية هي قضية بينة من نفسها وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان، وتتسم البديهية بثلاث خصائص هي:

- أنها بينة نفسية حيث تتبين وتتضح للنفس تلقائيا وبدون واسطة البرهان المنطقي.
- أولية منطقية، أي أنها مبدأ أولي مستخلص أو مستنتج من غيره من المبادئ أو القضايا الأخرى.
- أنها صورية عامة أو مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقوق على حد سواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

مثال: المبدأ القانوني: من يملك الكل يملك الجزء.

2- المصادرات (المسلمات):

هي قضايا ترتيبية أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وليست عامة ومشتركة، ولكم يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية أن نستنتج منها العديد من النتائج دون الوقوع في التناقض فإنه يضطر إلى التسليم بصحتها، وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة، مثال: المصادرة القائلة أن الإنسان يفعل أو لا يفعل طبقا لما يراه أنفع له.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص6

3- التعريفات:

هي قضايا وتصورات جزئية وخاصة بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف به وحده، ولا بد أن يكون جامعا مانعا، وهو يتركب من شيئين اثنين هما:

المعرَّف: وهو الشيء المراد تعريفه.

المعرِّف: وهو القول الذي يحدد خصائص وعناصر الشيء المعرَّف.

والتعريف لابد لصحته من توافر الشروط التالية:

- يجب أن يعبر عن ماهية الشيء المعرَّف، أي جنسه وفصله النوعي.
- أن يكون جامعا مانعا، يجمع خصائص المعرَّف، ويمنع خصائص غيره من الدخول فيه.
- ألا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة (أن يتجنب هذا إلا للضرورة)، مثال الليل والنهار.
- الاحتراس عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، أي تجنب ذكر اسم المعرف في التعريف، كأن يعرف القانون بأنه مجموعة من القواعد القانونية.

وما يلاحظ على مبادئ الاستدلال أنها متداخلة فيما بينها ومتكاملة ومتعاونة في تحقيق العملية الاستدلالية ن أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.[1]

د- أدوات الاستدلال

للاستدلال أدوات عديدة أهمها القياس والتركيب والتجريب العقلي.

1- القياس:

القياس هي عملية موازنة الشيء بما يماثله، والقياس غير البرهان فهو يضيف شيئا إلى المعطيات ولا يحول الافتراضات إلى نتائج، وإنما هو يسمح بالانطلاق في عملية البرهنة.

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص6

2- التركيب:

يتمثل في تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقليا لتبين صحة مدلولها، والتركيب يكون عادة من الخاص إلى عام.

3- التجريب العقلي:

ومعناه أن يقوم الإنسان داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات وبتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصل الى النتائج المرجوة، وهو يختلف تماما مع التجريب في المنهج التجريبي. [1]

هـ- خطوات الاستدلال:

تمر العملية الاستدلالية بخطوات تجعلنا نرى أن ما يصلح على الكل يصلح على الجزء أيضا، لهذا فنحن نحاول أن نبرهن أن ذلك الجزء يقع منطقيا في إطار الكل، وتستخدم وسيلة القياس مثلا لإثبات صحة نتيجة أو حقيقة معينة وهو عبارة عن حجة تتمثل في ثلاث قضايا، يطلق على القضيتين الأولى والثانية المقدمتان، حيث أنهما تمهدان للوصول الى نتيجة وهي القضية الأخيرة، ويسلك التفكير الاستدلالي سلسلة من المقدمات المنطقية المترابطة، والمثال التالي يوضح كيفية هذا التفكير:

مثال: إذا كان الشائع هو أن المؤسسة التي تنتهج في سياستها تطبيق المبادئ العامة من تخطيط ومتابعة وسيطرة وتنسيق وغير ذلك تعتبر مؤسسة فعالة.

وأردنا التأكد من أن مؤسسة معينة اسمها "س" هي مؤسسة فعالة فإن الباحث باستخدام التفكير الاستدلالي يتبع الطريقة التالية:

1- كل مؤسسة تسير على المنهج السليم للإدارة فهي فعالة (المقدمة المنطقية الكبرى)

2- المؤسسة "س" تطبق مبادئ الإدارة العامة (المقدمة المنطقية الصغرى)

---

[1] فوزية هوشات، المرجع السابق، ص6

3- النتيجة: المؤسسة "س" هي مؤسسة فعّالة.

والمقدمة المنطقية الكبرى عبارة عن المبدأ العام أو الظاهرة العامة التي يعتقد بصحتها، والمقدمة المنطقية الصغرى هي المبدأ الخاص أو الظاهرة الخاصة والتي تتطابق مع المبدأ العام، وهنا نلاحظ أن هذا المنهج التفكيري يقوم بربط المبدأ العام أو النظرية العامة بالوقائع أو الحالة الخاصة عبر سلسلة من القياسات والربط المنطقي، وباختصار فإن الاستدلال هو عملية منطقية تنتقل فيها من قضايا منظور إليها في ذاتها (بغض النظر عن مدى صدقها) إلى قضايا أخرى نتيجة عنها بالضرورة وفق قواعد منطقية خاصة، وهذه القضايا تسمى نظريات، وكأن الاستدلال يقود إلى نظام من المبادئ والنظريات وهذا ما يعرف بالنظام الاستدلالي.

و- تقييم المنهج الاستدلالي

بالرغم من أن المنهج الاستدلالي كان له دور منهجي كبير في مجال العلوم القانونية بصفة خاصة وسائر العلوم بصفة عامة، وذلك في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية العقلية على الدراسات والبحوث العلمية لكافة فروع العلم والمعرفة حتى نهاية القرن السابع عشر، بالرغم من ذلك فإن نضوج العقلية العلمية أدى إلى ظهور مناهج أخرى للبحث العلمي تمتاز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجتها وتحليلها للظواهر المختلفة، وذلك نظرا للقصور الذي اتسم به المنهج الاستدلالي، فالنتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق الاستدلال لا تخرج عن حدود المقدمتين الموضوعيتين، فإن بدأ الباحث بمقدمة منطقية غير صحيحة كانت النتيجة غير صحيحة، وكذلك الشأن إذا اعتمد الباحث مبدأ عاما مصدره أوهام سائدة أو مبدأ عاما لم تثبت صحته كمقدمة كبرى.

كذلك من السلبيات التي تؤخذ على المنهج الاستدلالي أنه يعتمد على مبادئ من البديهيات والمصادرات والتعريفات، وهذه المبادئ الثلاثة ترجع إلى أصل واحد هو مبدأ المصادرة، ولا يمكن التأكد من صحتها إلا عن طريق التحقق من سلامة وصحة نتائجها، وكذلك كلما تعددت وزادت هذه النتائج دون وجود تناقض وهو الأمر الذي يحول المنهج الاستدلالي إلى منهج افتراضي أو اعتباط أحيانا عندما يقوم على الأهواء الشخصية.

كذلك يظهر عجز المنهج الاستدلالي في معالجة كثير من الظواهر سواء كانت طبيعية أو اجتماعية لأنها حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد، وهذا التغير والتطور لا يمكن معالجته بالمنهج الاستدلالي لأنه يقوم على مبادئ ثابتة وعامة ومشتركة.

سابعا: المنهج الجدلي

أ- مفهوم المنهج الجدلي:

يستند المنهج الجدلي إلى الحقيقة القائلة بأن كل الأشياء والظواهر والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية في الكون إنما هي حالات دائمة من الترابط والتشابك والتداخل، وأن وجودها دائما في تناقض وصراع دافع للحركة والتغيير والتطور من شكل إلى آخر، وأن حالات التناقض والصراع إنما تقوم على قواعد وقوانين علمية محددة، ويعد "هيجل" (فيلسوف ألماني) أول من اكتشف أهم القوانين والقواعد التي يتضمنها المنهج الجدلي، والتي تستخدم بطريقة متداخلة ومترابطة من أجل دراسة الظواهر وتفسيرها.

ب- قوانين المنهج الجدلي

إن القوانين التي تضمنها المنهج الجدلي هي قانون وحدة الأضداد وصراعها، قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، وقانون نفي النفي.

1- قانون وحدة الأضداد وصراعها:

إن أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين أو وجهين يناقض كل منهما الآخر ويضاربه دائما، بحيث لا يوجد هذا النظام دون هاذين الجانبين المتناقضين فلا يمكن استبعاد أحدهما والإبقاء على الآخر، وهذه الأضداد بحكم وجودها معا دائما تتناقض مع نفسها وتتصارع فيؤدي هذا التناقض والصراع إلى التطور والتغير، مثل نظام الحكم في الدولة.

2- قانون تحول الكم إلى الكيف:

عندما يصل التناقض والصراع داخل الأشياء إلى مرحلة معينة يؤدي ذلك إلى التأثير بطبيعة الشيء أو بالنظام نفسه، حيث تتغير الكمية السابقة إلى تغييرات كيفية، ويصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة جديدة لا يمكن معها للشيء أن يستمر بنفس الطبيعة أو الخصائص، ولذلك يتغير إلى نظام من طبيعة أخرى وتحت تأثير هذا التناقض.

3- قانون نفي النفي:

حيث يصل التناقض داخل الشيء إلى درجة لا يمكن معها الاستمرار بنفس الطبيعة، ويترتب على ذلك حدوث تغيير في العناصر المتضادة المتناقضة، ويؤدي ذلك إلى وجود نظام جديد تقدمي ينفي النظام المتناقض ويقوم على أنقاضه في صورة تركيب جديد يتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق والتي أدت إلى تناقضه، ويترتب على صراع المتناقضات وجود نظم جديدة تتخلص من هذا الصراع والتناقض، ويتطور المجتمع في مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما.

ج- أمثلة على المنهج الجدلي:

قامت النظرية الماركسية بتطبيق المنهج الجدلي بالتدليل على وجود التناقض في النظام الرأسمالي، والذي من شأنه القضاء على هذا النظام وإقامة النظام الاشتراكي، وقد وجد "كارل ماركس" في الملكية الفردية أساس التناقض في النظام الرأسمالي، وأن الملكية الفردية لوسائل وأدوات الإنتاج إنما تتناسب فقط مع الإنتاج الصغير المتمثل في صغار المزارعين وأصحاب الحرف والمهن البسيطة التي تقتصر على العمل الشخصي للمالك أو عدد قليل من العمال، فهذا النوع من الإنتاج تلائمه الملكية الفردية، أما بعد تطور قوة الإنتاج بسبب التطور العلمي والتكنولوجي للآلات المستخدمة والتصنيع الآلي، وما يتطلبه ذلك من توظيف عدد كبير من العمال أو اليد العاملة فقد حلت مرحلة تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أي تحول قوة الإنتاج من أيدي بسيطة وإنتاج يدوي إلى مصانع ضخمة وآلات كبيرة تستخدم اليد العاملة المأجورة بصورة

هائلة، بمعنى أن قوة الإنتاج أصبحت تتميز بالصفة الجماعية في الوقت الذي استمرت فيه علاقات الإنتاج قائمة على الملكية الفردية لأدوات ووسائل الإنتاج وما تتميز به من طابع فردي، بينما تعتمد العملية الإنتاجية على استخدام عدد كبير من اليد العاملة وما تتميز به من طابع اجتماعي.

المحور الخامس: منهجية التعليق على النصوص القانونية ومنهجية التعليق على الأحكام القضائية

بالإضافة للمناهج السابقة ينفرد الباحث في العلوم القانونية بمنهجيتين بحكم تخصصه، وهما منهجية التعليق على النصوص القانونية ومنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، وهو ما سيتم بحثه في هذا المحور.

أولا: منهجية التعليق على النصوص القانونية

يعتبر التعليق على النصوص القانونية منهج يمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة عليه مهما كانت صعوبتها، فأهميته تكمن في أنه يرمي إلى تدريب الطالب على استخدام فكرة بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل التي تعترضه أثناء دراسته الأكاديمية أو حياته العلمية، وذلك بتحليل النص الذي بين يديه وإعادة تركيبه، بما يضمن تقديم العلاج المناسب للمسألة القانونية المطروحة.

ويتم التعليق على النصوص القانونية وفق منهجية معينة، تمثل مجموع الخطوات التي يتعين على أي طالب إتباعها، وفق الخطة الكلاسيكية المعروفة في كتابة البحوث القانونية المتمثلة في: مقدمة، موضوع، و خاتمة، مع الحرص على تضمين كل من المقدمة والموضوع والخاتمة ما يجب أن تتضمنه من مراحل وخطوات. وللتعليق على النصوص القانونية مرحلتين هما:

أ- المرحلة التحضيرية للتعليق على النصوص القانونية:

خلال هذه المرحلة يقوم الباحث بتحليل النص تحليلا شكليا وموضوعيا، وقبل ذلك يقوم الباحث بتحديد هوية النص أي موقع وطبيعة النص، مصدره، رتبته وتاريخه.

1- تحديد موقع النص و ظروف صدوره:

لكل نص تاريخ معين و ظروف معينة صدر فيها، ووضع النص في إطاره الزماني من شأنه المساعدة على فهمه أكثر، خصوصا النصوص القانونية التي تعتبر أكثر من غيرها وليدة الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي أملت صدورها.

فتحديد موقع النص يعني وضعه في إطاره الزماني و المكاني بتحديد تاريخه أو تاريخ المصدر الذي أخذ منه رقم القانون او الأمر، رقم الجريدة الرسمية ، العدد، الصفحة، الباب، الفصل، العنوان...إلخ، و هي مرحلة سهلة نسبيا خصوصا إذا توفر لدى المعلق المصدر الذي أنتقى منه النص.

2- التحديد الشكلي للنص:

تتضمن هذه المرحلة البحث في الشكل الخارجي أو الظاهري للنص من خلال معرفة الآتي:

أ-البناء المطبعي للنص:

قد يوحي البناء الخارجي للنص بمجموعة من المعلومات المفيدة في التعليق كطول او قصر النص، تقسيم النص إلى فقرات، عدد هذه الفقرات، المصطلحات القانونية المستعملة في النص الدالة على: التوكيد، الوجوب، الجواز، الاختيار، الالتزام، الأمر...إلخ.

ب-البناء اللغوي و النحوي للنص:

ويتم ذلك بالبحث في معاني المفردات، و كيفية الربط بين الأفكار، والأسلوب المستعمل، ما إذا كان متينا و محكما أو ركيكا و مهملا، و هل لغة النص سليمة أو غير سليمة.

ج- البناء المنطقي للنص:

منطق النص يظهر من خلال الأسلوب المستعمل فيه، ورغم أنه ليس من السهل على المحلل التعرف على الأسلوب المستعمل، إلا انه هناك تعابير وصيغ تقربنا من معرفته، سواء كان أسلوب الاستقراء، الاستنباط، القياس، الاختلاف، التعريف، التأكيد، الاستفهام، الاستثناء، أو النفي أو غيرها.

3- التحليل الموضوعي:

يتم تحليل مضمون النص عن طريق:

أ- استخراج الفكرة العامة:

وذلك بتلخيص النص في جملة واحدة.

ب- استخراج الأفكار الأساسية للنص:

استخراج الأفكار الرئيسية للنص وشرحها و تقييمها و نقدها.

ج- طرح الإشكالية:

هي السؤال القانوني الذي يطرحه النص بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه، وتستخرج عادة من المعنى الإجمالي للنص، بتأكيد الفكرة التي جاء بها النص أو نفيها أو تقديرها أو بالبحث عن أفكار جديدة أغفلها النص.

ب- المرحلة التحريرية للتعليق على النصوص القانونية:

1- التصريح بالخطة:

للمعلق في ذلك الخيار بين البحث في النص ذاته عن مبادئ و مؤشرات قوية تتكون منها عناصر الخطة، وهي عملية سهلة نسبيا كونها ترتكز على عنصرين مستمدين من النص يتم تقديريهما فيما بعد.

أما الخيار الثاني فيتم فيه إدماج العناصر المختلفة للنص ضمن عناوين فرعية تتلائم والأفكار الرئيسية المستخرجة من المعنى الإجمالي للنص.

2- المناقشة:

وفيها يقوم الباحث بالتعليق على النص القانوني وفقا للخطة المقترحة بدءًا بالمقدمة مرورًا بصلب الموضوع وانتهاءً بالخاتمة.

- مقدمة:

يقوم الباحث بذكر الفكرة الأساسية التي يتضمنها النص والعوامل التي أدت إلى إصداره وتكون تمهيدا لما سيتم معالجته.

- صلب الموضوع:

يتم التعليق على النص القانوني وفقا للخطة المقترحة من خلال المباحث والمطالب المقترحة.

- خاتمة:

ويتم فيها استخلاص النتائج المتوصل إليها خاصة تلك التي على صلة بالإجابة على الإشكالية المطروحة.

ثانيا: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

إن المقصود بالتعليق على قرار قضائي هو معالجة أي قرار صادر عن هيئة قضائية، سواء كان في إطار القانون الخاص أو إطار القانون العام.

ويعتبر هذا المنهج من المناهج الفرعية التي تتفرع عن المنهج الاستدلالي، الذي ينطلق دائما من مقدمات ليترتب عليها نتائج عن طريق القياس والتركيب والتجريب العقلي والبرهان الرياضي.

ويمثل الحكم القضائي المخطوطة التي يسوغها القاضي ويصدرها، فالأصل فيها النزاع المطروح عليه، وهو يختصر عملية ذهنية معقدة مر بها القاضي قبل وأثناء إنشاء الحكم، ويخضع الحكم في إنشائه إلى قواعد أصولية محضة، تفرض على القاضي أن يراعي بعض القواعد الشكلية الأساسية، ويستعمل بعض العبارات التقنية في فهم القرار القضائي، ومن أجل تدليل تلك الصعوبات لا بد من الإحاطة بمضمون الحكم حتى يعرف الطالب كيف يقرأ الحكم قراءة واعية ومفيدة تمكنه من وضع التعاليق.

إن التعليق على قرار هو معالجة العناصر والأجزاء المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والموضوع، ووفق منهجية مرسومة مسبقا لحالات التعليق فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلا ويقتضي التعرض لها. إن التعليق الصحيح على القرار هو الذي يرتكز فيه الطالب على وقائع الدعوى والمسألة القانونية التي تثيرها تلك الوقائع والحل القانوني الذي أعطته المحكمة لهذه المسألة.

لكي يعطي تعليقا سليما على القرار، يجب أن يكون الشخص الذي يعلق على القرار ملما بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، ومن تم بالفقه قديمه وحديثه، الذي تعرض للمسألة المطروحة، وكذلك الاجتهاد الذي تناول هذه المسألة.

ولا بد من قراءة القرار بكامله، بوقائعه الأساسية التي اعتبرها الحكم أو القرار مؤثرة.

يتطلب التعليق على حكم أو قرار قضائي المرور بمرحلتين: المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية.

أ- المرحلة التحضيرية لمنهجية التعليق على القرارات القضائية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب أو الباحث من القرار قائمة يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي، وصولا إلى الحكم وتحتوي هذه القائمة على:

1- الوقائع:

أي كل الأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع، هل يتعلق الأمر بتصرف قانوني أو أفعال مادية، ويشترط أن لا يستخرج الباحث إلا الوقائع المهمة، التي تساعد على حل النزاع

كما يجب أن يكون استخراج الوقائع متسلسل تسلسلا زمنيا حسب وقوعها مع استبعاد أي افتراض لوقائع لم تذكر في القرار أو الحكم.

2- الإجراءات:

يتعلق الأمر بمختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، وإذا كان التعليق يتناول قرار صادر من مجلس قضائي يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي.

وإذا كان القرار صادر عن المحكمة العليا يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة والمجلس القضائي.

3- **الادعاءات:**

أي طلبات المدعى ودفوع المدعى عليه إذ يجب أن تكون الادعاءات مرتبة مع شرح الأسانيد القانونية، أي يجب ذكر النص أو النصوص القانونية التي تم الاعتماد عليها.

4- المشكل القانوني:

هو السؤال الذي يفرض نفسه على القاضي عند الفصل في النزاع، ويطرح المشكل القانوني في شكل سؤال رئيسي أو عدة أسئلة فرعية بأسلوب قانوني.

إن المشكل القانوني يظهر في القرار ويتم استنباطه من الادعاءات ومن الحل القانوني الذي توصل إليه القاضي.

إن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلق، وعليه أن يتوخى في شأنه الدقة على اعتبار أن تحليلاته اللاحقة سوف تنبني على ما استنتجه في هذه المرحلة.

ب- المرحلة التحريرية لمنهجية التعليق على القرارات القضائية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية والإجابة عن الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثم مناقشتها ويشترط في هذه الخطة أن تكون خطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع الذي يحتوي على مباحث ومطالب وأخيرا خاتمة.

يجب على الخطة أن تكون تطبيقية، أي يجب على المعلق تجنب الخطة النظرية. يجب أن تكون الخطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا، بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية.

جامعة باجي مختار عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

1-المقدمة:

تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره، الجهة التي أصدرته وأطراف الدعوى بعد ذلك يبدأ المعلق بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة قصيرة.

إن الانطلاق من المحكمة مصدرة القرار له أهمية قصوى، إذ يمكن للمعلق وعند التحليل أن يقارن بين قضاة عدة محاكم لمعرفة

الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي، أما إذا كان القرار صادر من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا، كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحّول للاجتهادات السابقة أم لا.

2- الموضوع:

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كل نقطة من نقاط الخطة أي العنوان بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها.

توضيح النص القانوني الذي اعتمد عليه وهل النص واضح أم غامض.

موقف الحل بالنسبة للفقه وكذلك بالنسبة للاجتهاد والقضائي.

3- الخاتمة:

في الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة يقوم من خلالها بتقييم الحكم أو القرار، والمتمثل في تأييد القاضي أو مخالفته من خلال عرضه البديل.

وطبعا هناك اختلاف عند التعليق على الحكم أو القرار، على سبيل المثال ضمن الحكم الصادر عن المحكمة والقرار الصادر عن المجلس القضائي يهتم المعلق بالوقائع، هذه الأخيرة ترد

بشكل مفصل في الحكم القضائي والقرار الصادر عن المجلس، بينما لا يهتم بها في قرار المحكمة العليا، لأنها تُسرد في شكل مختصر جدا، ذلك أن المحكمة العليا هي محكمة قانون لا محكمة وقائع لهذا فهي لا تهتم بها.

ولهذا التعليق على قرار المحكمة العليا: يتبع المراحل التالية:

أولا: عرض القرار

1/ الأطراف ويتعلق الأمر بتحديد الطاعن والطاعن ضده.

2/ سبب الطعن بالنقض.

3/ الإشكالية.

4/ الحل الذي قدمته المحكمة العليا.

ثانيا: مناقشة القرار

وتعرض فيه المسائل التالية:

1/ نقد القرار:

معارضة الحكم الصادر عن المجلس القضائي وذلك بـ:

- ذكر النصوص القانونية التي تتعارض مع محتوى القرار.
- ذكر الآراء الفقهية التي تتعارض مع القرار.
- ذكر الاجتهادات القضائية التي تتعارض مع القرار.

2/ تأييد القرار:

- ذكر النصوص القانونية التي يستند إليها القرار.
- ذكر الآراء الفقهية التي تؤيد القرار.
- ذكر الاجتهادات القضائية التي تؤيد القرار.

3/ الحل المقترح:

ويكون إما بتأييد القرار من المحكمة العليا أو بمعارضته، والحل المقترح يجب أن يتوافق مع الاجتهاد القضائي أو يعتبر اجتهادا قضائيا جديدا.

قائمة المصادر والمراجع:

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أ- الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 2، 1968.
- بول باسكون، إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعية، ترجمة: أحمد عريف، (د.ن)، الرباط، 1981.
- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 9، المكتبة الأكاديمية، الدوحة، 1994.
- جودت عزت عطوي، البحث العلمي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009.
- حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه، كتاب منشور على الانترنت، 2018/06/25،
الموقع: http://elibrary.mediu.edu.my/books/2018/MEDIU09511_183.pdf
- دليل كتابة البحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، عمّان (الأردن)، 2004- 2005.
- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، سلسلة المنهل في العلوم التربوية، ط1، دار الدجلة، عمّان، 2008
- طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط 1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015.
- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية للبحث القانوني لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، 1999.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 2، دار النمير، دمشق، 2004.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

- كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية (مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية وملاحق مختارة من الأصول والمصادر العربية)، دار الجيل، لبنان، (د ت).

- محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، ط 4،دار الشروق، جدة، 1993.

- محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.

- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط 4، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

- مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط 3، 2015، كتاب منشور على الانترنت، 2018/06/23، الموقع:

http://fsjes.usmba.ac.ma/cours/madani/

- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط 2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، أكتوبر 1998.

ب- محاضرات:

- الهاشمي بن واضح، مطبوعة بعنوان: "منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)"، موجهة لطلبة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016،منشورة على الانترنت، 2018/06/24، الموقع:

http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc/.pdf

- رؤوف بوسعدية، محاضرات في مقياس "منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2، 2015-2016، منشورة على الانترنت، 2018/06/22، الموقع:

https://drive.google.com/file/d/0B0ULxvNAhMYlQ010dDU5M1ExLTA/view

- زكية منزل غرابة، مطبوعة محاضرات في مقياس "منهج البحث في العلوم الإسلامية والإنسانية"، ألقيت على طلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إسلامية (السداسي الأول)، كلية

الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة، 2016- 2017، منشورة على الانترنت، 2018/06/24، الموقع:

http://www.univ-emir.dz/download/cours/17matboua-manhadjia.pdf

- عبد القادر حوبه، محاضرات في مقياس "مناهج العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة أولى حقوق، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي بالوادي، 2009-2010، منشورة على الانترنت، 2018/06/22، الموقع:

https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/confer

- هوشات فوزية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي 1، ألقيت على طلبة الماستر1، تخصص القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة1، 2022/2021.

- محمد خليفة، محاضرات في مقياس "المنهجية"، ألقيت على طلبة السنة أولى حقوق، كلية الحقوق، جامعة 08 ماي 45 قالمة، 2008-2009.

الفهرس

مقدمة عامة: ..... - 1 -

مفهوم المنهجية: ..... - 1 -

المحور الأول: ماهية البحث العلمي ..... - 3 -

أولا: مفهوم البحث العلمي ..... - 3 -

ثانيا: تطور مراحل البحث العلمي ..... - 4 -

ثالثا: دوافع القيام بالبحث العلمي ..... - 6 -

رابعا: خصائص البحث العلمي ..... - 7 -

خامسا: مشكلات البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ..... - 8 -

المحور الثاني: أدوات البحث العلمي ..... - 9 -

أولا: الملاحظة ..... - 9 -

أ- تعريف الملاحظة: ..... - 10 -

ب- خطوات الملاحظة: ..... - 10 -

ج- أنواع الملاحظة: ..... - 11 -

د- إرشادات الملاحظة الجيدة: ..... - 11 -

هـ- مزايا الملاحظة: ..... - 12 -

و- عيوب الملاحظة: ..... - 12 -

ثانيا: المقابلة ..... - 13 -

أ- تعريف المقابلة: ..... - 13 -

ب- أنواع المقابلة: ..... - 13 -

ج- كيفية إجراء المقابلة وشروط نجاحها: ..... - 14 -

د- مزايا المقابلة: ..... - 15 -

هـ- عيوب المقابلة: ..... - 15 -

ثالثا: الاستبيان ..... - 16 -

أ- تعريف الاستبيان: ..... - 16 -

ب- خطوات تصميم الاستبيان وشروط نجاحه: ..... - 16 -

ج- شروط الاستبيان: ..... - 16 -

د- أنواع الأسئلة المستخدمة في الاستبيان: ..... - 17 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

هـ-طرق إرسال الاستبيان: ..... - 21 -
و-الجوانب الشكلية للاستبيان: ..... - 22 -
ز-مزايا الاستبيان: ..... - 23 -
ط-عيوب الاستبيان: ..... - 24 -
رابعا: الوثائق أو مصادر المعلومات: ..... - 24 -
أ- أنواع الوثائق أو مصادر المعلومات: ..... - 26 -
ب- المواد السمعية والبصرية: ..... - 31 -
ج- المصغرات العلمية: ..... - 32 -
د- الحاسب الآلي والشبكة العلمية للمعلومات (الانترنت): ..... - 32 -
خامسا: العينات ..... - 33 -
أ- فوائد أسلوب المسح بالعينة: ..... - 33 -
ب- تحديد حجم العينة: ..... - 34 -
ج- شروط اختيار العينة: ..... - 34 -
د- خطوات اختيار العينة: ..... - 35 -
هـ-أنواع العينات: ..... - 35 -
المحور الثالث: مراحل إعداد وتنفيذ البحث العلمي ..... - 39 -
أولا: مرحلة الاستعداد واختيار موضوع البحث ..... - 39 -
أ- الاستعداد الذاتي للبحث: ..... - 39 -
1. القدرة العلمية: ..... - 39 -
2. الرغبة النفسية: ..... - 40 -
3. المهارات الشخصية: ..... - 40 -
ب-اختيار موضوع البحث: ..... - 41 -
ج- طرق اختيار الموضوع: ..... - 45 -
1- الاختيار الشخصي: ..... - 45 -
2-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف: ..... - 45 -
3- الاختيار بواسطة الطالب والأستاذ معًا: ..... - 46 -
ثانيا: مرحلة جمع المعلومات ..... - 46 -
أ- الوثائق الأولية والوثائق الثانوية ..... - 47 -
ب-أماكن وجود الوثائق: ..... - 47 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي

ثالثا: مرحلة القراءة والتفكير ..... - 48 -
أ- أنواع القراءة: ..... - 48 -
1-أقسام القراءة من حيث نطاقها: ..... - 49 -
-القراءة الأفقية والمستوية: ..... - 49 -
-القراءة العمودية: ..... - 49 -
2- أقسام القراءة حسب درجة التركيز فيها: ..... - 50 -
-القراءة الكاشفة أو السريعة أو الاستطلاعية: ..... - 50 -
-القراءة العادية: ..... - 50 -
-القراءة المعمقة (المركزة): ..... - 51 -
ب- شروط نجاح عملية القراءة: ..... - 51 -
رابعا: مرحلة التقسيم والتبويب ..... - 53 -
أ- مفهوم التقسيم والتبويب: ..... - 53 -
ب- شروط التقسيم الناجح: ..... - 53 -
جـ- أطر وقوالب التقسيم والتبويب: ..... - 54 -
د- أنواع التقسيم والتبويب: ..... - 54 -
1- التقسيم الأنجلوسكسوني: ..... - 55 -
2- التقسيم اللاتيني (الفرنسي): ..... - 55 -
خامسا: مرحلة تخزين المعلومات ..... - 56 -
أ-طرق تخزين المعلومات: ..... - 56 -
ب-شروط التخزين الجيد: ..... - 58 -
سادسا: مرحلة الكتابة ..... - 58 -
أ- أخلاقيات الكتابة: ..... - 59 -
1- الأمانة العلمية: ..... - 59 -
2- النزاهة العلمية: ..... - 60 -
3- التواضع العلمي: ..... - 60 -
ب- الاقتباس: ..... - 61 -
جـ- شروط الاقتباس: ..... - 61 -
د- مظاهر الخروج على الأمانة العلمية0: ..... - 63 -
هـ- الهامش ووظائفه: ..... - 63 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي

و- الأمور التي يجب تجنب ذكرها بالهامش: ..... - 64 -
ز- كيفية التهميش: ..... - 64 -
ح- حالات التهميش: ..... - 67 -
سابعا: مرحلة جمع أجزاء البحث العلمي: ..... - 68 -
أ- صفحة الغلاف: ..... - 68 -
ب-مقدمة: ..... - 68 -
ج-التمهيد: ..... - 70 -
1- وظائف التمهيد: ..... - 70 -
2- الفرق بين المقدمة والتمهيد: ..... - 71 -
د-الخاتمة: ..... - 72 -
1-الاستنتاجات: ..... - 72 -
2-الاقتراحات و التوصيات: ..... - 72 -
هـ- الملاحق: ..... - 72 -
و- قائمة المراجع: ..... - 73 -
ز- فهرس المحتويات: ..... - 73 -
ثامنا: مرحلة المناقشة ..... - 74 -
المحور الرابع: مناهج البحث العلمي ..... - 75 -
أولا: المنهـــــج الوصفي ..... - 76 -
أ- خطوات المنهج الوصفي: ..... - 76 -
ب- أساليب المنهج الوصفي: ..... - 77 -
1- أسلوب المسح "الدراسات المسحية": ..... - 77 -
2- أسلوب دراسة الحالة: ..... - 78 -
3- أسلوب تحليل المحتوى: ..... - 80 -
ج- إيجابيات وسلبيات المنهج الوصفي: ..... - 82 -
ثانيا: المنـــهج التحليلي ..... - 84 -
أ-تعريف المنهج التحليلي: ..... - 84 -
ب-مراحل المنهج التحليلي: ..... - 84 -
ج- خطوات المنهج التحليلي: ..... - 85 -
د- أنواع المنهج التحليلي: ..... - 85 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي

1- المنهج الوصفي التحليلي: ..... - 86 -
2- المنهج المقارن التحليلي: ..... - 86 -
ثالثا: المنـــهج المقارن ..... - 86 -
أ- مراحل وخطوات المنهج المقارن: ..... - 86 -
ب- طرق وأساليب المنهج المقارن: ..... - 87 -
ج- الصعوبات التي تواجه المنهج المقارن: ..... - 88 -
رابعا: المنهج التاريخي ..... - 89 -
أ- مفهوم المنهج التاريخي ..... - 89 -
ب-خطوات المنهج التاريخي: ..... - 90 -
خامسا: المنـهج التـجريبي ..... - 94 -
أ- مفهوم المنهج التجريبي: ..... - 94 -
ب- خطوات المنهج التجريبي ..... - 95 -
ج- أسس المنهج التجريبي: ..... - 96 -
د- أنواع التجارب: ..... - 97 -
هـ- خصائص ومميزات المنهج التجريبي (ايجابياته): ..... - 100 -
و- سلبيات المنهج التجريبي: ..... - 100 -
سادسا: المنهج الاستدلالـــي ..... - 101 -
أ- مفهوم الاستدلال ..... - 101 -
ب- مفهوم النظام الاستدلالي ..... - 101 -
ج- مبادئ الاستدلال ..... - 102 -
د- أدوات الاستدلال ..... - 103 -
هـ- خطوات الاستدلال: ..... - 104 -
و- تقييم المنهج الاستدلالي ..... - 105 -
سابعا: الـمـنـهـج الجـدلـي ..... - 106 -
أ- مفهوم المنهج الجدلي: ..... - 106 -
ب- قوانين المنهج الجدلي ..... - 106 -
المحور الخامس: منهجية التعليق على النصوص القانونية ومنهجية التعليق على الأحكام القضائية ..... - 108 -
أولا: منهجية التعليق على النصوص القانونية ..... - 108 -
أ- المرحلة التحضيرية للتعليق على النصوص القانونية: ..... - 109 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

1- تحديد موقع النص و ظروف صدوره: ..... - 109 -
2- التحليل الشكلي للنص: ..... - 109 -
3- التحليل الموضوعي: ..... - 110 -
ب- المرحلة التحريرية للتعليق على النصوص القانونية: ..... - 110 -
1- التصريح بالخطة: ..... - 110 -
2- المناقشة: ..... - 110 -
ثانيا: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ..... - 111 -
أ- المرحلة التحضيرية لمنهجية التعليق على القرارات القضائية: ..... - 112 -
1- الوقائع: ..... - 113 -
2- الإجراءات: ..... - 113 -
3- الادعاءات: ..... - 113 -
4- المشكل القانوني: ..... - 113 -
ب- المرحلة التحريرية لمنهجية التعليق على القرارات القضائية: ..... - 114 -
1-المقدمة: ..... - 114 -
2- الموضوع: ..... - 114 -
3- الخاتمة: ..... - 114 -
قائمة المصادر والمراجع ..... - 116 -
الفهرس ..... - 119 -

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية